الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع :

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أثر المراجعة الخارجية على قيمة المؤسسة

دراسة حالة: عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات لولايتي ميلة وجيجل

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص "إدارة مالية"

إعـداد الطلبة:

- سلمى لعبيدي
-فرح حمامي

إشراف الأستاذ

حمزة الوافي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
مراد بودياب	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
حمزة الوافي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
رشيد هولي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا

السنة الجامعية 2022/2021

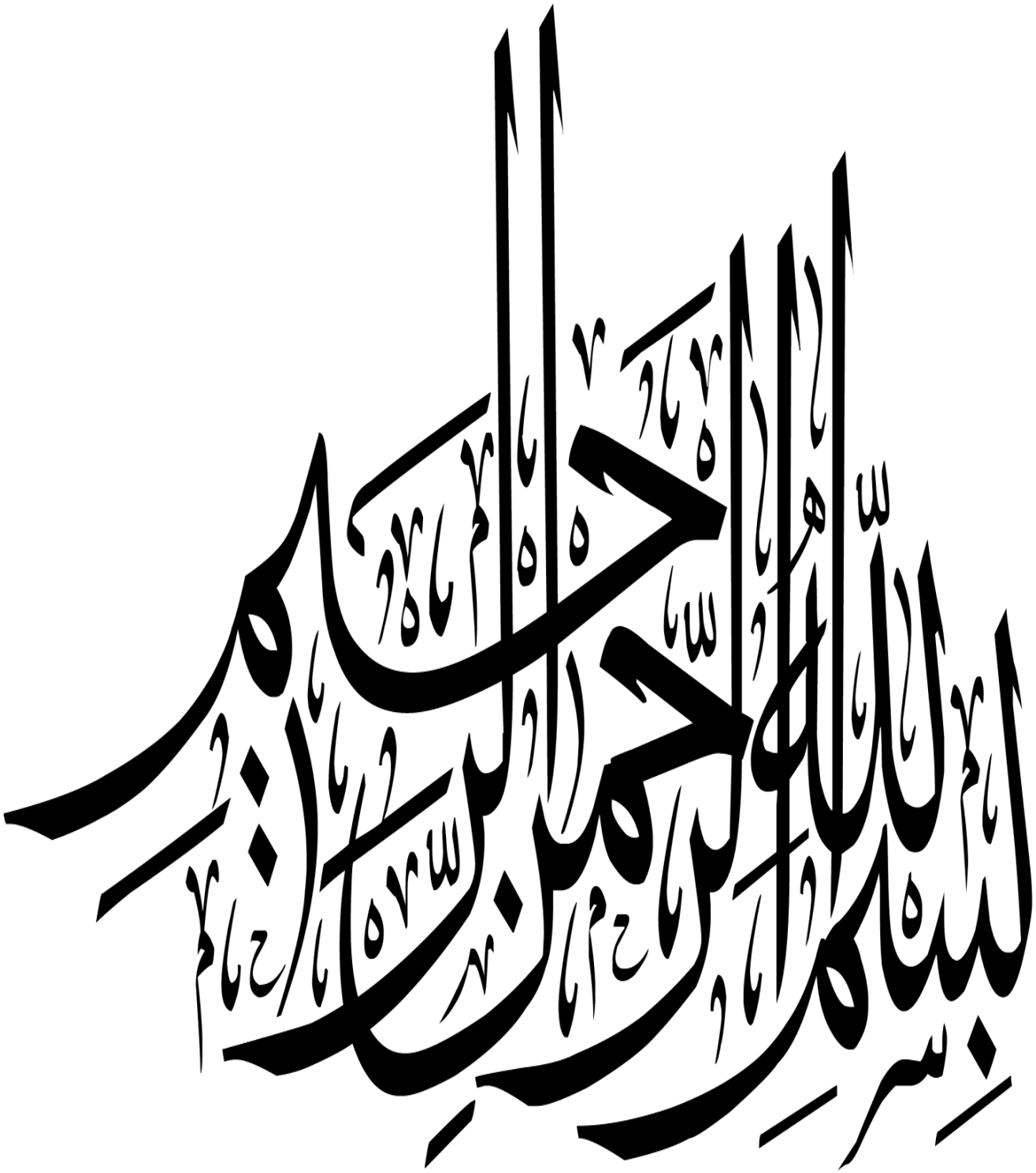
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

(البقرة الآية 30)

شكر وتقدير

الحمد لله عدد خلقه وزنة عرشه ومداد كلماته

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، فهو القائل

(لئن شكرتم لأزيدنكم).

ولقول رسول الله عليه الصلاة والسلام

(من لم يشكر الله لم يشكر الناس)

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل لوجهه الكريم

وينفع به طلبتنا الأجلاء.

ونسعى إلى التقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الوافي حمزة الذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته ونصائحه وتواضعه اللامتناهي في المعاملة أدامه الله عونا لكل طالب، وأناره بأنوار المعرفة العلمية.

كما نتقدم بجزيل الشكر وأسمى آيات التقدير والعرفان إلى جميع الأساتذة الذين شجعونا ودعمونا ولم يبخلوا علينا بالكثير من وقتهم

الأستاذ بودياب مراد، الأستاذ زيد جابر ، الأستاذ دراعو عزالدين.

الشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتوصيات.

الشكر الخالص لوالدينا

وإخوتنا على مساندتهم لنا فبارك الله فيكم وفي ميزان حسناتكم إن شاء الله.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

"**سلمى فرح**"

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فظلك وكثير عطائك، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى:

قدوتي الدائمة في الحياة إلى من يسر لي طريق العلم، معلمي الأول الذي علمني الصبر والمثابرة.

"والدي الفاضل حفظه الله وبارك في عمره."

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق.

"والدتي حفظها الله وبارك في عمرها"

إلى من كان السند لي ومرشد خطواتي الأولى

"أخي فاتح حفظه الله ورعاه."

إلى أنس عمري ومصدر سعادتي أخواتي المؤنسات الغاليات .

"صباح ، سمية ، خديجة حفظهن الله."

إلى رفيق الدرب وتوأم روحي

"زوجي هشام."

إلى أولاد أخواتي الكتاكيت وزهور البيت

"محمد أشرف ، محمد يسري ، محمد مهدي ، أمير الدين ، بهاء الدين."

سلمى

إهداء

إلى كل من كان يعمل مخلصا لله سبحانه وتعالى؛

إلى رمز العطاء والقلب الكبير أمي العزيزة؛

إلى والدي الغالي وفاء وعرفانا؛

إلى أختي الحبيبة سهى؛

إلى إخوتي الأعزاء، حمزة، أسامة، ياسين، محمد؛

إلى البراعم الصغار، ميسم بيلسان، نورالهداية؛

الغالي محمد الأمين؛

إلى أصدقائي إلهام، رقية، سلمى، لميس.

فرح

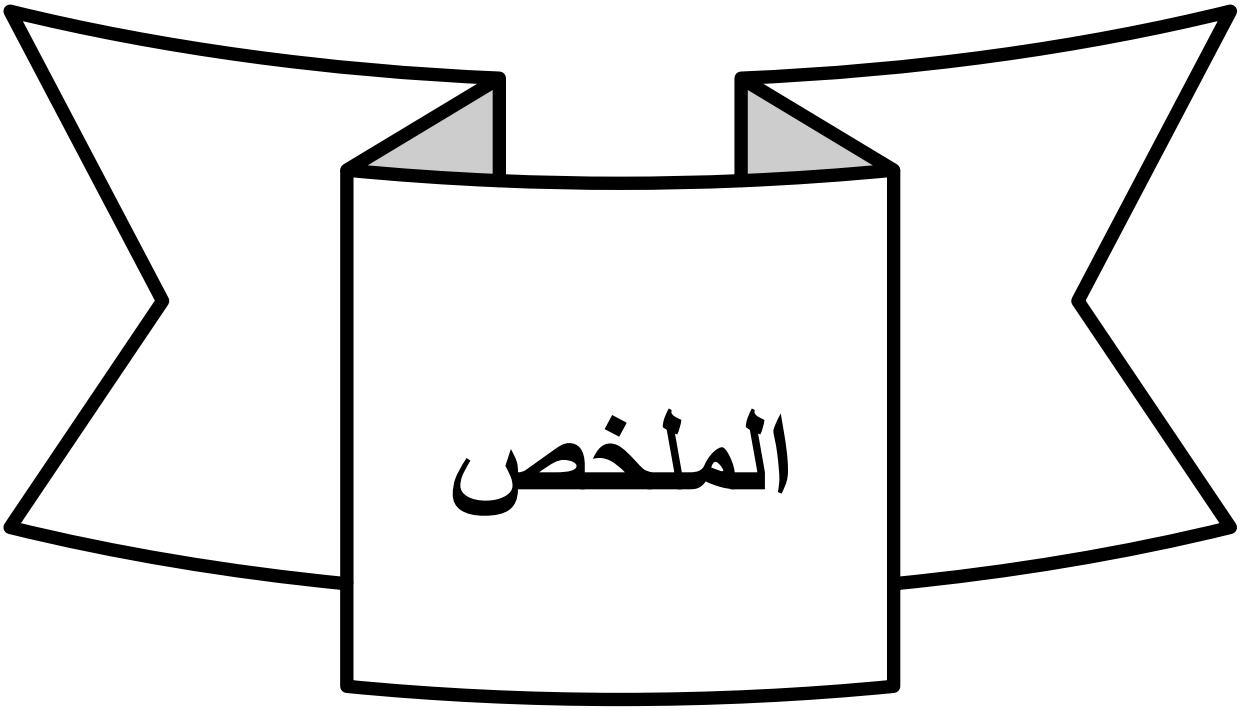
الملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المراجعة الخارجية في رفع قيمة المؤسسة على مستوى ولايتي ميلة وجيجل، بحيث تم الإلمام بأدبيات الدراسة من خلال التطرق في إلى عموميات المراجعة الخارجية من خلال مفهومها، وخصائصها، ومعاييرها، بالإضافة إلى الإطار العملي من خلال مسار تنفيذ عمل المراجع الخارجي، تم التطرق أيضا إلى العموميات الأساسية حول قيمة المؤسسة من خلال المفهوم، الخصائص، مقاييس إنشاء القيمة،وأساليب تقدير قيمة المؤسسة، والعلاقة النظرية بين المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة . وقد استخدامنا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من أجل من أجل تحقيق أهداف الدراسة و إسقاط متغيرات و بيانات الدراسة على أرض الواقع عن طريق الاستبيان الذي ووزع على عينة من مراجعي الحسابات مكونة من55 محافظ الحسابات والخبراء المحاسبيين على مستوى ولايتي ميلة وجيجل، وتم تحليله بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss، واستخدام الاختبارات اللازمة والتي تساعد في التحقق من الفرضيات، حيث خلصنا إلى إثبات جميع الفرضيات والتي أهمها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة في العينة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، المراجعة الخارجية، قيمة المؤسسة.

Summary :

This study aimed to know the extent of the contribution of external audit to raising the value of the institution at the level of the ststes of MILA and JIJEL , so that the literature of the study was familiarized with by addressing the generalities of external audit through its concept, characteristics, and standards, inaddition to the pactical framework through the implementation process of the auditor ‘s work External, the basic generatities about the value of the institution were also addressed through the concept, characteristics, measures of value creation, methods of estimating the value of the institution, and the theoretical relationship between external audit and the value of the institution.

In order to achieve the objectives of the study, we used the case study method in the practical aspect in project the study variables and data on the ground through the means of questionnaire that was distributed to a sample of auditors consisting of 55 accountants and accountants and accounting expertts at the level of the states of MILA and JIJEL, and it was analyzed by the program statistical packages for the social sciences, Spss, and the use if the necessary tests that help verify the hypotheses, where we concluded to prove all the hypotheses, the most important of wich is that there is a ststistically significant relationship between the external audit and the value of instituion in the sample under study.

Keywords : audit, external audit, the value of the institution.

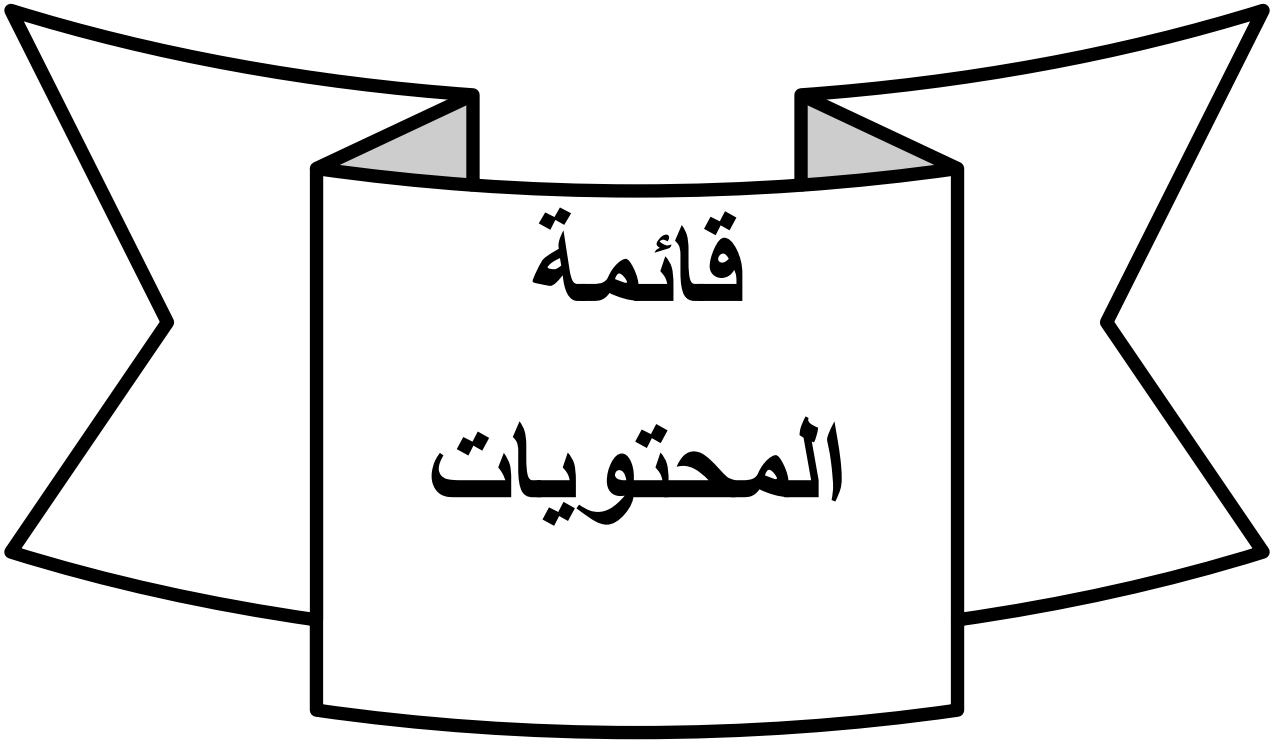
قائمة
المحتويات

قائمـــــة المحتويات	الصفحة
مقدمة.	أ – ط
الفصل الأول: عموميات حول المراجعة الخارجية.	
تمهيد.	02
المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية.	03
المطلب الأول: نشأة المراجعة الخارجية.	03
المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الخارجية وخصائصها.	05
المطلب الثالث: أهمية وأنواع المراجعة الخارجية وأهدافها.	07
المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية وسلوكيات المهنة.	11
المطلب الأول: معايير المراجعة الخارجية.	11
المطلب الثاني: المراجع الخارجي ومسؤولياته.	13
المطلب الثالث: مهام المراجع الخارجي.	15
المبحث الثالث: تنفيذ عملية المراجعة الخارجية.	17
المطلب الأول: قبول المهمة ووتخطيط عملية المراجعة.	17
المطلب الثاني: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.	19
المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات.	22
المطلب الرابع: إعداد التقرير.	24
خلاصة.	27
الفصل الثاني: أساسيات قيمة المؤسسة وعلاقتها بالمراجعةالخارجية.	
تمهيد.	29
المبحث الأول: ماهية قيمة المؤسسة.	30
المطلب الأول: مفهوم القيمة ومحدداتها.	30
المطلب الثاني: تأثير كل من المحيط الداخلي والخارجي على قيمة المؤسسة.	33
المطلب الثالث: مقاييس إنشاء القيمة وطرق التقييم.	37
المبحث الثاني: طرق وأساليب تقديرقيمة المؤسسات.	41
المطلب الأول: الطريقة المحاسبية (تقييمن حسب الذمم المالية).	41
المطلب الثاني: طريقة مقاربة التدفقات (رسملة التدفقات).	44
المطلب الثالث: طريقة مقاربة فائض القيمة Good Wiil.	45

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعةالخارجية وقيمة المؤسسة.	47
المطلب الأول: جودة المراجعة الخارجية وخلق القيمة.	47
المطلب الثاني: مسؤولية لجنة المراجعة علىالمراجعة الخارجية ورفعها لقيمة المؤسسة.	56
المطلب الثالث: أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة المؤسسة.	62
خلاصة.	65
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول أثر المراجعة الخارجية على قيمة المؤسسة.	
تمهيد.	67
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	68
المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداة الدراسة.	68
المطلب الثاني: أساليب المعالجة.	69
المطلب الثالث:اختبار أداة الدراسة.	71
المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات.	79
المطلب الأول:تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة.	79
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة.	84
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.	91
خلاصة.	94
خاتمة.	96
قائمة المراجع.	99
قائمة الأشكال.	
قائمة الجداول.	
الملاحق.	

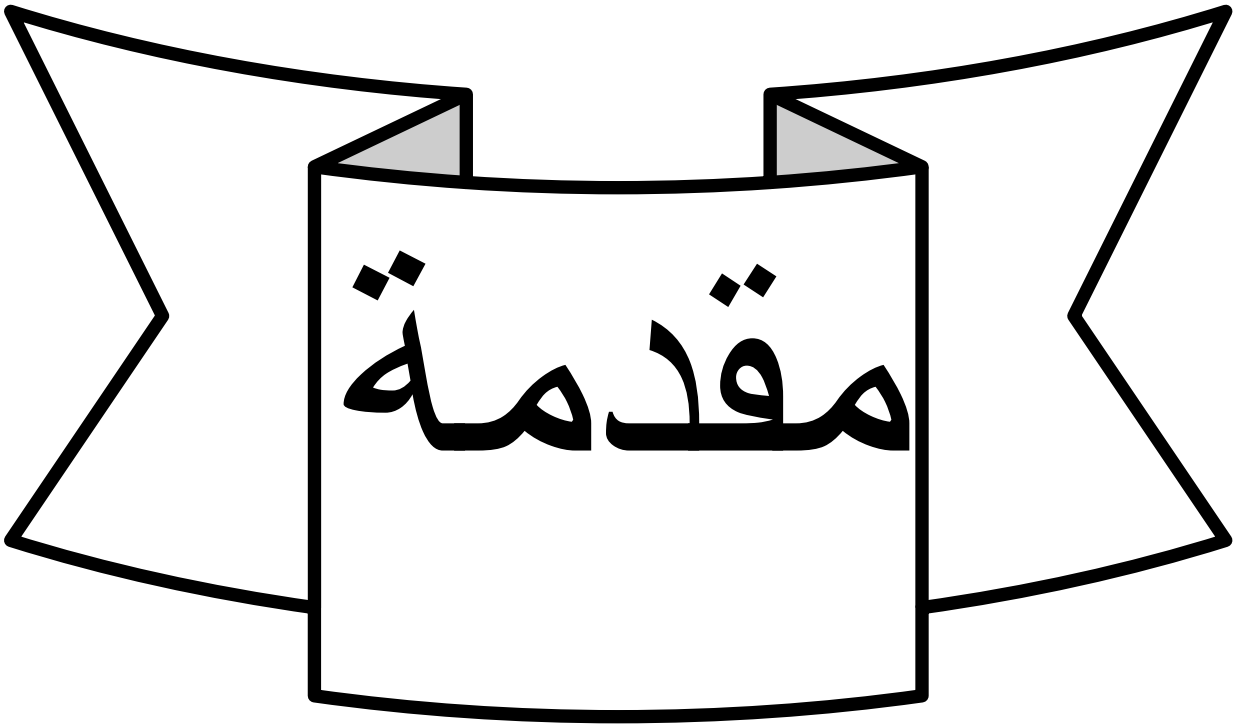
مقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال الحقبة الأخيرة، ومع ضرورة الاستجابة لمتطلبات المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة الاقتصادية والذي يتسم بالمنافسة ينتج عنه صعوبة التطلع بشكل عام على واقع المؤسسة الحقيقي، بسبب توسع وكبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتشعب الأنشطة وتفرعها جغرافيا. الأمر الذي صعب على المساهمين والملاك مراقبة تسير المؤسسة، نتيجة لتزايد العولمة الاقتصادية في نشاط الشركات اليوم في مختلف دول العام والتطور المستمر في العمليات المالية. فيظل القوانين والأنظمة والمعايير المحلية والدولية المتبعة حاليا والتي باتت تتسم بمستويات مختلفة من التعقيد والصرامة، وأصبح إلزاما على مجلس أعضاء إدارة الشركة العاملة في مختلف المجالات وأعضاء جهازها الإداري انتباها أكثر وحرصا متزايد على ضبط نشاطها، بحيث تفرض معايير وضوابط الأكثر دقة لمحاسبتهم على نتائج حسن إدارتهم لهذه. إن هذا التطور الاقتصادي وتلك النهضة الصناعية جعلت لعلم المحاسبة دور رئيسيا في تطور المركز المالي للمؤسسة إلا أن هذا التطور صاحبه نمو اخر يساعد على ضبط المعطيات المحاسبية، والتحقق من صحة الأرقام والنتائج التي قدمتها المحاسبة وهذا العلم هو مراقبة المحاسبة يسمى بعلم المراجعة.

لقد أوضحت الفضائح المالية في بعض الشركات العالمية أن الأنظمة المحاسبية المعمول بها تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكن من تجنب الانحرافات خاصة الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية، فصحة الحسابات المعروضة هي انعكاس لفعالية الأنظمة المحاسبية المستعملة إضافة إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تتطلب توفر أنظمة المراجعة الخارجية لتمنع تواطؤ المدققين مع من لهم علاقة ومصالح بالشركة كأعضاء مجلس الإدارة مثلا، إذ أن وجود نظام رقابة داخلية جيد للشركة يعني المزيد من التدخل والإشراف من قبل المساهمين والجمعيات العمومية في مجلس الإدارة و أجهزتها النقدية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري.

إن الحصول على معلومات ذات مصداقية جول التقارير المالية ومعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة يمكن للمسيرين من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لكي يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية على أكمل وجه يجب أن يتمتع بالحياد و الموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر وعلى هذا الأساس يساعد المؤسسات على تحسين الأداء وتعظيم قيمة المؤسسة.

01: إشكالية البحث.

مما سبق يمكن معالجة موضوع أثر المراجعة الخارجية على رفع قيمة المؤسسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للمراجعة الخارجية أن تساهم في رفع قيمة المؤسسة؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية.

1- ما المقصود بالمراجعة الخارجية؟

2- ما المقصود بقيمة المؤسسة؟

3- ما هي طرق تقدير قيمة المؤسسة؟

4- ما مدى التزام المراجعين الخارجين في الولايات محل الدراسة بإجراءات التدقيق؟

02: فرضيات البحث.

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي نرى أنها مناسبة و المتمثلة أساسا في ما يلي:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة.

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية بين قبول المراجع مهمة تخطيط عملية المراجعة و قيمة المؤسسة.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية وقيمة المؤسسة.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية لقيام المراجع بجمع الأدلة الإثبات وقيمة المؤسسة.
- ✓ **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية لقيام المراجع بإعداد التقرير ووقيمة المؤسسة.

03:أسباب اختيار الموضوع.

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

أ- الرغبة في دراسة الموضوع لارتباطه بمجال التخصص.

ب- معرفة ميدان المراجعة الخارجية والتعرف على ما يحيطها من إجراءات.

ج- التوسع في ميدان المراجعة ومحاولة دراسة أثرها على قيمة المؤسسة الاقتصادية.

د- قلة النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا الموضوع.

04:أهمية البحث.

- ✓ تكمن أهمية المراجعة الخارجية في كونها أداة تخدم أطراف عديدة في تسير المؤسسة وتمكينها من تحسين الأداء والرفع من قيمة المؤسسة.
- ✓ تعتبر جودة المراجعة الخارجية مهمة ومفيدة، حيث تنعكس أهميتها على مصداقية القوائم المالية، تلك المصداقية لا تحصل عليها إلا من خلال تحقيق مراجعة ذات جودة عالية.

05:أهداف البحث.

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- ✓ توضيح الرؤية حول مراجعة القوائم المالية والمحاسبية وفقا لمعايير الممارسة المهنية.
- ✓ توضيح مدى مساهمة المراجعة الخارجية في رفع قيمة المؤسسة الاقتصادية.

06:المنهج المتبع في البحث.

لمعالجة جوانب بحثنا اعتمدنا على المنهج الوصفي، الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات على الظاهرة المدروسة، وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج محددة، وهذا في الفصل الأول.

بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة في الفصل التطبيقي، من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وتحليله ببرنامج الجزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss.

07:أدوات البحث.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

1- المصادر الأولية:

تتمثل في:

- ✓ الاستبيان حيث يتم توزيعه على عينة الدراسة مكونة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين ورؤساء مصلحة المحاسبة لمعرفة رأيهم حول الموضوع.
- ✓ الأدوات الإحصائية المتمثلة في تقنيات الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري)

البرامج المتمثلة في Spss وExcel والإحصاء الاستدلالي.

2- المصادر الثانوية:

- ✓ تتمثل في: الكتب، مذكرات التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع، والمواقع الإلكترونية.

08: حدود البحث.

- ✓ **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على عينة من الخبراء المحاسبين و مدققي الحسابات و رؤساء المصالح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ميلة.
- ✓ **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2021-2022.

09: صعوبات البحث.

كل باحث يواجه صعوبات أثناء قيامه بأي دراسة، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بإعداد هذا البحث نذكر:

- ✓ قلة الدراسات السابقة؛
- ✓ صعوبة الربط النظري بين متغيرات البحث.

10: الدراسات السابقة.

1- الدراسات السابقة المتعلقة بالمراجعة الخارجية:

لم نقف على أي دراسات أو أبحاث تناولت موضوع اثر المراجعة الخارجية في رفع قيمة المؤسسة الاقتصادية بشكل مباشر وواضح، لكن تم الوقوف على بعض الدراسات و الأبحاث التي تعرضت لهذا الموضوع بصورة مختصرة وغير مباشرة والتي نوضحها في مايلي:

أ) **دراسة وجدان علي احمد**، الرقابة الداخلية دور والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسات التجارية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010.

سعت الدراسة لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- ✓ محاولة إعطاء فكرة حول المراجعة بشكل عام من خلال تحديد الإطار النظري للمراجعة وعلاقتها بالرقابة؛
- ✓ محاولة إعطاء نظرة حول المراجعة الخارجية من خلال إظهار طبيعتها اسسها ومنهجها.

تكمن أهمية الدراسة في عرض الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة والتي تسعى كل مؤسسة إليه في ظل تطور الاقتصاد وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات.

موضوع البحث تطلب استخدام مناهج متعددة، فقد استخدم المنهج الوصفي في معظم أجزاء البحث المرتبطة بالمفاهيم العلمية للمراجعة الخارجية و الرقابة الداخلية، مع استخدام المنهج التاريخي في إظهار

التطور التاريخي للمراجعة بشكل عام، واستخدام المنهج التحليلي فيما يخص استخدام المراجعة للنسب المالية في عملية الفحص التحليلي.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة نعرضها كالآتي:

- ✓ إن المراجعة بشكل عام تعتبر وسيلة وسائل الرقابة سواء كانت داخلية أو رقابة خارجية؛
- ✓ المراجع الخارجي يقوم بفحص المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة لتأكد من مدى صدقها.

ب) **دراسة شريقي عمر**، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2012.

يهدف البحث إلى التعرف على التنظيم المهني السائد لمهنة المراجعة في ثلاث بلدان فاعلة في المغرب العربي وشمال إفريقيا وهي الجزائر وتونس والمملكة المغربية، كما هدف البحث إلى المساهمة في تحسين تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر.

وتكمن أهمية هذا البحث كونه مساهمة علمية تسمح لمختلف الممارسين لمهنة المراجعة في الجزائر والأكاديميين الباحثين في مجال المراجعة بالاطلاع على تجارب كل من تونس والمملكة المغربية في التنظيم المهني للمراجعة وموقع الجائر من هذه البلدان في هذا المجال.

اعتمد البحث على عدت مناهج تعتمد في البحث العلمي تتمثل في المنهج التاريخي تتبع مهنة المراجعة تاريخيا، كذلك المنهج الوصفي التحليلي في ما يخص الجانب النظري للبحث، بالإضافة للمنهج المقارن لمقارنة التنظيم المهني للمراجعة بين البلدان الثلاثة، كذلك المنهج التقويمي باعتبار الدراسة التي دراسة التي تبحث عن الجوانب الإيجابية في التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر للاستمرار فيها، والبحث عن أوجه القصور لمعالجتها.

أهم النتائج التي توصل لها البحث:

- ✓ مهنة المراجعة مهنة عريقة كباقي المهن الحرة مثل الطب والمحاماة و الهندسة...يجب أن تمارس وفقا لتنظيم مهني سليم تلقى من خلاله المكانة اللائقة في المجتمع وتمارس دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ نجاح مهنة المراجعة وتطورها في أي بلد يتوقف على درجة تنظيمها والتزام الممارسين لها بذلك التنظيم الذي هو في الأصل يهدف لخدمة مصالح المجتمع بالدرجة الأولى ثم مصالح أعضاء المهنة.

ج) **دراسة عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة**، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010.

اهتم الباحث من خلال هذه الدراسة بتوضيح الأهداف نذكر منها ما يلي:

- ✓ توضيح أهمية وفائدة المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية لصالح المؤسسة، ومدى ضرورة توفر خدماتها معا في المؤسسة؛
- ✓ توضيح مفهوم المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، وبيان أهميته وفائدته على عمل كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وكذلك على المؤسسة محل الدراسة.

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الإيجابي الذي يلعبه التكامل ما بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، على مستوى ممارسي الوظيفتين في مساعدتهما على إنجاز أعمالها على أحسن وجه، وبالتالي تقديم نتائج أعمال مراجعتيهما بجودة عالية، في المجتمع، لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تناول مراحل تطور المراجعة، وعلى المنهج الوصفي والتحليلي في استعراض بقية الفصول النظرية، أما بخصوص الفصل الأخير المتعلق بالدراسة الميدانية تم الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي إلى جانب منهج دراسة الحالة.

أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة :

- ✓ يقوم المراجع الداخلي بممارسة الرقابة السابقة واللاحقة، أما المراجع فيمارس الرقابة اللاحقة فقط؛
- ✓ درجة اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية في المؤسسة يتوقف على عدة عوامل أهمها عدد المراجعين، مدى عمق واتساع ودقة إجراءات المراجعة الداخلية.

د) دراسة وجدان علي أحمد هادي، أهمية المراجعة الخارجية في قياس أداء المؤسسة، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، العدد 23، 2020.

بعض أهدف الدراسة تمثلت في ما يلي:

- ✓ التعرف على ماهية المراجعة الخارجية ؛
- ✓ شرح الأساليب التي يتبعها المراجع الخارجي في عملية دراسة المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

تكمن أهمية الدراسة في تناول علاقة المراجعة الخارجية والتسيير حيث ان تقرير المراجع الخارجي يعتبر أداة رقابية فعالة يجعل الملاك على دراية تامة بطريقة الإدارة بالتسيير، لأن المراجع الخارجي يعمل على دراسة نظام الرقابة الداخلية بشقيه النظام المحاسبي و الإداري للشركة ويقيس مؤشرات الأداء والتقرير عن ذلك.

استخدم كل من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج نذكر أهمها:

- ✓ الخارجية أداة فعالة في مراقبة المؤسسة وعلى درجة عالية من الكفاءة سواء من المراجعة حيث مساعدة الإدارة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية أو من حيث التقرير عن كفاءة الإدارة في التسيير.

2-الدراسات السابقة المتعلقة بقيمة المؤسسة.

أ) **دراسة بن سعد وسيلة،** تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: فرع مالية ومحاسبة، جامعة جيلالي الياس، بسيدي بلعباس، 2016.

- ✓ هدفت الدراسة لتعمق في طرق التقييم المعتمدة واختيار إمكانية تطبيقها، والوقوف على النقائص والصعوبات؛
- ✓ تطبيق أدوات التقييم في الواقع العملي.

تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة فيما يخص الجانب النظري، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة فيما يخص الجانب التطبيقي.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة:

- ✓ الوقوف على مصطلح واحد يعبر عن قيمة المؤسسة، هذا ما يسهل ويوحد العمل بالنسبية لقائمين بعملية التقييم؛
- ✓ لا توجد طريقة تقييم تعطينا تقييما قاطعا غير قابل للنقاش، لا بد من إعادة النظر في ميزانيات المؤسسة خلال عدة سنوات و القيام بتحليل يفسر إمكانيات المؤسسة.

ب) **دراسة رابحي رانية كوثر،** تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي والمالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، العدد01، جامعة باجي مختارعنابة،2021.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تسليط الضوء على موضوع القيمة والذي لاق اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين منذ القديم، فقد تناولت الدراسة عرض وتحليل لتطور مفهوم القيمة في الفكر الاقتصادي والمالي؛
- ✓ إبراز مفهوم القيمة وفق النظرية المالية الحديثة.

المنهج المتبع في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي حسب ما اقتضته حاجة الموضوع.

أهم ما توصلت له الدراسة:

- ✓ أهتم الفكر المحاسبي بجانب القياس في تفسيره للقيمة ، وفق مدخل التكلفة ومدخل القيمة؛
- ✓ هناك أثر كبير لكفاءات الأسواق المالية على قيمة المؤسسة، ففي ظل السوق الكفء تعكس الأسعار السوقية القيمة الحقيقية للأسهم، وبالتالي القيمة السوقية للمؤسسة.

ج) دراسة بومزايد إبراهيم، رابحي رانية كوثر، مقاربات وطرق تقييم المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي (CHEEC)، العدد 10، جامعة باجي مختار عنابة، 2018.

هدفت الدراسة إلى دراسة إلى :

- ✓ مقاربات طرق تقييم المؤسسات الاقتصادية، تبيان محدداتها والأسس التي تقوم عليها؛
- ✓ معرفة التوليفة المناسبة من الطرق لتقييم المؤسسة.

استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، حسب ما فرضته طبيعة الموضوع.

تتبع أهمية البحث من أهمية قيمة المؤسسة في ذاتها كونها لا تعتبر الأساس لاتخاذ القرارات، لذا يعتبر تقييم المؤسسة وسيلة وليس غاية، كونه يعد أساس نجاح الهدف من عملية التقييم.

أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- ✓ تعد خوصصة المؤسسة والغرض من عملية التقييم من أهم محددات اختيار طرق التقييم؛
- ✓ ضرورة الاعتماد على مقيمين ذو خبرة وكفاءة عالية ومن جهة أخرى العمل على التكوين المستمر لهم.

د) دراسة أرحاب هلال وسام، دور الإدارة بالقيم في خلق القيمة بالمؤسسة الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات للفترة الممتدة ما بين 2011، 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية علوم التسيير، تخصص: دراسات مالية.

هدفت الدراسة لربط بين البعد المالي والغير المالي للمؤسسة، من خلال قياس أثر الالتزام بأبعاد الإدارة بالقيم للمؤسسات انعكاس ذلك على خلق القيمة مقاسا بنؤشري القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

منهج الدراسة المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، طبيعة الدراسة تطبيقية حيث تم تطوير نموذج لقياس أثر الإدارة بالقيم على خلق القيمة بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(Pane Data)، وفق البرنامج الإحصائي(Eview 09) والتي تمثل 30 مؤسسة مستهدفة، في البعد المقطعي، خلال الفترة الزمنية (2011-2015) وهي البعد الزمني.

تكمن الأهمية الرئيسية في عينة الدراسة والمتكونة من مجموعة من مؤسسات لها وزن في الاقتصاد العالمي.

أهم ما توصلت له الدراسة:

- ✓ مفهوم خلق القيمة مرتبط بتحقيق رضا جميع الأطراف المستفيدة منها، والتي تعتبر مساهمة فيها في نفس الوقت بهدف تعظيم ثروة المؤسسة وضمان استمراريتها؛

- ✓ تعتبر خلق القيمة نتيجة نهائية لتداخل عدة الأبعاد في المؤسسة.

11:هيكل البحث.

قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى ثلاث فصول، فصلين يمثلان الجانب النظري، وفصل ثالث تطبيقي يعكس موضوع الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية، ويتضمن ثلاث مباحث مقسمة كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية من خلال نشأتها وتعريفها، بالإضافة إلى أهدافها وأهميتها وأنواعها.

المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية وسلوكيات المهنة، تطرقنا من خلاله إلى معايير المراجعة الخارجية بالإضافة إلى تعريف المراجع ومهامه ومسؤولياته.

المبحث الثالث: والذي يتناول خطوات تنفيذ المراجعة الخارجية المتمثلة في قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى جمع أدلة الإثبات وأخير إعداد التقرير.

الفصل الثاني: عموميات حول قيمة المؤسسة وعلاقتها بالمراجعة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية قيمة المؤسسة.

المبحث الثاني: طرق وتقدير قيمة المؤسسة.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة.

الفصل الثالث: اختبار اثر المراجعة الخارجية على قيمة المؤسسة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميداني.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

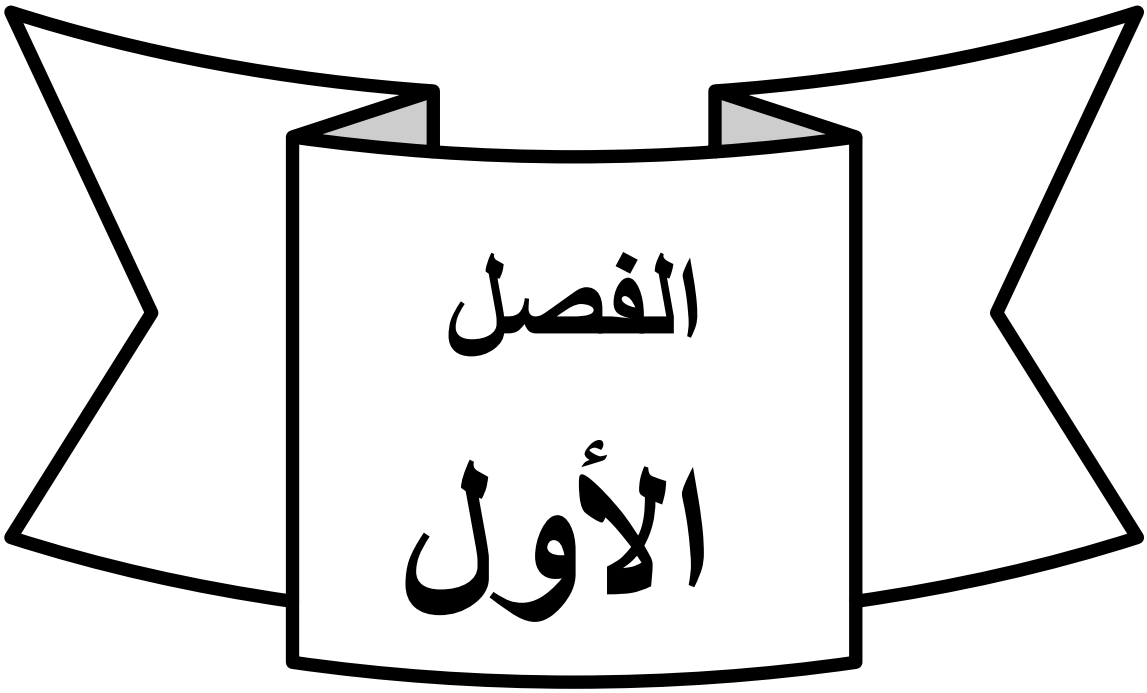
الفصل
الأول

تمهيد:

المراجعة الخارجية من المهن العالمية والعريقة وهي في تطور مستمر يواكب التطورالذي حصل في الفنون والعلوم الاخرى حيث كان الهدف الرئيسي لعملية المراجعة مقتصرا على اكتشاف الغش والتلاعب والاختلاس، وبعدها تطورت أهداف المدقق وواجباته، فأصبح مسؤولا عن اكتشاف الأخطاء بمختلف أنواعها بالاضافة إلى اكتشافه للغش والتلاعب وأصبحت من واجباته الأساسية تحديد مدى صحة وسلامة المركز المالي للمؤسسة ومدى تمثيليه لحقيقة الوضع المالي لها، والمساعدة في عمليات تقييم المؤسسة ماليا وإداريا وتقييم مدى قدرة المؤسسات على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهيةالمراجعة الخارجية؛

المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية وسلوكيات المهنة؛

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية المراجعة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية.

تؤدي المراجعة دوراهاما في نجاح المؤسسات الإقتصادية، خاصة بعد تطورها وتوسعها وانفصال الملكية فيها وبروز الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك من خلال تلبية مختلف الطلبات على خدماتها وترشيد قرارات مستخدمي المعلومات المالية.

المطلب الأول: نشأة المراجعة.[1]

لقد نشأت مهنة المراجعة منذ القدم، إذ نجد أن الحضارات القديمة قد تمارس هذه المهنة ولكن بأسماء وكيفيات مختلفة على ما هو الحال عليه الآن، والغاية من هذه المهنة هي من أجل فرض الرقابةمن طرف زعماء ورؤساء القبائل أو الملاك على ما يقوم بتحصيل أموالهم، حيث نجد الفراعنة في مصر، والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان، كانت تمارس هذه الوظيفة في العصر الروماني وتنفذ من قبل موظفين مختصين هم القضاة ثم تكليفهم من طرف الإمبراطوريات بالذهاب إلى مختلف مقاطعات روما لمراقبة نشاط الإدارات العمومية والحرفيين والتجار، حيث كانت تتم هذه المراقبة بواسطة أسئلة شفوية، ويقوم القضاة في نهاية المهنة بتقدير تقرير شفوي عادة يهدف لفرض عقوبات.

إلا أن نطاق المراجعة الخارجية اتسع فشمل وحدات القطاع الخاص الإقتصادية من المشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج، فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه، ذلك الذي ساعد في تطور المحاسبة والمراجعة، فقد نشأت حاجة صاحب أو أصحاب المشروع إلى التأكد من الدقة المحاسبية للسجلات أو مطابقة ذلك لواقع حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشأة وظهور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وإدارته، مما دعا المساهمين إلى تعيين مراجعي حسابات كوكلاء بأجر عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة، ومنه سنبدي جدولا نميز فيه بين مختلف المراحل التاريخية للمراجعة الخارجية.

[1] ريمة بوقجان، **واقع المراجعة الخارجية بين التشريع الجزائري والمعايير الدولية للمراجع**ة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016، ص9.

الجدولرقم (01): مراحل التطور التاريخي للمراجعة الخارجية

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع
من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب
من 1700 إلى 1850 ميلادي	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهين	المحاسب
من 1850 إلى 1900 ميلادي	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني
من 1900 إلى 1940 ميلادي	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة
من 1940 إلى 1970 ميلادي	الحكومة، البنوك المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى، المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والإستشارة
إبتداءا من 1990 ميلادي	الحكومة، هيئات أخرى، والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والإستشارة

المصدر:محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)،(الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجتمعية،) الجزائر،2005، ص7.

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الخارجية.

المراجعة بمفهومها اللفظي Audit مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها يستمع، لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق.

أما المراجعة بمعناها المهني فهي فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقائيا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوئم المالية على الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة لتلك الفترة.[1]

ونستعرض فيما يلي مجموعة من التعريفات الخاصة بالمراجعة الخارجية وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف المراجعة الخارجية.

التعريف الأول:

يطلق عليها أحيانا المراجعة المستقلة وهو الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتروالسجلات ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها للدلالة على المركز المالي ونتائج الأعمال.[2]

التعريف الثاني:

تتم هذه المراجعة بواسطة شخص محترف منخارج الشركة مستقلا عن لإدارتها ولا يربطه بها أي عقد عمل سابق وهو المراجع الخارجي، حيث تلجأ إليه لشركة للقيام بفحص حساباتها وإبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وعدالة قوائمها المالية.ونشير إلى أن المراجع الخارجي يعتمد على قدرته وحاجته للوصول إلى رأي فني محايد، كما أنه مسؤول أمام المساهمين أو الملاك، وأن نطاق عمله يتم حسب الاتفاق والعرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها.[3]

---

[1] كريمة زيادي، **أثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونالغاز – أم البواقي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013/2012، ص 39.

[2] وجدان علي أحمد، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص73.

[3] شريقي أحمد،**التنظيم المهني للمراجعة**، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012/2011،ص27.

التعريف الثالث:

تعتبر مهنة مراجعة الحسابات من المهن التي تمتلك الإمكانيات الازمة لفرض السيطرة على أنظمة الرقابة الداخلية للمنشآت بطريقة تضمن توصيل معلومات صادقة ودقيقة إلى المستفيدين من كافة المستويات الإدارية والأطراف الخارجية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في بناء واتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المراجعة الخارجية تتمثل في فحص محايد لدفاتر ووثائق المؤسسة بوسطة شخص خارجي مستقل عن المؤسسة بموجب عقد بهدف إبداء رأي محايد عن مدى صدق وشفافية القوائم المالية خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: خصائص المراجعة الخارجية:

على ضوء ماسبق، تمتاز عملية المراجعة الخارجية بمجموعة من الخصائص والمميزات والمتمثلة فيما يلي:[2]

- ✓ **الفحص:** هو عملية فنية تمكن المراجع من التأكد والاطمئنان عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، بالإضافة إلى التأكد من جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في تلك الفترة؛
- ✓ **التحقق:** يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في الكشوف المالية، حتى يتمكن المراجع من التأكد والاطمئنان على صلاحية وعدالة الكشوف الختامية، ومن ثم ابداء رأيه الفني المحايد على ثقة، وذلك على ضوء مجموعة من أدلة الاثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف عليها في مهنة المراجعة؛
- ✓ **التقييم:** يقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها الميزانية، في ظل الأسس والسياسات وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق بها، حتى يطمئن المراجع من صحة وسلامة عملية التقييم؛
- ✓ **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق والتقييم والافصاح عنها بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال، والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للوحدة الاقتصادية محل المراجعة.

---

[1] سهى الكنيدري،مها الصانع، **أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز،المجلد:7، العدد:01،جوان 2020، ص73.

[2] بوعبيدة محمد، **دور المراجعة الخارجية في اضفاء المصداقية على المعلومة المالية في ظل المعايير الجزائرية للمراجعة –دراسة حالة–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2021/2020، ص 13.

المطلب الثالث: أهمية وأنواع المراجعة الخارجية.

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى الأهمية التي تكتسيها عملية المراجعة الخارجية، وكذلك أهم أنواع المراجعة الخارجية وفق ما يلي:

الفرع الأول: أهمية المراجعة الخارجية.[1]

إن أهمية المراجعة الخارجية، تظهر في أنها وسيلة تخدم جهات كثيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على القوائم المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل، من بين هذه الجهات نذكر:

- ✓ **إدارة المؤسسة:** تعتمد إدارة المؤسسة عللى القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات الجديد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه القائم، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتحديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى، وكذا زيادة مكافئتهم.
- ✓ **المستثمرون:** أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الإمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد، بحيث يطمئن المستثمرون سواء الحاليون أو المحتملون بأن أموالهم سوف لن تتعرض للاختلاس والسرقة، نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.
- ✓ **البنوك:** تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض، فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات من قبل مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.
- ✓ **الجهات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها؛ مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون قوائم موثوقق فيها ومعتمدة من جهات محايدة.

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحسبية الدولية في الجزائر**، رسالةماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر –باتنة–،2009/2008،ص ص 13،14.

الفرع الثاني: أهداف المراجعةالخارجية.[1]

هناك نوعي من الأهداف، أهداف تقليدية، وأخرى حديثة لأو متطورة:

1- الأهداف التقليدية: وتتفرع بدورها إلى:

أ- أهداف رئيسية:

- ✓ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها؛
- ✓ إبداء رأي فني محايد يستند على الأدلة القوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب-أهداف فرعية:

- ✓ إكتشاف ماقد يوجد بالدفاتروالسجلات منأخطاء وغش؛
- ✓ تقليص فرص إرتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- ✓ إعتماد الإدارة عليها في التقريرورسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا؛
- ✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من أتخاذ القرارات المناسبة لإستثماراتهم؛
- ✓ معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛
- ✓ تقديم التقارير المختلفة وملأ الإستثمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المراجع.

الأهداف الحديثة المتطورة:

- ✓ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الإنحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- ✓ تقييم نتائج الأعمال وفقا للنتائج المرسومة؛
- ✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع؛
- ✓ التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال والتقصير؛
- ✓ دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

[1] فركوس يوسف الصديق، **دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2018/2017، ص11.

الفرع الثالث: أنواع المراجعة الخارجية.[1]

تنقسم المراجعة الخارجية على العموم إلى ثلاثة أنواع تتمثل في: المراجعة القانونية، المراجعة التعاقدية والخبرة القضائية، والتي سوف يتم توضيحها في مايلي:

1. **المراجعة القانونية:** وهي المراجعة التي يفرضها القانون على بعض الأنواع من الشركات والهيئات، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية والإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية واعطائها الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.
2. **المراجعة التعاقدية (الاختيارية):** يقوم بها شخص محترف ومستقل بطلب من إدارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، ويمكن تجديدها سنويا، ويكون هذا النوع اختياريا وفقا لعقد يبرم بين المراجع وزبونه، ويقوم المراجع بمهمته في هذه الحالة حسب الهدف والنطاق والمدة المحددين في الاتفاق المبرم بين الطرفين.
3. **الخبرة القضائية:** يقوم بها شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة، وذلك للإستعانة بتقريره في حل نزاع بين مؤسسة معينة وطرف آخر متعامل معها.

والجدول الموالي يوضح الفروق بين هاته الانواع:

الجدول رقم (02): الفروق بين أنواع المراجعة الخارجية.

المميزات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	خبرة قضائية
طبيعة المهمة	مؤساستية:ذات طابع مهني	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكة
الهدف	المصادقة على على شرعية وصدق الحسابات والصورة الفوتوغرافية الصادقة، تدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وارشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام.
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
مبدأعدم التدخل في	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن لهتقديم	ينبغي احترامه

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة،**التكامل بين المراجعة الدلخلية والخارجية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03،2010/2009، ص57.

التسيير		إرشادات التسيير	
إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة(عادية، غير عادية)	المديرية العامة،مجلس الإدارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة،محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى المجلس القضائي
إخبار وكيل الجمهورية بالأعمال غير المشروعة	نعم	لا	غ.م
الالتزام	بحسب الوسائل	بحسب الوسائل أو بحسب النتائج حسب نوع المهمة	بحسب النتائج مبدئيا
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأدبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من طرفالفضاء بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبيريحدد من طرف القاضي
طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية.	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة

المصدر: محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:18.

المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية وسلوكيات المهنة.

تؤدي معايير وآداب السلوك المهني للمراجعة الخارجية دورا هاما في فعالية المراجعة الخارجية وجودتها، إذ يمكن الإستناد عليها كمقياس لأداء المراجع الخارجي الذي يعمل على تحقيق الأهداف المنتظرة من عملية المراجعة الخارجية.

المطلب الأول: معايير المراجعة الخارجية.

تتمثل أهم معايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها في: المعايير العامة والشخصية، معايير العمل الميداني، ومعاييرإعداد تقرير المراجعة.

أولا: المعايير العامة(الشخصية).[1]

باعتباره شخص فني محترف وخارجي يشترط في المراجع توفر عنصرين أساسيين هما **الكفاءة والاستقلالية.** وتتمثل الكفاءة في جملة المعارف والخبرات في شتى الميادين والتي تزداد اتساعا مع مرور الزمن. يحصل المراجع عليها بعد تكوين نظري وميداني والنجاح في شهادات من أعلى المستويات. وإلا كيف يمكنه إذا انعدم فيه هذا العنصر،أن يحمي المساهمين والغيروكيف يمكنه أن يواجه المشاكل المعقدة التي تعترض طريقه أثناء القيام بالمهمة؟ وكيف يحافظ على استقلاليته اتجاه مختلف الأطراف ويراقب ويراقب أفراد قد يكون أكفأ منه؟ أما الاستقلالية فتتمثل في نزاهة واستقامة ونضج المراجع، وتمتعه بكامل حقوقه المدنية وعدم تعرضه لعقوبات سابقة من جهة.كما عليهخ باعتباره الضامن لشرعية وصدق الحسابات،أن يكون مستقلا فعلا أي يتمتع بكامل الحرية اتجاه أعضاء المؤسسة موضوع المراقبة؛ أن لا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالشركة عقد عمل.وفيما يخص المرجعة القانونية (محافظ الحسابات) فإن المشرع الجزائري كان صارما بقإصداره مجموعة لصوص للمحافظة على استقلالية المراجع وعليه يشترط في محافظ حسابات شركة ما أن:

- ✓ لا تربطه صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة بالمسؤولين في المؤسسة وأزواجهم.
- ✓ لا يتقاضى أي تعويضات، أتعاب، أجر أو علاوات يدفعها له المسؤولون أو أزواجهم، أو من طرف مؤسسة أخرى تملك عشر الاموال الجماعية في المؤسسة التي يراجعها ما عدا أتعابه، بصفته كمحافظ حسابات، المحددة قانونا؛
- ✓ لا يمكنه بالاضافة إلى هذا الجانب حسب القانون 91-08، أن يكون محافظ حسابات ومستشارا ضريبيا أوخبيرا قضائيا في نفس الوقت وفي نفس الشركة، ولا القيام بمهام تسييرية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أو قبول، ولو بصفة مؤقتة، مهام التنظيم والإشراف على المحاسبة.

[1] محمد بوتين، مرجع سابق،ص ص38

ثانيا:معايير العمل الميداني.[1]

تتضمن هذه المعايير خطوات تنفيذ عملية التدقيق، والإجراءات الفنية، كما تبر لنا معايير العمل الميداني أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتشتمل هذه المعايير على ثلاثة معايير وهي:

- ✓ **الإشراف الملائم والتخطيط السليم على أعمال المساعدين.**

مهما يكون المراجع داخلي أو خارجي، إذ يتعين عله إعداد خطة عمل تفصيلية ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة واللإشراف الجاد على عملية مساعديه، وعليه تحديد مدى الأشغال الواجب القيام بها.

- ✓ **تقييم مدى إمكانية الاعتماد على على نظام الرقابة الداخلية.**

فحسب هذا المعيار يجب يجب دراسة وتقييم أساليب نظام الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها و لتحديد مدى الاختبارات المطلوبة، والتي سوف تحدد إطارللمراجعة ومن المعروف أن عمل المراجع فيما يتعلق بتقييم النظام الرقابة الداخلية فيعتمد على حد كبير على الحكم الشخصي للمراجع، لذلك وجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبارالنقاط التالية أثناء تقييمه لهذا النظام:

- ➢ أن ينطلق من برنامج عمل للمراجعة بافتراض وجود نظام أمثل للرقابة الداخلية ومن خلال دراسة إمكانية تطبيق عناصر هذا النظام محل المراجعة يستطيع تحديد مقومات نظام الرقابة الداخلية الغير متوفرة والتي على ضوئهاسيعدا برنامج عمله المبدئي.
- ➢ يفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق فريق عمل متكامل خاصة إن كانحجم المؤسسة كبير.
- ➢ من المستحسن أن يتبادلا أعضاء فريق العمل الآراء حول أحكامهم حتى يحققون أكبر قدر ممكن من التقارب.

- ✓ **جمع الأدلة والقرائن.**

يجب على المراجع جمع الأدلة وقرائن الإثبات الكافية التي تبررالرأي الفني المحايد وبالتالي تكوين ملفين أحدهمادائم وآخر جاري بالإضافة إلى هذين الملفيين فإن المراجع يدون كل ما يراه مناسبا من ملاحظات واستفسارات وما يجب عمله في أوراق عمل ممهدا بذلك كتابة التقرير النهائي.

ثالثا: معاير إعداد التقرير.[2]

- ✓ يجب أن يوضح التقريرما إذا كانت القوائم المالية أعدت طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- ✓ يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلل الفترة الحالية بنفس طريقةتطبيقها في الفترات السابقة.
- ✓ تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ماتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خاف ذلك.

---

[1] خيضر خنفري، **المراجعة الخارجية وفق المعايير الدولية للمراجعة**، مجلة الدراسات العالمية والإقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي– الجزائر، العدد:10، 2017، ص158.

[2] بطرس ميالة، **العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي**، كلية الاقتصاد–جامعة دمشق، العدد:6،2010، ص ص 129،130.

- ✓ يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عنالقوائم المالية كوحدة واحدة أو قد يمتنع المراجع عن إبداء الرأي وفي هذه الحالبة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك.

فالمعيارالأول من هذه المجموعة يعني ضمنيا أن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما تمثل معيارا مناسبا يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه اقلقوائم أما المعيار الثاني وهو ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية أما المعيارالثالث وهو الإفصاح المناسب يتطلب ضرورة إفصاح المراجع في تقريره عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات حذفت من صلب القوائم أوالملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها أما المعيار الرابع التعبير عن الرأي فهو يعد من أكثر المعايير تعقيدا وأصعبها منالا فهو يتضمن ثلاث عبارات هامة هي:

1- يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة وأن المراجع قد يمتنع كليا عن إبداء الرأي.

2- في حال الامتناع عم إبداء الرأي يجب أن يوضح المراجع أسباب الامتناع.

3- في كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المراجع بالقوائم الماليةفإن تقرير المراجعة.

يجب ان يتضمن خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية والتي يتحملها. ومن هنا جاءت أسئلة الاستبانة التي سوف يتم تحليلها في الفصل الثالث معتمدة بشكل كبير على المعايير السابقة وبالتالي قسمت إلى ثلاثة محاورأساسية تتناسب مع تصنيف معايير المراجعة المتعارف عليها.

المطلب الثاني: المراجع الخارجي ومسؤولياته.

إن مهنة مرجعة الحسابات شأنها شأن أي مهنة أخرى، يترتب على مزاوليها مسؤوليات يجب الالتزام بها وأدائها على أكمل وجه، حتى تحقق المراجعة رسالتها من تعزيز الثقة فيها لدى مستخدمي الأوراق المالية. وفيما يلي عرض لتلك المسؤوليات.

الفرع الأول:تعريف المراجع الخارجي.[1]

يعرف مراجع الحسابات على أنه الشخص المؤهل علميا وعمليا لتدقيق حسابات المؤسسة، ويتمتع باستقلالية تامة، ويقوم عادة بتدقيق نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية تدقيق انتقادي قبل إبداء رأيه في عدالة المركز المالي.

ويعرف أيضا على أنه كل شخص يمارس باسمه الخاص أو تحت مسؤوليته مهنة الشهادة بإثبات صحة وصدق البيانات وحسابات المؤسسات الاقتصادية والمالية وانتظامها ومكابقتها للأحكام والتشريع المعمول به.

[1] مروة مويسي، عجيلة محمد، **ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر**، مجلة إقتصاد المال والأعمال،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،الجزائر، المجلدالثالث، العدد الأول، جوان 2018، ص218.

كما يعرف على أنه الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة وفي مراقبة انتظام حسابات المؤسسة وصحتها، كما يدقق في المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف ابخارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها ويصادق على انتظام الجرد والوازنة وصحتها.[1]

الفرع الثاني:مسؤوليات المراجع الخارجي.[2]

يمكن تقسيم مسؤوليات المراجع المختلفة إلى الأنواع التالية:

1- مسؤولية فنية:

وهي التي تدخل في صميم عمله كمراجع حسابات قانوني للشركة وتتلخص في مجالين رئيسيين هما:

- ✓ مسؤولييته في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما.
- ✓ مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة الشركة قد روعيت وطبقت تطبيقا سليما.

2- مسؤولية أخلاقية:

وهي التي تتعلق بالإخلال بأمانة وأخلاقيات المهنة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- ✓ إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة.
- ✓ تقديم بيانات مضللة وغير حقيقية.
- ✓ إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.
- ✓ الإهمال او التقاعس في أداء عمله.
- ✓ إذا أبدى رأيا معينا غير الحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين.
- ✓ إذ لم يضمن تقريره كل الانحرافات التي كشف عنها.

3- مسؤولية مدنية.

تتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع ومن أهمها ما يلي:

- ✓ حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية الازمة.
- ✓ حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته.
- ✓ عدم قيامه أصلا بالمراجعة.

ولذلك قد يتعرض المراجع نتيجة هذا الإهمال للمسؤولية حيث يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة وقد يكون عرضة للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره للحرج أمام المسؤولين في الشركة.

---

[1] عائشة شباب،**المراجعة الخارجية من منظور معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر ،** مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادين 2014/2013، ص50.

[2] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، (المكتب الجامعي الحديث، 2007)،ص ص 65،66.

4- مسؤولية جنائية.[1]

وهي التي تتمثل في إ رتكاب المراجع لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد ومن هذه التصرفات أو الأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية للمراجع ما يلي:

- ✓ تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة.
- ✓ تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ القرارات المعنية في ظاهرها أنها مصلحة الشركة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر في مصلحة الشركة أوالمساهمين.
- ✓ إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبهابعض المسؤولين في الشركة وعدم تضنمين تقريره ذلك خوفا على مصالحه الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة.
- ✓ الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته (عند طلبها) أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين.
- ✓ ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر من مصالح الشركة ومن ذلك إفشاء بعض أسرار الشركة في مجالات مختلفة إلى الشركة المنافسةلغرض أو لآخر يخص المراجع شخصيا.

ولا شك أن مثل هذه التصرفات تعرض المراجع للمساءلة الجنائية واتخاذ الإجراءات القانونية عند اكتشاف هذه التصرفات والتأكد من أنها ارتكبت عن عمد من قبل المراجع أو عن إهمال جسيم.

المطلب الثالث: مهام المراجع الخارجي.[2]

إن مهنة مراجع الحسابات بصفتها مهنة حرة منظمة وقانونية، فإن لها طابع المصلحة العامة في مراقبة الحسابات الاجتماعية للمنظمات، حيث تمارس هذه المهنة في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة وزالكبير وحتى في القطاع الغير اقتصادي، وترتبط هذه المهنة بالمساهمة في جودة وشفافية المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات، والتي تستعمل من طرف العديد من الأطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات، ونذكر منها الإدارة، المساهمين، والموظفين،المستثمرين، العملاء.. وغيرها، ويمكن تقسيم مهام مراجع الحسابات إلى: مهام دائمة ومهام خاصة:

1- المهام الدائمة.

تتمثل المهام الدائمة لمراجع الحسابات دون أي تدخل في التسيير، في فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة محل المراجعة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، وتشمل هذه المهام ما يلي:

---

[1] محمد السيد سرايا،مرجع سابق، ص 67.

[2] شريقي عمر،**مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01،العدد12،2012، ص94.

- ✓ المصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للمؤسسة، وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية وممتلكات الشركة في نهاية السنة المنصرمة؛
- ✓ التحقق من صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- ✓ احترام مبدأ المساواة بين المساهمين؛.
- ✓ الوقاية من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في نطاق إجراء الإنذار؛
- ✓ الكشف لوكيل الجمهورية عن الأفعال غير الشرعية التي يعلم بها؛
- ✓ إصدار شهادات وتقارير عن مختلف الإحداث التي قد تعيشها المؤسسة.

وفي حالة إعداد الشركة لحسابات مدعمة،فإن مراجع الحسابات يشهد أيضا بأن الحسابات المدعمة صحيحة بناء على وثائق محاسبية أو تقارير مراجعي الحسابات في المؤسسات التي تملك فيها الشركات أسهما.

2- المهام الخاصة.[1]

بالاضافة إلى المهام الدائمة السابقة، يقوم مراجع الحسابات بمهام أخرى خاصة أو مؤقتة، وسميت كذلك لأنها مرتبطة بأحداث قد تحدث أو لا خلال وكالة مراجع الحسبات، وعليه التدخل في حالة حدوثها وإعداد تقرير خص بشأنها، ونلخصها في الآتي:

- ✓ قرار الشركة بزيادة أو تخفيض رأس المال؛
- ✓ الاصدار عن طريق اللجوء العلني للادخار، خاصة فيما يخص تحديد سعر الصدار؛
- ✓ لإنشاء شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت؛
- ✓ إصدر قيم منقولة؛
- ✓ إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى الأسهم؛
- ✓ عرض تعديل حساب الاستغلال وقائمة حساب النتائج والميزانية؛
- ✓ تحويل الشركة؛
- ✓ مشروع الإدماج أو الانفصال.

[1] شريقي عمر، مرجع سابق، ص95.

المبحث الثالث:مسار تنفيذ عمليةالمراجع الخارجية.

تسير عملية المراجعة وفق خطوات وإجراءات تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحصيل أكبرفعالية في أداء القائمين بها، وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والوجودة من هذه الوظيفة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المسلك العام لعملية المراجعة وفق أربع خطوات تشمل:

- ✓ قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة؛
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ جمع أدلة الإثبات؛
- ✓ إعداد التقرير.

المطلب الأول:قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة.[1]

قبل أن يقوم المراجع بتخطيط عملية المراجعة، لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر تتمثل في:

أولا:الخطوات التمهيدية.

هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات المراجعة، والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ التحقق من صحة تعيينه: والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق؛
- ✓ الاتصال بالمراجع السابق وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني،فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه؛
- ✓ التأكد من نطاق عملية المراجعة؛
- ✓ اتصالات أولى مع المؤسسة محل المراجعة؛
- ✓ فحص وتقييم النظام المحاسبي: يقوم المراجع بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة وفق مجموعة من العناصر أهمها:
  - ➢ المخطط الحسبي الوطني والقطاعي؛
  - ➢ كيفية القيد والترحيل؛
  - ➢ دقة السجلات وكفايتها؛
  - ➢ استخلاص أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة؛
  - ➢ طرق الاهتلاك المنتهجة؛
  - ➢ طريقة تقييم المخزونات.

---

[1] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص ص 29،30.

- ✓ الاطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة؛
- ✓ فحص التنظيم الإداري؛

ثانيا: مخطط المراجعة.

عقب انتهائه من كافة الخطوات التمهيدية، يقوم المدقق بوضع خطة عمل له ولمساعديه لإتمام الإجراءلات الفنية بعملية المراجعة.وتترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم ومن بين ما يتضمنه مايلي:

- ✓ الأهداف الواجب تحقيقها؛
- ✓ الخطوات والإجراءات الفنية الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف؛
- ✓ تحديد الوقت التقديري الازم للإنتهاء من كل خطوة وإجراء؛
- ✓ تحديد الوقت المستنفد فعلا في كل خطوة وإجراء؛
- ✓ ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء نفذ؛
- ✓ توقيع الشخص المسؤول عن الإجراء.

ثالثا:الإشراف على مهمة المراجعة.[1]

معنى الإشراف في المراجعة هو متابعة المراجع لعملية المراجعة وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، دون تعويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم.بل هو مطالب بالاطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها، باعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية المراجعة.

رابعا: أوراق العمل.

أورق المراجعة هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المراجع للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية المراجعة، من الإجراءات المتبعة، المعلومات التي تم الحصول عليها، الالتزام بالسياسات، ونتيجة عملية المراجعة.

الهدف الأساسي من أوراق المراجعة هو مساعدة المراجع وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.

تسمح أوراق العمل للمراجع بتنظيم نشاطاته، وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بأداء رأيه النهائي حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي. ويمكن التمييز بين أوراق المراجعة وفق:

الملف الدائم؛ الملف الجاري (الدورة الحالية).

[1] محمد أمين مازون،مرجع سابق،ص31

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

قبل التطرق إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية، لجأنا أولا إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية من تعريف وخصائص حتى تتضح الرؤية عن هذه العملية وهذا وفقا لما يلي:

الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية.[1]

يعرف على أنه "كل إجراء يتخذه كل من مجلس الإدارة والإدارة وأطراف أخرى بالمؤسسة لتعزيز إدارة المخاطرورفع احتمالات بلوغ المؤسسة لأهدافها، حيث على المسيرين أن يتخذوا التدابير المناسبة والازمة لتوفير تأكيد معقول حول مدى قدرة المؤسسة على تحقيق وبلوغ أهدافها."

فنظام الرقابة الداخلية هو إطارمتكامل تعتمده المؤسسة لضبط عملياتها وضمان سيرورتها بشكل سليم وهادف ويضمن للمؤسسة النجاح والسيرورة

الفرع الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية.[2]

توجد العديد من الخصائص والمتطلبات التي يجب أن تتوفر في نظام الرقابة لكي تتم الاستفادة من خصائص الآتية:

1. **الفعالية:** يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه.
2. **الموضوعية:** يجب أن تتوفر الموضوعية في أساليب والأدوات الرقابية وذلك للحكم على الأداء مما ينعكس على جودة التقاريرالمقدمة من طرف مراجع الحسابات.
3. **الدقة:** يجب أن يكون نظام الرقابة قادر على الحصول على معلومات دقيقة وكاملة عن الأداء والتأكد من مصدر المعلومات من خلل البيانات والسجلات المحاسبية، والمتابعة المستمرة في اكتشاف الانحرافات من أجل حقيقة المركز المالي.
4. **المرونة:** وهي التكيف مع التغيرات المستجدة في المؤسسة، وعليه يجب على المدير أن تتوفر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل.

---

[1] حسين سهام، يعقوب محمد، **أهم سبل تفعيل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة المعيار،جامعة برج بوعريريج وجامعة معسكر،المجلد12، العدد01،2021، ص261.

[2] لويزة بهاز، وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظا الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية،جامعة غرداية (الجزائر)، المجلد01، العدد02،2019، ص30.

5. **التوقيت المناسب:** يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير، وذلك لتوصيل المعلومات في استغلالها في الوقت المناسب قبل أن تفقد المعلومة معناها وفائدتها.
6. **توفير في النفقات:** يساعد نظام الرقابة في الحد من الانحرافات وبالتالي التقليل من النفقات الضائعة والخسائر المرتبطة به، لذا يجب أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليفه.
7. **الاستمرارية الملائمة:** ونعني به اتفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه، فعندما تكون المؤسسة صغيرة، يفضل لها أسلوب رقابة بسيط، على عكس ذلك عندما يكون حجم المؤسسة كبير تتطلب نظام أكثر تعقيدا وملائمة.
8. **التكامل:** يوضح تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة كل الخطط التنظيمية ،بالاضافة يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها.

الفرع الثالث: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.[1]

تمر عملية الرقابة الداخلية بمجملة من الخطوات نوجزها فيما يلي:

1. **دراسة نظام الرقابة الداخلية وفهمه.**

وتنطلق هذه الخطوة من مكونات هيكل الرقابة الداخلية حيث يجب دراسة وفهم كل مكونمن مكونات الرقابة الداخلية، وتعتبرهذه الخطوة هي بداية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية،وعموما يجب دراسة وفهم العناصر التالية:

- ✓ فهم بيئة الرقابة؛
- ✓ فهم تقييم المخاطر؛
- ✓ فهم أنشطة الرقابة؛
- ✓ فهمودراسة نظام المعلومات المحاسبي؛
- ✓ فهم عملية المتابعة والمراقبة.

2. **التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية.**

بعد دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية من خلال تقسيم النشاط المحاسبي إلى دورات يكون مراجع الحسابات قد أكمل الدراسة الأولية، وبذلك يتمكن من تحديد أنظمة الرقابة الداخلية التي يمكن الاعتماد لزيادة كفاءة وفعالية المراجعة بعد تسجيل وتحديث الأنظمة، والتأكد من صحة العمليات من خلال اختبارات المطابقة بعد تحديد طبيعتها وتوقيتها ونطاقها، ويتم التقييم المبدئي للنظام لمعرفة ماإذا كان يمثل قاعدة يمكن

[1] مسعود كسكس، وآخرون، **تأثيرتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية–دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018–**، مجلة لإضافات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ، الجزائر،المجلد:03، العدد:02، 2019، ص ص 49–51.

الاعتماد عليها والوثوق بها عند إعداد الحسابات الختامية وتحضير القوائم المالية، فإذا كان نظام الرقابة الداخلية فعالا وجب على المراجع حينئذ إجراء الاختتبارات الجوهرية مع ملاحظة أن التقييم في هذه المرحلة هو تقييم أولي يمعنى أنه يحتاج إلى تأييد أو تعزيز عن طريق إجراء الاختبارات التفصيلية الاحقة.

3. التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.

بعد انتهاء المراجع من فحص وفهم نظام الرقابة الداخلية، يجب عليه إجراء تقييم نهائي لما توصل إليه، والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع اللمسات الأخيرة للمرحلة الأولى من مراحل المراجعة الميدانية، نظرا لأن جزءا كبير من المراحل الباقية يتعلق بالاختبارات الشاملة للأرصدة الظاهرة بالحسابات الختامية والميزانية، وهذا التقييم له دلالة كبيرة في تحديد نطاق الاختبارات، فيتم توسيع إجراءات المراجع في المناطق التي يكون فيها النظام ضعيفا، وبصفة عامة بعد أن يقوم المراجع الخارجي بكل الخطوات السابقة يصل إلى أحد الاستنتاجات التالية:

- ✓ سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية نفسه مع تطبيق المؤسسة تطبيقا كاملا لإجراءته وتعليماته، وفي هذه الحالة يتوجب على مراجع الحسابات القيام بأداء عدد محدود من الاختبارات الأساسية لمراجعة العمليات، وأرصدة القوائم المالية بهدف تأييد رأيه عن هذه القوائم المالية.
- ✓ سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية وعدم سلامة تطبيقه، وفي هذه الحالة يقوم بالتأكد من أن ذلك لا يؤدي إلى حدوث أخطاء جوهرية في التقاريرالمالية، فإذا كانكذلك استمر في عملية المراجعة دون الحاجة لزيادة عدد الاختبارات الأساسية، أما إذا كان عدم تطبيق النظام يؤدي إلى حدوث أخطاء جوهرية فإنه يتوجب على مراجع الحسابات تكثيف عدد الاختبارات الأساسية حتى يعوض ضعف النظام، ضعف تصميم نظام الرقابة الداخلية نفسه، فضلا عن عدم التزام المؤسسة بإجراءات وتعليمات الرقابة الواردة في النظام، ففي هذه الحالة لمراجع الحسابات الخيار إما أن ينسحب من عملية المراجعة أو يمتنع عن إبدء رأيه على القوائم المالية.

الفرع الرابع:أساليب تقييم الرقابة الداخلية.[1]

حتى يقوم مدقق الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية يمكن أن يستخدم عدد من الوسائل من شأنها أن تساهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية يمكن ذكرها على النحو التالي:

1. الاستقصاء (الاستبيان)

يمكن أن يستخدم مدقق الحسابات قائمة الاستبا المكتوبة كنوع من الوسائل التي يقوم من خللها بتوثيق اجابا العميل حول الاستفسارات الموجهة له، ويتم تصميم نموذج الاستقصاء بأن تكون الاجابة اما (نعم) أو (لا) أولا يطبق، حيث ان اجابة نعم أو يطبق تشير إلى قوة نظام الرقابة الداخلية وإجابة لا أو لا يطبق تشير إلى ضعف النظام.

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى2006م، الطبعة الثانية2009م)، ص ص 218،2019.

يستطيع المراجع استخدام طريقة الاستقصاء لتقييم نظام الرقابة الداخليةلأكثر من سنة مالية، كذلك يفضل معظم المراجعين استخدام هذا النظام وذلك كونه يوفر في الوقت والجهد، ولا يتطلب الأمر منه ضرورة إعداد برنامج لفحص نظام الرقابة الداخلية في كل مرة يراجع فيها أعمال المنشأة.

2. التقرير (الوصف الكتابي)

يتم استخدام طريقة التقرير الوصفي لتقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق وصف اجراءات نظام الرقابة المتبعة وتفاصيل اجراءات الرقابة على العمليات، وتسمح هذه الطريقة بتوفير درجة من المرونة أكبر من نظام الاستقصاء، ومن خلال نظام التقرير الوصفي يصل المرجع إلى نتيجة أن نظام الرقابة الداخلية قوي أو ضعيف وما هي نقاط الضعف. يشمل التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية جميع الاجراءات المستخدمة في المنشأة لكل عملية وتدفق المستندات، ويختلف التقرير الوصفي من مدقق إلى آخر ويختلف وفقا لاحتياجات المراجع، حيث أن الوصف غير الجيد لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى سوء فهم النظام.

3. خرائط التدفق.

يتم استخدام خرائط التدفق لفهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة وما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية، وتأخذ خرائط التدفق شكلا بيانيا لجزء من نظام الرقابة، كذلك تمكن من خرائط التدفق مراجع الحسابات من الحصول على معلومات ذات دلالة حول نظام الرقابة الداخلية وبيان مواطن قوته وضعفه استنادا إلى الأخطاء الجوهرية الممكن حدوثها.

المطلب الثالث:جمع أدلة الإثبات.

يجب على المراجع قبل الإدلاء برأيه أن يكون لديه أدلة إثبات وقرائن تدعم تقريره وهذه الأدلة أو القارائن يحصل عليها المراجع عن طريق الإطلاع على المعلومات المحاسبية والقيام بمختلف الإختبارات، واستعماله لوسائل فحص الحسابات.

أولا: مفهوم أدلة الإثبات في المراجعة.[1]

تمثل أدلة الإثبات الأساس المعقول لإبداء رأي المراجع في القوائم المالية، كما تمثل الأساس لعملية المراجعة فيما يتعلق بقواعد البحث الميداني، حيث يستخدمها المراجع كأساس لاتخاذ قرارات معينة باعتبارها توفر له الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية.

ثانيا: أنواع أدلة الإثبات.

توجد أنواع عدة لأدلة الإثبات تتمثل في:[2]

1. الوجود الفعلي:

[1] محمد السيد سرايا،مرجع سابق، ص271.

[2] .محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص ص132،133.

يعتبر الوجود الفعلي للمواد ولعناصر الأصول الثابتة دليل إثبات قوي على الوجود، بيد أن الوجود لا يعكس بشكا آلي ملكية المؤسسة للموجودات المتوفرة ولاصحة وسلامة تقييمها، لذلك يجب على المراجعإثبات ملكية المؤسسة للموجودات بكل أنواعها وصحة تقييمها وفقا للطرق المعمول بها.

2. المستندات المختلفة المؤيدة للعمليات:

تعتبر المستندات من أكثر الأدلة والبراهين أهمية من وجهة نظر المراجع، إذ تحتوي هذه الأخيرة على كافة البيانات الازمة للتحقق من حدوث عملية معينة ومن صحة إثباتها في السجلات المحاسبية، والواقع أن يتم إعداد هذه المستندات وفقا للنصوص المعمول بها من طرف جهات مرخص لها ذلك قانونا، يمكن تصنيف هذه المستندات إلى ثلاثة مجموعات على النحو الآتي:

- ✓ مستندات تم إعدادها من طرف جهات خارج المؤسسة ومستعملة داخلها كالفواتير المتعلقة بالشراء أو الكشوف البنكية مثلا؛
- ✓ مستندات تم إعدادها داخل المؤسسة ومستعملة خارجها، كفواتيرالبيع والسيكات والتصاريح الجبائية وشبه الجبائية وإلى غير ذلك؛
- ✓ مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة، كالدفاتر المحاسبية ووصول الاستلام والكشوف الإجمالية للرواتب وإلى غير ذلك.

عند بداية عملية الفحص المستندي ينبغي على المراجع مراعاة الاعتبارات الأساسية التالية:

- ✓ أن يكون المستند مستوفيا لكافة الشروط القانونية؛
- ✓ أن يكون المستند خاصا بالمؤسسة ومعزز لعملية تدخل في نطاق نشاطها؛
- ✓ أن يكون المستند مستوفيا لجميع التوقيعات طبقا لما تقتضيه إجراءات نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ أن يكون المستند أصلا وليس صورة أو نسخة.

3. الإقرارات المعدة خارج المؤسسة:

تستقى هذه اإقرارات المكتوبة من أطراف خارجة عن المؤسسة، وتضم شهادات من الموردين والعملاء والبنوك على صحة أرصدة هذه الحسابات والمصادقة عليها أو عكس ذلك،إن هذه الإقرارات تعطي للمراجع دليل من خارج المؤسسة يؤكد المعلومات المقدمة أو ينفيها باعتبارها طرفا فيه.

4. الإقرارات المعدة داخل المؤسسة:

تستعمل الإقرارات المعدة داخل المؤسسة كدليل للمعلومات الواردة في القوائم المالية الختامية، كإعداد تقرير يشهد على أن الإدارة استعملت طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة في تقييم السلع المستهلكة وفي تقييم مخزون آخر مدة.

5. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن قوة وسلمة نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة يعتبر دليلا ماديا على سلامة ومصداقية المعلومات المحاسبية المتواجدة في القوائم المالية الختامية،كون أن هذا النظام يستعمل كمحددا اساسيا لنطاق الاختبار

بالنسبة للمفردات موضوع الفحص والمفردات التي لا يجري عليها الفحص،إذ تستمد هذه الأخيرة دليل صحتها وسلامتها من قوة نظام الرقابة الداخلية.

6. صحة الأرصدة من الناحية الحسابية:

إن المعالجة المحاسبية للبيانات تمر عبر مراحل عدة وتستغرق وقت كبير خاصة في ظل المؤسسات ذات العمليات الكثيرة، مما يسمح بحدوث أخطاء تؤثر على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، لذلك ينبغي تألية المعالجة المحاسبية بشكل سليم يسمح بتفادي حدوث الأخطاء وتقليص الوقت المستغرق في المعالجة. إن تألية المعالجة المحاسبية واستعمال الآلات الحاسبة يعتبر دليلا ماديا على صحة وانتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية.

المطلب الرابع: إعداد التقارير.

يعتبر تقرير المراجع الخارجي جوهر عملية المراجعة الخارجية ونتيجة لما توصل إليه خلال القيام بها، وهو يمثل رأيه الفني حول المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة.

أولا:تعريف التقرير:[1]

هو عبارة عن وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية من نتيجة النشاط والمركز المالي.

ثانيا: الأركان الشكلية للتقرير:[2]

يجب أن يتوافر في تقرير مدقق الحسابات الأركان الشكلية التالية:

1. يجب أن يكون التقرير مكتوبا، وقد نص قانون الشركات الأردني على هذا الركن الشكلي حيث نصت المادة (171) فقرة (1) على أنه "يجب علب على المدققين أن يضعو تقريرا خطيا يقدمونه إلى الهيئة العامة...." .
2. يجب أن يكون التقرير موجها إلى الهيئة العامة للمساهمين في الشركة ولي إلى أعضاء مجلس الإدارة أو إلى كل مساهم على حده أو لجماعة خاصة من المساهمين وذلك في شركات الأموال، حيث أن المدقق يعتبر وكيلا عن المساهمين في تدقيق عمليات المشروع وما يجب على المدقق أيضا إرسال صورة من

[1] كنتور نعيمة، وآحرون، **تقرير المدقق ومساهمته في تقييم الأداء المالي**، مجلة الاقتصاد، علوم التسيير المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، العدد4،2021، ص100.

[2] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات**،(دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2009م/1430م)، ص ص 99،100.

تقريره لمراقب الشركات، أما في شركات الأشخاص أو المشروعات الفردية فإن التقرير يوجه إلى الجهة التي قامت بتعيين مدقق الحسابات كمجلس الشركاء أ، شريك المديرأو صاحب المشروع الفردي.

3. يجب أن يوقع التقرير من مدقق الحسابات، وليس منأحد الموظفين حيث أن المدقق هو المسؤول عن أية وثائق أو تقاريربصدرها مكتبة سواء قام بإعدادها بنفسه أو موظفيه.
4. يجب أن يكون التقرير مؤرخا، لأن هذا التاريخ يحدد النطاق لمسؤولية المدقق، بحيث لا يعتبر مسؤولا عن الأحداث التي تقع في تاريخ إعداد تقريره، وقد يكون تاريخ إعداد القوائم المالية من قبل المشروع أو تاريخ تقديم المدقق تقريره إلى الهيئة العامة.
5. يجب أن يبن التقرير السنة المالية التي أعدعنها التقرير.
6. يجب أن يصاغ التقرير بكلمات سهلة ومفهومة يعييها القارئ وأن يبتعد المدقق عن استخدام العبارات الغامضة أو غير القاطعة أو التي تحمل أكثر من معنى،بحيث تتطلب تفسيرات وايضاحات.
7. يجب أن يتعلق التقريربرأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة، وليس بكل بند منها على حده.

ثالثا: أنواع التقارير:[1]

تنقسم تقارير مراجع الحسابات إلى ما يلي:

1- الرأي غير المتحفظ.

يقوم مدقق الحسابات بإصدار هذا النوع من التقارير عنما لا توجد عندما لا توجد ملاحظات عن:

- ✓ صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن المركز المالي؛
- ✓ تطبيق المشروع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ تطبيق هذه المبادئ بصورة منتظمة؛
- ✓ كفاية الإفصاح في القوائم المالية؛
- ✓ عدم وجود مخافات لقانون الشركات والنظام الداخلي.

2- الرأي المتحفظ.

يقوم مدقق الحسابات بإبداء رأيه المتحفظ إذا صادف في عملية التدقيق أو في بيانات أو معلومات تقيد رأيه لذا يجب عليه أن يخصص فقرة مستقلة تفصح وتوضح أسباب التحفظ كما ورد سابقا.

3- الرأي المعاكس.

ويكون هذا التقرير عندما لا تعطي القوائم المالية صورة واضحة وعادلة عن المركزالمالي ونتائج الأعمال وعندما يكون الرأي عكسي يجب ألا يكون هناك تحفظات وإنما لديه إدلة وبراهين تثبت هذا الرأي الذي

[1] سعود كايد، **تدقيق الحسابات**، دار الزهوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2010، ص ص 52،53.

توصل إليه ولا يستطيع أيضا الامتناع عن إبداء الرأي بل يجب أن يعطي رايا يبين أن القوائم المالية لا تعطي صورة واضحة عن المركز المالي الحقيقي للمشروع.

4- الامتناع عن إبداء الرأي.

يمتنع المدقق عن إبداء رأيه في القوائم المالية بسبب ظروف عدم التأكدمن هذه القوائم ولا تمكنه من إبداء أي من الأراء السابقة ومن أمثلة هذه الظروف (وضع العميل قيود على المدقق لا تمكنه من القيام بإجراءات التدقيق المتعارف عليها، أو تمنعه من القيتم بعملية إرسال مصادقات للعملاء وعدم دعوته لحضور عملية الجرد..) لذلك يجب على المدقق أن يفرض صفحة مستقلة عن الأسباب التي دعته إلى الامتناع عن إبداء رأيه.

خلاصة:

نستخلص أن تطور المراجعة الخارجية كان موازيا مع تطور الحياة الاقتصادية بعد الثورة الصناعية ما شاهدته المؤسسة من تغيرات وتشعب في وظائفها، الأمر الذي أدى إلى إعتماد جهة مستقلة لممارسة مهنة المراجعة، وبعد أن كان هدف المراجعة هو إكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر أصبح تقييم النتائج بالنسبة إلى الإهداف المرسومة، بهدف إبداء رأي فني محايد على عدالة القوائم المالية للمؤسسة ومدى صحة مركزها المالي.

تحكم المراجعة الخارجيةمجموعة من المعايير تعتبر كإرشادات لممارسة المهنة بكفاءة وفعالية أثناء عملية المراجعة وكذا إعداد التقرير، ويعتبر هذا الأخير ذو أهمية كبيرة لمتخذي القرارات سواء داخل أو خارج المؤسسة لما يحتويه من رأي فني محايد صادر عن جهة مستقلة وتتمتع بالكفاءة العلمية والعملية للحكم على عدالة القوائم المالية للمؤسسة ومركزها المالي.

تعتبر المرجعة الخارجية عملية منظمة يمر القائم بها بمجموعة من الخطوات والإجراءات من بداية قبوله لمهمة المراجعة بالمؤسسة وإعداد برنامج المراجعة، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية، ليقوم بعدها بجمع أدلة الإثبات الازمة، حتى يتسنى له في النهاية إبداء رأيفني محايدحول عدالة القوائم المالية للمؤسسة وصحة المركز المالي.

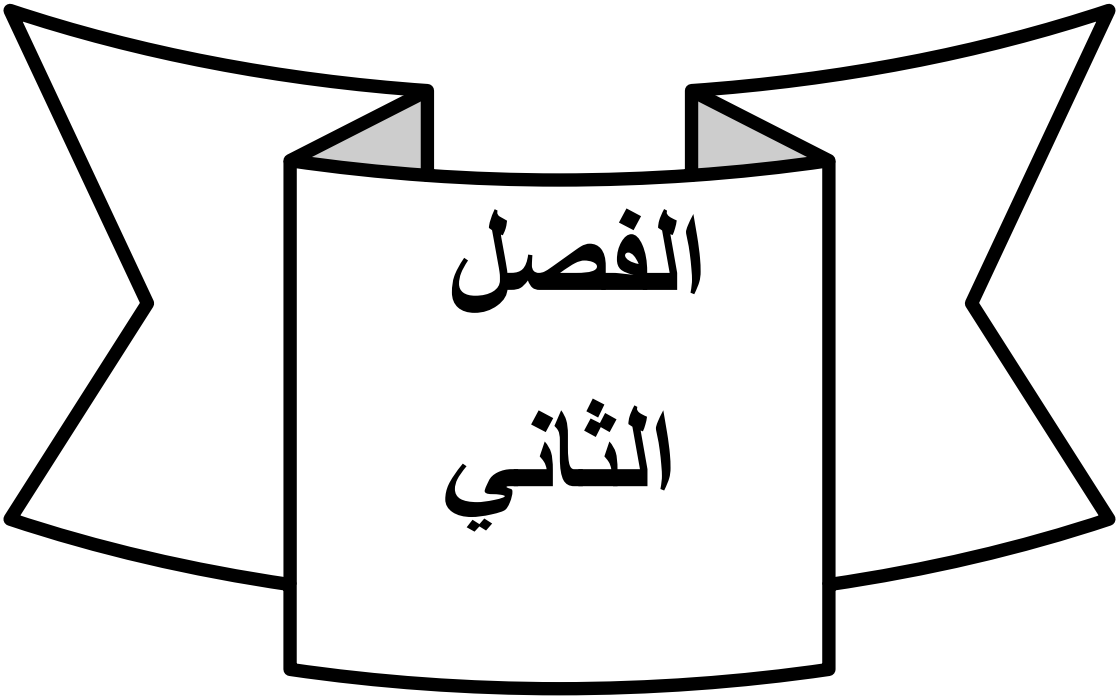
الفصل
الثاني

تمهيد:

إن الهدف الأساسي بالنسبة للإدارة المعاصرة هو تعظيم القيمة أو تعظيم قيمة أسهمها في السوق فكونها تعتبر الأداة التي من خلالها يمكن للمساهمين تقدير كفاءة إدارة المؤسسة أيضا الفكر المالي الحديث يرتكز على نظرية قيمة المؤسسة، ولابد على المقيم أن يكون على إطلاع بالمؤسسة المراد تقييمها.

سنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم المتعلقة باليمو وطرق تقييم المؤسسات والمفاضلة بين طرق التقييم. والعلاقة بين نقاط الربط والعلاقة بين عملية المراجعة الخارجية ودورها في خلق قيمة المؤسسة.

وهذا وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية قيمة المؤسسة؛

المبحث الثاني: طرق وأساليب تقدير قيمة المؤسسة؛

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة.

المبحث الأول: ماهيةقيمةالمؤسسة.

إذا أردنا التطرق لمفهوم القيمة نجد مجموعة من المفاهيم تعددت في ظل هذا السياق وهي حالة طبيعية ناتجة عن تنوع مناظير وطرائق قياس القيمة، الأمرالذي ينتج للمقيم عدة بدائل، إلا أنه يجب على المقيم الاجتهاد في الوصول إلى القيمة العادلة الحقيقية للمؤسسة التي ترضي مختلف الأطراف المعنية بها (المشتري، البائع، المستثمرين الحاليين والمتوقعين، المسيريين) لذا فعليه أن يراعي عند محاولة تحديد مفهوم قيمة المؤسسة ضرورة توافر مجموعة من الجوانب:

المطلبالأول: مفهومالقيمةومحدداتها.

يكاد مصطلح القيمة أن يجاوز مصطلح المؤسسة في أغلب البحوث والمقالات المعاصرة، فهما مصطلحان متلازمان دلالة أهمية الأول واقترانه بالثاني، وربما دلالة على أهمية الثاني واقترانه بالأول، لذا تعددت تعاريفه، والتي يمكن طرحمنها في ما يلي:

الفرع الأول: تعريف القيمة.

المبلغ النقدي العادل الذي توصل إليه خبير متخصص حيث أن المبلغ يحضى بالقبول لدى مختلف الأطراف المعنية بها عند كل مرحلة من طلب قياسها، الذي يعكس القيمة العادلة لكافة موارد المؤسسة المستغلة في تنظيمها القائم وذالك في ظل مفهوم استمرارية النشاط.[1]

ونقومباستعراضمفهومالقيمةمنالجانبالاقتصادي،المحاسبي،والمالي.

1- القيمةمنالجانبالاقتصادي.

تعددتالمدارس الإقتصادية واختلفت وجهات النظر حول مفهوم القيمة بإعتبار أن هذه الأخيرة تشكل التحليل الإقتصادي لمختلف المدارس.

حيث إعتبر الفيزوقراط أن القيمة نابعة عن العمل في الأرض بمعنى أن القيمة هي مصدر الثروة، أما المدرسة الكلاسيكية التي رائدها 'آدم سميث'، فحصرت مفهوم القيمة ضمن تكاليف الإنتاج، بينما يرى البيوكلاسيك أن القيمة تساوي المنفعة.

[1] هواري سويسي، **تقييم المؤسسة في اتخاذ القرار في إطار التحولات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2008، ص37.

2- القيمة من الجانب المحاسبي.

يقوم مبدأ العمل المحاسبي على استخدام الأرقام في التعبير عن الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية، بهدف تحديد نتائجها وضعيتها المالية .

فالفكرالمحاسبي يتطرق لقيمة السلعة (عناصر الميزانية) شأنه شأن القيمة في الفكر الاقتصادي (قيمة السلعة) وقيمة المؤسسة (تجميع الأصول) معا كبدايات لعملية تقييم المؤسسات.

حيث ما ينبغي الإشارة إليه أن "القيمة الاقتصادية" هي بمثابة محور الإرتكازلطريقة الدخل المتوقع كأساس لقياس القيمة، حيث تختص المحاسبة بقياس المنافع الاقتصادية المتوقع حصول المؤسسة عليها في المستقبل،نتيجة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها.

وتصنف طرق التقييم المحاسبية للمؤسسات كما رأينا سابقا إلى طرق تقييم المنفعة المالية من جهة،والطرق المصححة لهذا الطرق ممثلة في قيمة العائد وفائض القيمة من جهة أخرى.

3- القيمة من الجانب المالي.

تتبع أصول القيمة من النظرية المالية الى المدرسة النيوكلاسكية الحدية التي أسسها Jevons، حيث يعرف القيمة على أنها لا تكون على أساس التكلفة ولكن بالرجوع للطلب الذي يمثل المنفعة الحدية للمتلكات ويحدد قيمتها، يفترض النموذج النيوكلاسيكي في النظرية الاقتصادية أن الؤسسة تهدف إلى تعظيم أرباحها، الذي يخضع الى قيد دالة الإنتاج[1]، وقد استعملت النظرية المالية نماذج بنفس الشكل وذلك بقصد استخراج قواعد توجيهية بما يسمح بمعرفة القرارات التي ينبغي لتعظيم دالة الهدف. لكن سرعان ما لاقى مفهوم الربح في النظرية النيوكلاسكية انتقادات واسعة، مما جعل النظرية المالية تتخلى عنه وتتخذ على أثر ذلك مفهوم تعظيم ثروة المساهمين، وانطلاقا من ذلك تم تبني مفهوم القيمة من طرف النظرية المالية كهدف جوهري للمؤسسة، التي ينبغي أن تسعى إلى تعظيمها وجعل مختلف القرارات المالية تصب في قالبها ولخدمتها.

الفرع الثاني: خصائص القيمة من المنظور الاقتصادي.

نذكر أهم هذه الخصائص:

- ✓ تعبرالقيمة عن الأهمية المعطاة لسلعة أو خدمة؛[2]
- ✓ يميز الفكر الاقتصادي بين ثلاث ثنائيات للقيمة وهي:

[1] رابحي رانية كوثر ، **تطور نظرية القيمة في الفكر الإقتصادي والمالي**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختارعنابة، الجزائر، المجلد: الثاني، العدد: الأول، فيفري،2022، ص167.

[2] بن سعد وسيلة، **تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي الياس، بسيدي بلعباس،2015 /2016، ص82.

1. قيمة إجمالية /قيمة وحدوية:

يقصد بالقيمة الإجمالية تلك القيمة المجردة التي لا تعكس رأي فرد معين، أما القيمة الوحدوية فهي التي تعكس حالة خاصة أو حكم فرد.

2. قيمة موضوعية /قيمة ذاتية:

تعني القيمة الموضوعية الأهمية التي يعطيها جماعة لسلعة معينة حسب درجة إشباعها لحاجات جماعية، وهي تسمى أيضا بالقيمة الإجتماعية، أما القيمة الذاتية فهي الأهمية التي يعطيها فرد معين حول درجة إشباع السلعة لحاجاته الخاصة.

3. قيمة الإستعمال / قيمة المبادلة:

للسلعة قيمة إستعمال ناتجة من الإستهلاك المباشر لها، تقاس بالمنفعة المحققة للزبون، وقيمة المبادلة تتمثل في الإستعمال غير المباشر لها الذي يمكن الزبون من الحصول على سلع أخرى بنسبة مبادلة معينة.[1]

يتم الإعتماد على وحدتي قياس لتحديد قيمة التبادل:

- ✓ **القياس بوحدات مادية (القياس العيني):** يتم تفضيل وحدات مادية لقياس القيمة على إستخدام النقود، وضح "آدم سميث" أن ساعات العمل المبذولة في الإنتاج هو المقياس الأنسب لقيمة المبادلة.
- ✓ **القياس بوحدات نقدية (القياس المالي):** يرى أصحاب هذا التيار أن النقود هي المقياس الأنجع لقياس القيمة، كون أن النقود تتمتع بالقبول العام لدى المجتمع.

في الجانب الاقتصادي يمكن تصنيف النظريات العلمية التي تناولت القيمة الى ثلاث أنواع:

أ- **منظور تكلفة الإنتاج (جانب العرض) في تفسير القيمة:** تفسير القيمة من هذا المنظور يرتكز على القيمة الموضوعية والمتمثلة في تكلفة الإنتاج.

ب- **منظورالمنفعة (جانب الطلب) في تفسير القيمة:** ان تفسيرالقيمة إنطلاقا من يعني أن السلع تكون لها قيمة لا لأنها تشبع حاجات الإنسان له (لها منفعة)، بمفهوم آخر أن السلع تتبادل على أساس منفعتها الإجتماعية.

ت- **منظور تكلفة الانتاج والمنفعة معا (جانب العرض والطلب) كعنصرين في تفسيرالقيمة:** ترتكزالقيمة هنا على المنفعة التي تحدد الطلب، وتكلفة الإنتاج التي تصنع حدا لهذا الطلب، إذ يتوقف الطلب عندما ترتفع تكلفة الإنتاج عن منفعته.[2]

---

[1] أرحاب هلال وسام، **دورالإدارة بالقيم في خلق القيمة بالمؤسسة الإقتصادية دراسة عينة من المؤسسات في الفترة الممتدة ما بين 2015/2011**، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،2016 /2017، ص15.

[2] بن سعد وسيلة مرجع سابق ،ص84.

الفرع الثالث: محددات القيمة:

يمكن ذكر أهم محددات القيمة في النقاط التالية:[1]

- ✓ البيئة الاقتصادية الكلية؛
- ✓ الاستخدام المحتمل للأصول، حالته المادية، ودرجة مخاطرته؛
- ✓ توقيت تقدير القيمة وموقع أو مكان نواجد الأصل؛
- ✓ سيولة وكفاءة السوق الخاص بالأصل؛
- ✓ الندرة النسبية والبدائل المتاحة؛
- ✓ مدى أو درجة التركيز.

المطلب الثاني: تأثيركلمنالمحيطالداخليوالخارجيعلىقيمةالمؤسسة.

تتأثر قيمة المؤسسة على العموم بمجموعة من المؤثرات التي تحيد عن توازن المؤسسة، وبشكل خاص يمكن تقسيم هذه المؤثرات إلى تغيرات ومعطيات كل من المحيط الخارجي والمحيط الداخلي، والتي يمكن اجازها فيمايلي:

الفرع الأول: مفهوم القيمة تحت تأثير متغيرات المحيط الخارجي.

من المعترف به أن للظروف الاقتصادية العامة لها تأثير على مستوى الأسعار في السوق، وفي هذا الصدد هناك عدد من المتغيرات الاقتصادية الأسياسية التي ينبغي أن تحظى باهتمام المحللين في مقدمتها: السياسة المالية، والسياسة النقدية، اضافة الى المعلومات المتاحة عن حجم الانتاج القومي، وكذلك التضخمالذي يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو في تدهور القدرة الشرائية للنقود، فارتفاعه يعني ارتفاع تكلفة التمويل والتي تعتبر معدل استحداث التدفقات المستقبلية المتوقعة، ارتفاع هذا المعدل يؤدي الى انخفاض قيمة المؤسسة بافتراض ثبات العوامل الأخرى حيث أن هناك تأثير متبادل بين المتغيرات الكلية ومعدل التضخم وبالأحرى المتغيرات النقدية.[2] والتي نستعرض أهمها في ما يأتي:

أولا: أدوات السياسة النقدية.

يستخدم البنك المركزي لتسيير العرض النقدي داخل الدولة مجموعة من الأدوات،تسمى بأدوات السياسة النقدية والمتمثلة خصيصا في معدل الفائدة ، معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية والإحتياطي القانوني،هذه الأدوات قد يكون لها أثر إيجابي كما قد يكون سلبي، فزيادة العرض النقدي تؤدي إلى تراجع معدل الفائدة

[1] علي بن الضب، **دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبوورصة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008، ص5-6.

[2] منير ابراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق المال**، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، 2006، ص287.

مما يشجع على الاستثمار ومنه ارتفاع قيمة المؤسسة، أو من جهة أخرى يؤدي على زيادة الإنتاج وتراجع معدلات البطالة الأمر الذي يزيد من الطلب على منتجات الشركات ومنه زيادة المبيعات فالأرباح ومنه إرتفاع قيمة المؤسسة. كما أن زيادة العرض النقدي قد تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ومنه تراجع قيمة المؤسسة.[1]

ثانيا: أدوات السياسة المالية.

يقصد بالسياسة المالية وسائل تمويل الإنفاق الحكومي، وهو ما يعني أن لتلك السياسة شقين، وهما: الإيرادات والنفقات.

ونظرا لأن الضرائب تعد قاسما مشتركا لموارد موازنات غالبية الدول فسوف تكون محور اهتمام لبيان كيفية تأثيرها على أسواق رأس المال.

إذا ما لجأتالحكومة إلى تخفيض معدل الضريبة على أرباح كافة المنشآت، فان هذا يترك أثرا إيجابيا على أرباحها الصافية، وهو مايترتب عليه بالتبعية في ارتفاع أسعار الأسهم بصفة عامة، تأمل الحكومة أن يكون التأثير الإيجابي لتخفيض الضريبة والمتمثل في زيادة أرباح المنشآت، أكبر من التأثير السلبي المتمثل في إنخفاض القيمة الحقيقية لتلك الأرباح والناجم عن حدوث التضخم.

أما إذا قررت الحكومة تخفيض الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، فإن هذا قد يحمل في طياته إنخفاض في إيرادات وأرباح بعض الصناعات، ونظرا لأن ربحية المنشأة هي محدد أساسي للسعرالذي يباع به السهم في السوق، لذلك يصبح لزاما حصر الصناعات التي التي تأثرت منشآتها بقرار تخفيض الإنفاق.[2]

<u>الفرع الثاني: قيمة المؤسسة تحت تأثير متغيرات المحيط الداخلي.</u>

يمكن التحكم في عوامل المحيط الداخلي والسيطرة عليها على عكس سابقتها، من بينها ميكانيزمات الحوكمة.

[1] علي بن الضب، مرجع سابق، ص45.

[2] منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص289-299.

أولا: ميكانزمات الحوكمة وإنشاء القيمة.

1- تعريف الحوكمة.

هي مجموعة العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، التي تتوفر الأطر والأليات لتحديد أهداف المؤسسة وطرق تنفيذها و آليات الرقابة على الأداء.[1]

كما تعرف على أنها: مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة المؤسسة لتعظيم ربحية هذه الأخيرة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

2-أهمية الحوكمة .

تبرز أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات كما يلي:[2]

- ✓ **منع ظهور تكاليف الوكالة:** نتيجة لكبر حجم الشركات وخاصة شركات المساهمة ذات الإكتتاب العام والمتداولة أسهمها في أسواق الأوراق المالية، ويلاحظ تشتت ملكية أسهم الشركة بين عدد كبير من المساهمين الملاك، أما إدارة المؤسسة فتكون في يد المديرين الذين يمتلكون نسبة من أسهم المؤسسة. ويترتب على إختلاف الشخص المالك على الشخص المسير اختلاف مصالح الطرفين المالك والمدير، وبالتالي تحذف تكلفة الوكالة. وتعتبر حوكمة المؤسسات من أهم الأساليب التي تمنع ظهور مثل تلك التكاليف وذلك باستخدام آليات الحوكمة الداخلية والخارجية والتي تعمل في مجموعها على تحقيق مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.
- ✓ **تعظيم أداء المؤسسة:** أثبتت الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين الحوكمة والأداء المالي، فالمنظمات التي يتمتع حاملي الأسهم فيها بحقوق أفضل يمكن أن تصنف ضمن المثالية ويكون لديها أداء مالي أفضل من تلك التي تكون فيها ممارسات الديمقراطية قليلة وتكون أسعار أسهمها منخفضة.
- ✓ **تعظيم قيمة المؤسسة:** تجنيب الشركات حالات الفشل الاداري والتعرض للإفلاس، والتعثر المالي، فضلا عن دورها في تعظيم قيمة المؤسسة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في عالم الأعمال وذلك على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي أو عند العمل في بيئة تنافسية عالية.
- ✓ **توفير التمويل للمؤسسة:** إن الالتزام بأساليب الحوكمة السلمية من شأنه أن يساعد على رفع درجة الثقة من جانب المستثمرين المحليين، مما يؤدي -في الأسواق المالية الكفؤة- إلى خفض تكلفة رأس المال،

[1] محمد الشريف الأمين، ستي سيد أحمد، **أثر الحوكمة على الأداء المالي من منظور المردودية الإقتصادية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 82.

[2] بن زغيدة حبيبة، **دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز استدامت نمو المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف 1، 2018-2019، ص 32.

وتحقيق مزيدا من الإستقرار في مصادر التمويل، وبالتالي إكساب الشركات الاقتصادية التي حققت نظم متقدمة للحوكمة ميزات تنافسة على الشركات الاقتصادية التي تلتزم بذلك.

3- معايير الحوكمة

يتم تطبيق الحوكمة وفق معايير توصلت إليها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD في عام 1999، وتتمثل في:[1]

- ✓ **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن تتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفذية المختلفة.
- ✓ **حفظ حقوق كل المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم وإختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في إجتماعات الجمعية العامة.
- ✓ **المعاملة العادلة لحملة الأسهم:** داخل كل فئةلا بد من المساواة في حقوق لتصويت والدفاع والإطلاع على كافة المعاملات مع مجلس الإدارة.
- ✓ **دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة:** وتشمل إحترام الحقوق القانونية والتعويض عن إنتهاك الحقوق، وتقديم المتطلبات والمعلومات الضرورية.
- ✓ **الإفصاح والشفافية:** ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية التي تتعلق بالشركة، بما في ذلكالوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة .
- ✓ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية وضمان التوجيه الإستراتيجي للشركة.

ثانيا: إستراتيجيات النمو الخارجي وقيمة المؤسسة.

تكون إستراتيجية النمو الداخلي عن طريق زيادة الإستثمارات بالمؤسسة دون تغيير هيكلها، أما إستراتيجية النمو الخارجي فتتمثل في إعادة الهيكلة ولها عدة أشكال منها: الإندماج.

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، **الادارة المالية المعاصرة**، (دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى2014)، ص99.

1- تعريف الإندماج.

يقصد بالإندماج بصفة عامة إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر وقد يتم هذا الإتحاد من خلال المزج الكامل بين الشركتين لظهور كيان جديد يكون عادة هذا الكيان أقوى من الشركتين قبل الاندماج.[1]

2- أسباب عملية الإندماج.

- ✓ **الإستفادة من وفرات الحجم:** الإندماج هي وسيلة لتوفير وفرات الحجم عندما تستطيع منشأة ما من إدارة وظيفة ما بصورة أكثر كفاءة من منشأتين؛
- ✓ **تحسين الإدارة:** تحاول بعض المنشآت الإندماج مع غيرها بدافع تحسين ادارة المنشآت المستهدفة؛
- ✓ **تكامل الموارد:**إن المنشآت قد تقرر أن من شأن عملية الإندماج أن تخلق قيمة عن طريق تكامل الموارد وإستثمارها بكفاءة؛
- ✓ **التنويع:** يساهم التنويع في الحد من تقلبات الأرباح ويؤدي إلى تخفيض مخاطرة الشركة وإستقرار الأرباح بما يؤدي إلى تحقيق المنافع للشركة(مساهمين، عاملين، زبائن)؛
- ✓ **تعزيز فرص النمو:** تبحث المنشآت عن الإندماج لغرض النموالسريع من خلال زيادة المبيعات والأرباح ويعتبرالإندماج وسيلة أسرع وأرخص للتوسع في منتوجات جديدة لغرض زيادة الإنتاج فالنمو الخارجي من خلال الإندماج أنسب للمنشآت؛
- ✓ **فشل المنشآت:** يمثل الإندماج أحد أساليب إعادة هيكلة المنشآت لمعسرة فالمنشآت المعسرة إعسارا ماليا أو تشغيليا يمكن أن تسعى لكي تندمج مع منشآت أخرى قادرة على حل إعسارها بدلا من الإفلاس.[2]

المطلب الثالث: مقاييس إنشاء القيمة وطرق التقييم:

تتدرج مؤشرات خلق القيمة فيما يعرف بتقييم الأداء، والتي كانت في بدايات ظهورها عبارة عن مقاييس أداء محاسبة تقليدية. إلا أنه بالنظر لقصورها ومع تطور المؤسسات ومحيطها، ظهرت أدوات قياس حديثة؛ منها بعض المقاييس المحاسبية المتطورة، كمقاييس القيمة الإقتصادية، والتي تعد إمتداد وتطور لبعض المقاييس المحاسبية المقدمة في سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي، هذا وتلعب نظم قياس الأداء دورا رئيسيا في:

- ✓ تطوير الخطط الإستراتيجية؛
- ✓ تقييم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها؛
- ✓ مكافأة المسيرين.

---

[1] رشيد عريوة، **أساليب وطرق إندماج الشركات** ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009 /2010، ص2.

[2] محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية المتقدمة**، (الأردن:اثراء للنشر والتنويع، الطبعة الأولى 2015)، ص633.

الفرع الأول: مقاييس التقييم المالية التقليدية.

هناك عدة نماذج تقييم ظهرت مع تطور أساليب تقييم انشاء القيمة منها:

1- مؤشر العائد على الإستثمار ROI.

يعتبر العائد على الإستثمار من المؤشرات الأساسية المستعملة لقياس أداء المؤسسات الصناعية، خاصة مع بداية القرن العشرين، ويقد هذا المؤشر في شكل نسبة محاسبية، باعتبار أنه يتم الحصول على مكونيه من الكشوف المحاسبية، ليتم تشكيل علاقة بين الأموال المستثمرة والنتيجة المصاحبة لها، حيث يمكن من خلالها معرفة معدل العائد الناجم عن تلك الأموال المستثمرة.[1]

يسمح تحليل هذه النسبة بمعرفة ثلاث تاثيرات أساسية ملحة ضمنها وهي؛ تسيير الهوامش، تسيير الأصول خاصة معرفة معدل دوران الأصول المتداولة، وأخيرا الأثر الخاص بالمبيعات المرتبط بالسوق.

ولقد استعمل هذا المؤشر في الأصل لغرض رفع فعالية المديرين بالمؤسسات، وبالأخص المهندسين منهم الذين نجدهم لا يمارسون التسيير إلا في الميدان، ونجدهم لا يملكون شهادة من معهد أو جامعة في مجال التسيير، كما يستعمل هذا المؤشرفي الحالة التي يتم فيها الإعتماد على اللامركزية في التسيير، من خلال ما يعرف بتسيير الأنشطة عن طريق الأقسام، حيث يتم التقسيم على أساس المنتجات المسارات ، السواق والزبائن، إذ نجده من بين الأدوات المستعملة لرفع أداء مسؤولي الوحدات الذين يتم دفعهم وتشجيعهم لتطوير إتخاذ القرارات الامركزية على مستوى وحداتهم، حيث يصبح المؤشر مقياسا لأداء مديري الوحدات و الأقسام والوسيلة التي يتم من خلالها تقييم أدائهم من طرف مسؤوليهم.

2- معدل العائد على الأصول.

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة اجمالية، وتحسب بقسمة النتيجة الصافية على مجموع الأصول.[2]

[1] هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، جمعة ورقلة، العدد:7، 2009-2010، ص56.

[2] شنين عبد النور، **دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة**، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، العدد:01، 2015، ص 243.

يقيس هذا المعدل أو النسبة مدى ربحية الأصول أو الإنتاجية النهائية للأصول وكلما كان هذا المعدل مرتفعا سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعات أو إلى سنوات سابقة لنفس المنشأة كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحا جيدة.[1]

3- معدل العائد على حقوق الملكية.

إن نموذج العائد على حقوق الملكية يعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي سيقيس أداء الشركات فيما يتعلق بمحاولة ادارات تلك الشركات تحقق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر ممكنة من أجل تحقق أقصى ربحية والتي ستنعكس بالتأكيد على ثروة أصحاب المشروع (المساهمين والمالكين).[2]

ان العائد على الملكية متكون من ثلاثة مؤشرات أداء مهمة وهي كما يلي:

- ✓ مؤشر تقييم الربحية وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف؛
- ✓ مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات؛
- ✓ مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي وهي نسبة اجمالي الموجودات الى حقوق الملكية؛

والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال الشركة.

ومن هنا فإن العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة أعلاه.يعد معدل العائد على حقوق الملكية من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، يعمل البنك دائما على زيادته بما يتناسب و حجم الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققها البنك.

الفرع الثاني: مقاييس التقييم الاستراتيجية.

هذه المقاييس تركز على مفهومينأساسيين هما الأداء الماضي والأداء المستقبلي دون اعطاء أهمية للقياس الكمي ومن أبرز نماذجها نجد.[3]

---

[1] نجلاءإبراهيم عبد الرحمان، نوال محمد الجعيد، **أثر الحوكمة على الأداء المالي**، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 13.

[2] علاء عبد الحسين صالح، **تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد: 25، ص149.

[3] معاليم سعاد، **إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة بسكرة(الجزائر)، العدد:30، سبتمبر 2017، ص403.

1- مؤشر القيمة I_v.

له مفهوم آخر وهو رافعة القيمة، وهو يمثل العلاقة بين المردودية المالية R_{cp} وتكلفة الأموال الخاصة k_{cp} لدى مؤسسة ما.

2- نسبةQ.

تعرف بنسبة Marris وهي تعبر عن العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين.

Q= القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية (المحاسبية) لحقوق المساهمين

3- نموذج منحنى القيمة.

هو نموذج وضع من قبل Stratégie planning associàtesعام 1981، هذا النموذج الذي ركز دراساته على مؤشرينهما I_v ونسبةQ ل Marris بشكل يسهل معرفة أداء المؤسسة.

حيث:

Q: تمثل مؤشر الأداء الإستيراتيجي المستقبلي للمؤسسة؛

I_v: يمثل مؤشر الأداء الإستراتيجي الماضي للمؤسسة؛

<u>الفرع الثالث: نماذج التقييم الحديثة.</u>

1- القيمة الإقتصادية المضافةEVA.

إن القيمة الإقتصادية المضافة تركز على جميع الجوانب المهمة لأعمال منشأة،حجم رأس المستثمر وتقسيمه مابين الدين ورأس المال الممتلك K تكلفة رأس المال (الأسهم والقروض)، حيث يمكن تحقيق القيمة الإقتصادية من خلال الربح الإقتصادي والتي يطلق عليها القيمة الاقتصادية المضافة EVA والتي تشابه صافي القيمة الحالية NPV في احتسابها، إلا أن NPV فتحسب لعدة سنوات،كما أن تكلفة رأس المال التي تستخدم كمعدل الخصم في احتساب NPV تطبق على المنشأة ككل. ووفقا ل(Panahietal) فإنه لقياس القيمة الإقتصادية المضافة EVA.

2- القيمة السوقية المضافة MVA.

يمكن تعريفها على أنها الفرق بين القيمة السوقية للمنشأة وقيمتها الدفترية أو رأس المال المستثمر التاريخي.

ويمكن حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية بكل بساطة بحاصل ضرب القيمة السوقية للسهم في عدد الأسهم المصدرة، أما القيمة الدفترية لحقوق الملكية فستخرج مباشرة من القوائم المالية. وقد مكنتنا قاعدة البيانات المصدرة Compustatمن الحصول على البيانات المتعلقة بالقيمة السوقية للسهم، عند الأسهم المصدرة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية بالنسبة لكل شركة خلال كل سنة من سنوات الدراسة.

3- مؤشر عائد التدفق على الاستثمارCFROI.

يعتبر من أهم المؤشرات لخلق القيمة، حيث يستخدم في تقييم المؤسسة ككل، أو اختيار وتقييم المشروع المراد تمويله، ويتم مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال، فإن هذا المؤشر أكبر من تكلفة التمويل فهناك إنشاء للقيمة، أما إذا كان العكس فنقول هناك تدمير للقيمة، ويحسب من خلال قسمة فائض التدفق النقدي التشغيلي على الأصل الاجمالي.[1]

المبحث الثاني: طرق وأساليب تقدير قيمة المؤسسات.

تظهر أغلب طرق التقييم المطبقة في المؤسسات في صيغ رياضية بحتة، والتي لا تطرح مشاكل في حسابها بقدر ما تطرحه في إيجاد المعطيات المكونة لها في ظل تعددها، ويضاف إلى ذلك الإختلافات الموجودة من حيث المبدأ في الطرق المستعملة في حد ذاتها. فهناك طرق تعتمد على منظور الذمة المالية للمؤسسة (الميزانية)، وأخرى تعتمد على المنظور المرتكز على ما ستصدره المؤسسة أو أسهمها في المستقبل من عوائد وتدفقات، إضافة إلى طرق تعتمد على منظور الفائض، ففي ذلك تبرز إشكالية إيجاد القيمة المناسبة للمؤسسة في ظل هذا التباين والإختلاف في المناظير وطرق تقيم المؤسسات.

المطلب الأول: الطريقة المحاسبية (تقييم حسب الذمم المالية).

إن لمقاربة الذمة المالية أهمية قصوى في مجال التقييم، حيث من خلالها يمكننا التعرف على قيمة المؤسسة محل التقييم، الذي يعود إليها المهتمين بالمؤسسة، بالرغم من إعتمادها على ماضي المؤسسة وحاضرها إلا أنه لا نستطيع الإستغناء عنها لأنها تساعدنا في إتخاذ أي قرار تسييري معين أو أي مبرر من مبررات التقييم.

أولا: طريقة الأصول المحاسبية المصححة الصافية ANcc.

تقوم هذه الطريقة على تقييم منفصل لمختلف عناصر أصول والتزامات المؤسسة، ليتم بعد ذلك جمعها للحصول عى قيمة المؤسسة.[2]

[1] شنين عبد النور، مرجع سابق، ص 245.

[2] اشواق بن قدور، **تقييم المؤسسات وفقا لرأس المال غير المادي**، (دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013)، ص136.

إذ يتم تحديد قيمة الذمة المالية للمؤسسة محاسبيا انطلاقا من وضعيتها الصافية، ولإعتبارات محاسبية، ضريبية، تاريخية، فإن القيم التي تظهرها الميزانية تكون بعيدة عن "القيم الحقيقة" مما يدعى لإعادة تقييمها وهو ما يسمى بالأصل المحاسبي الصافي المعاد تقييمه، فهي طريقة مماثلة لسابقتها إلا أن الاختلاف يكمن في الأصول المادية المعاد تقييمها.

إذن هناك ضرورة لإعادة التقييم والتي تنشأ من الإنخفاض النقدي، طرق الإهتلاك، تغير بعض الأسعار في السوق، الطرق المحاسبية التي من الممكن أن تنجر عنها فروقات كبيرة بين الميزانية الإقتصادية والميزانية المحاسبية.

فالهدف من عملية التقيم المطبقة هو الحصول على ميزانية قريبة من الحقيقة لكافة الأطراف المهتمة، وذلك من خلال محاولة تصحيح أثر التضخم.

يمكن أن نميز بين نوعين من القيم للذمة المالية، الأولى تهتم فقط بالاستغلال، والمقصود هو الأموال الضرورية للاستغلال، فهي لا تعطينا قيمة لصالح المساهمين، ولكن تعطينا معلومات مهمة عن مبلغ الأموال الضرورية للاستغلال، وهذه المعلومات هي غالبا ما تكون مجدية لطرق التقييم الأخرى فهي تمثل قياس القيمة المالية للمؤسسة، وهذه الأخيرة تعطينا قيمة لصالح المؤسسة، المقصود هو الأصل الصافي الحقيقي المصحح.

الفرضية القائمة هي L'Actif Net Corrig فالبنسبة لهذه الأخيرة، أي الأصل الصافي المصحح إستمرارية النشاط، فالذمة المالية الضرورية للمؤسسة تقيم على أساس قيمة الإستعمال أما بالنسبة للعناصر غير الضرورية للإستغلال فتقيم بالقيمة السوقية (تخفض منها طبعا مصاريف البيع) مع إستباد بعض العناصر المعنوية غير تكلفة الحيازة لبراءات إختراع استغلت القابلة لتقييم خاص كشهرة المحل لمؤسسة مبتلعة.[1]

نضيف بالمقابل اللآلات والمعدات المحاز عليها عن طريق قرض الإيجار، إذن فطريقة الأصل الصافي المصحح تقوم بأخذ كل حسابات الأصول والخصوم وتجري عليها عمليات التحليل والتصحيح الضرورية لأجل الوصول إلى الصورة الأكثر صدقا للحقيقة الإقتصادية للميزانية.

والفرق بين الأصل المصحح والخصم المستحق المصحح يعطينا الأصل الصافي المصحح،إلا أنه ونظرا للقصور المسجل في طريقة الأصل الصافي المصحح فقد أدى هذا إلى ظهور طرق أخرى تعمل على تغطيته وذلك بنظرة أكثر اقتصادية للذمة المالية للمؤسسة تتمثل هذه الأخيرة في طريقتي القيمة الجوهرية والأموال الدائمة الضرورية الاستغلال.

[1] أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص ص 137،138.

ثانيا: القيمة الجوهرية.

تمثل مجموع الأصول المادية لمؤسسة المستعملة والمنظمة من أجمل تحقيق الأهداف بدون الاخذ بعين الإعتبار طرق تمويل هذه الأصول.[1]

تمثل القدرة الربحية للمؤسسة كونها ترتكزعلى مبدأ استمرارية النشاط من خلال قيمة الأموال الضرورية لإعادة تكوين أصول المؤسسة في شروط النشاط العادية.

وهي القيمة المتعلقة بقيمة المؤسسة مقدرة بقيمة الإستبدال الحالية للأصول التي تكون في الذمة المالية للمؤسسة فهي بذلك تحدد القدرة الربحية للمؤسسة بغض النظر عن طبيعة هيكلها المالي (الذي يخلف فائض خزينة أو مديونية بمعدل مرتفع)، وهي تختلف عن صافي الأصل المحاسبي الصافي المصحح (ANCC) في كون العناصر المكونة لها مستقلة عن نمط تمويلها وتوجه لتمويل إحتياجات دورة النشاط بالمؤسسة وهذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار الديون المترتبة عن المؤسسة أيضا.

فالقيمة الجوهرية الصافية تقترب من الأصل الصافي المصحح لولا إضافة الأصول المستأجرة أو المستعارة إليها فهي تزيد عن الأصل الصافي المصحح بقيمة العناصر المستأجرة أو المستعارة الضرورية للاستغلال.

ثالثا: طريقةالأموال الدائمة الضرورية للاستغلال (CPNE).

يعتبر هذا المفهوم أقرب للحقيقة من سابقه، لإنه يهدف إلى تحديد ما هو حجم الأموال الدائمة الازمة للنشاط الاستغلالي للمؤسسة مع الاشارة إلى أن الأموال الدائمة تمول جزء من الاستثمارات والجزء المتبقي يمثل رأس المال العامل الموجه لتمويل النشاط الإستغلالي بغية تحقيق التوازن المالي.

هذا المفهوم تم التطرق إليه لأول مرة من طرف Bamay و Cabla. وتمثل قيمة الأموال الدائمة طويلة الأجل الازمة للعمل العادي للمؤسسة بما في ذلك كتلة الموارد الازمة لتمول الإستثمارات وكذلك الإحتياج للرأس المال العامل (BFR) حتى يمكن للمؤسسة أن تكون في حالة توازن مالي.

من الملاحظ أن الأموال الدائمة الضرورية متكونة من الأموال الخاصة من جهة ومن جهة أخرى تتكون من الأموال المستعارة أو المستأجرة.[2]

[1] أشواق بن قدور، المرجع نفسه، ص 138.

[2] بن حمو عصمت محمد، **طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية في ظل إستراتيجية الخوصصة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص110.

نلاحظ أن طريقة الذمة المالية هي عبارة عن طريقة بسيطة جدا تساهم في تحديد قيمة المؤسسة بالإعتماد على ممتلكاتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تعاني من مجموعة من النقائص المتمثلة في إنصافها بالسكون أي أنها لا تأخذ بعين الاعتبار المداخل المستقبلية لنشاط المؤسسة يضاف إلى ذلك اهمالها للأصول المعنوية الخاصة بالمؤسسة مثل شهرة المحل والذي يعتبر محددا أساسيا في تحدي القيمة.

المطلب الثاني: طريقة مقاربة التدفقات (رسملة التدفقات).

مقاربة التدفقات والتي يقصد بها: التصور المبني على فكرة أن قيمة المؤسسة لا تعبرعن تراكم العناصر الماضية، وإنما على توقع الأرباح المستقبلية، فالمشتري للمؤسسة يهتم أولا بالمداخل المستقبلية المتوقعة ومن ثم فهذا المدخل يرتكز على التدفقات في تحديد القيمة بدلا من الجرد الساكن لعناصر الأصول، في هذه الحالة تتمثل قيمة المؤسسة في القيمة الحالية للمداخيل المستقبلية.

أولا: طريقة مقاربة الربح.

1- قيمة المردودية:

تعتبر المردودية ذلك المقياس النقدي لكفاءة الوسائل البشرية والمالية الموضوعة من خلال عملية إقتصادية معينة فهي تسمح لنا بمقارنة النتائج مع الوسائل المستخدمة.

تعتمد هذه الطريقة في تحديدها لقيمة مؤسسة على استحداث متوسط الربح المتوقع بمعدل استحداث معين وهي تعتبر من الطرق الأكثر إستعمالا من طرف الخبراء.[1]

هذه الطريقة تحملثلاث متغيرات تتمثل في: الربح، معدل الإستحداث، ومدة الإستحداث.

أ- **الربح:** هو ذلك الربح المحصل عليه في السنوات الثلاث أو خمس الماضية التي تسبق عملية التقييم.

ب- **معدل الإستحداث:** هو ذلك المعدل الذي يسمح بتحويل القيمة الإسمية لمجموع مستقبلي إلى قيمة حالية، فهو يدل على المردودية المنتظرة من طرف المستثمر.

ت- **مدة الإستحداث:** وهي قصيرة جدا مقارنة مع مدة حياة المؤسسة، ما بين ثلاث وخمس سنوات.

ث- **طريقة التقييم BFR:**[2]

تعتبر أهم طرق التقييم بالمقارنة وهي تهدف إلى تقييم السهم بالإعتماد على المعدل BFR.

من خلال هذه الطريقة سنحاول حساب عدد المرات التي يتم فيها تغطية سعر السهم من خلال ربحيته وتبقى هذه الطريقة جد بسيطة لأن قيمةال BFR هي عبارة عن معلومة مقدمة في البورصة .

---

[1] بكاري بلخير،**أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص89.

[2] بن حمو عصمت، مرجع سابق، ص114.

ثانيا: طرق التقييم المعتمدة في تحيين أرباح الأسهم.

نموذج جوردن Gordon CHAPIRO:

يعد نموذج جوردن طريقة لتقييم التدفقات النقدية (مقسوم الأرباح) السنوية المتولدة عن السهم والتي تنموبمعدل ثابت للفترة المستقبلة مؤثرة بذلك على القيمة الحقيقية للسهم العادي.[1]

ثالثا: طريقة التقييم المرتكزة على التدفق النقدي المتاح.

طريقة إستحداث التدفقات النقدية المتاحة هي تلك الطريقة التي تقييم المؤسسة إنطلاقا من قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية المتاحة والتي تقوم باستحداثها بمعدل آخذين في الحسبان ذلك الخطر الذي يحيط بالإستثمار فمجموع هذه التدفقات المستقبية يكون وفق آفاق توقعية وبعد هذه الفترة تأتي إضافة قيمة نهائية.[2]

المطلب الثالث: طريقة مقاربة فائض القيمة Good Will.

مصطلح" Good Will" مصطلح معروف كثيرا في المالية، حيث أستعمل لفترة طويلة كأداة مفضلة لتصحيح قيم الذمة المالية، من أجل الأخذ في الحسبان المردودية الإقتصادية المحققة من طرف المؤسسة، خصوصا مقارنة مع التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال ومن ثم تقييم رأس المال المعنوي للمؤسسة.

ويمكن تقييم المؤسسة إنطلاقا من فائض القيمة وفق مايلي:

أولا:الطرق المباشرة

توجد عدة طرق لحساب فائض القيمة ومن ثم قيمة المؤسسة:

- ✓ الطريقة الأنجلوساكسونية؛
- ✓ طريقة الريع المختصر لفائض القيمة؛
- ✓ طريقة Calba et Barney؛
- ✓ طريقة إستحداث لسلسلة محدودة لريوع فائض القيمة.

نعطي مثالا على إحداهما ولتكن الطريقة الأنجلوساكسونية.

❖ **الطريقة الأنجلوساكسونية:**

ووفقها يتم حساب فائض القيمة ومن ثم قيمة المؤسسة دون الرجوع إلى الفرق بين القيمة الإجمالية وقيمة الأصل الصافي المصحح، حيث تعتمد هذه الطريقة على رسملة الربح الإضافي الناتج عن الفرق بين الربح المحصل عليه وعائد توظيف الأموال الضرورية للمؤسسة في السوق المالية.

---

[1] هشام طلعت عبد الحكيم،أنور مصطفى، **تقييم الأسهم العادية باستخذام نموذج جوردن**، مجلة الإدارة والإقتصاد، كلية الادارة والإقتصاد، الكلية التقنية الإدارية، العدد: الحادي والثمانون،مارس،2010، ص 59.

[2] بومزايد ابراهيم، **مقاربة وطرق تقييم المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الباحث الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد: 6، العدد:10، سبتمبر2018، ص379.

ففارق الحيازة يمثل القيمة الحالية للعوائد المستقبلية الناتجة عن استثمار أصول المؤسسة، حيث يتم تقييم صافي المركز المالي المصحح للمؤسسة خارج التثبيتات المعنوية، مع الأخذ بالقيمة الجوهرية الخام من أجل حساب فارق الحيازة الإقتصادية لذا يتم إهمام العنارصر المعنوية كونها معبرة محاسبيا فقط.

فالقيمة الجوهرية الخام هي قيمة الأصول المستخدمة في عملية الاستغلال فقط أي أنها الأصول المستخدمة في خلق الثروة بغض النظر عن الملكية (مملوكة المؤسسة أو لا).[1]

ثانيا: الطرق غير المباشرة.

بالنسبة لهذا المعيارهناك طريقة واحدة تسمى بالطريقة غير المباشرة، وتسمى كذلك بطريقة الممارسين أوالطريقة الألمانية، حيث يقوم أصحاب هذه الطريقة بحساب فائض القيمة(GW) إنطلاقا من القيمة الإجمالية،حيث يعتبرون أن فائض القيمة يمثل الفرق بين الإجمالية للمؤسسة وقيمة أصولها الصافية المصححة، والفرق بين قيمتها الإجمالية وقيمتها الجوهرية.[2]

[1] شدري معمر سعاد، **محاضرات في تقييم المؤسسات**،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2020/2019، ص27 28

[2] شدري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره، ص29.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة.

المراجعة الخارجية هي من آليات حوكمة الشركات وتتمثل مهمتها الأساسية في ضمان موثوقية وانتظام وصدق البيانات المالية التي تنتجها الشركات، كما أنها تساعد على تقليل مشاكل الوكالة وعدم تناسق المعلومات بين المديرين والمساهمين، والتي تعتبر عقبات رئيسية أمام تطوير واستدامة الشركة.ولكن لتحقيق مهمتها بالكامل يجب أن تكون المراجعة الخارجية عالية الجودة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح ماهية جودة المراجعة الخارجية ودورها في خلق القيمة بالمؤسسة، و مسؤولية لجنة المراجعة على المراجعة الخارجية ورفعها لقيمة المؤسسة، كذالك أثر خصائصالمراجعة الخارجية على قيمة المؤسسة.

المطلب الأول: جودة المراجعة الخارجية وخلق القيمة.

يعد تدقيق البيانات المالية أداة أساسية لتقليل عدم تناسق المعلومات والحفاظ على بيئة سوق فعالة ومع ذالك إذا كان التدقيق يسعى إلى تحسين الأداء المالي، فيجب أن تكون هناك مصداقية وموثوقية ونبرز الصلة بين جودة التدقيق الخارجي وخلق القيمة من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: جودة المراجعة الخارجية.

أولا: مفهوم جودة المراجعة.[1]

حظي مفهوم جودة المراجعة باهتمام الجمعيات المهنية والباحثين ومع ذالك لم يتبلور مفهوم واضح ومحدد لها لسوء المعايير التي أصدرتها المنظمات المهنية، أو في الدراسات التي أجراها الباحثون، والسبب إلى تبني الباحثين عديد المداخل.فمنهم من ربط جودة المراجعة بالقوائم المالية ومنهم من ربط بين المراجعة وبين مدى التزام المراجع بالمعايير المهنية المعمول بها. وفي مايلي بعض التعاريف التي وردت بشأن جودة المراجعة.

يعتبرتعريف (De Angelo,1981) من التعاريف الرائدة لجودة المراجعة. وجاء في هذا التعريف أن جودة المراجعة هي تقييم السوق للاحتمال المشترك بأن يقوم مراجع ما وفي آن واحد باكتشاف الأخطاء الجوهرية

[1] مفروم برودي، **أثر التفاعل بين جودة المراجعة الخارجية وآليات الحوكمة الداخلية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية غير الماليةالمدرجةفي السوق المالي الفرنسي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017/2016، ص 33.

في النظام المحاسبي للعميل وينشر الأخطاء. ومن هذا التعريف يتبين أن وجود المراجعة تجمع بين الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي (قدرة اكتشاف الأخطاء) وبين استقلاله (قدرة التبليغ عن هذه الأخطاء)

وفي نفس السياق يعرف (Palmrose, z, v. 1988) جودة المراجعة بأنها مستوى التأكد الذي يقدمه المراجع بعدم احتواء القوائم المالية للأخطاء الجوهرية، وأنه كلما كبر هذا المستوى دل على جودة المراجعة والعكس صحيح.

وحسب (Ridah Manita, 2008) فإن جودة المراجعة تحدد من خلال قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الأخطاء المحتملة وتشوهات النظام المحاسبي للعميل والتقرير عن هذه الأخطاء والتشوهات. فجودة المراجعة هي حاصل الجمع بين جودة الاكتشاف وجودة التبليغ.

ويتضح من التعاريف السابقة بأن مفهوم جودة المراجعة الخارجية يتمحور حول:

- ✓ مدى قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في النظام المحاسبي للعميل والتقرير عنها؛
- ✓ درجة الثقة التي يقدمها المراجع الخارجي لمستخدمي القوائم المالية من خلال دقة المعلومات المقدمة وخلو القوائم المالية من أي تحريفات أو أخطاء جوهرية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نضع الإطار العام لجودة المراجعة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): الإطار العام لجودة المراجعة الخارجية

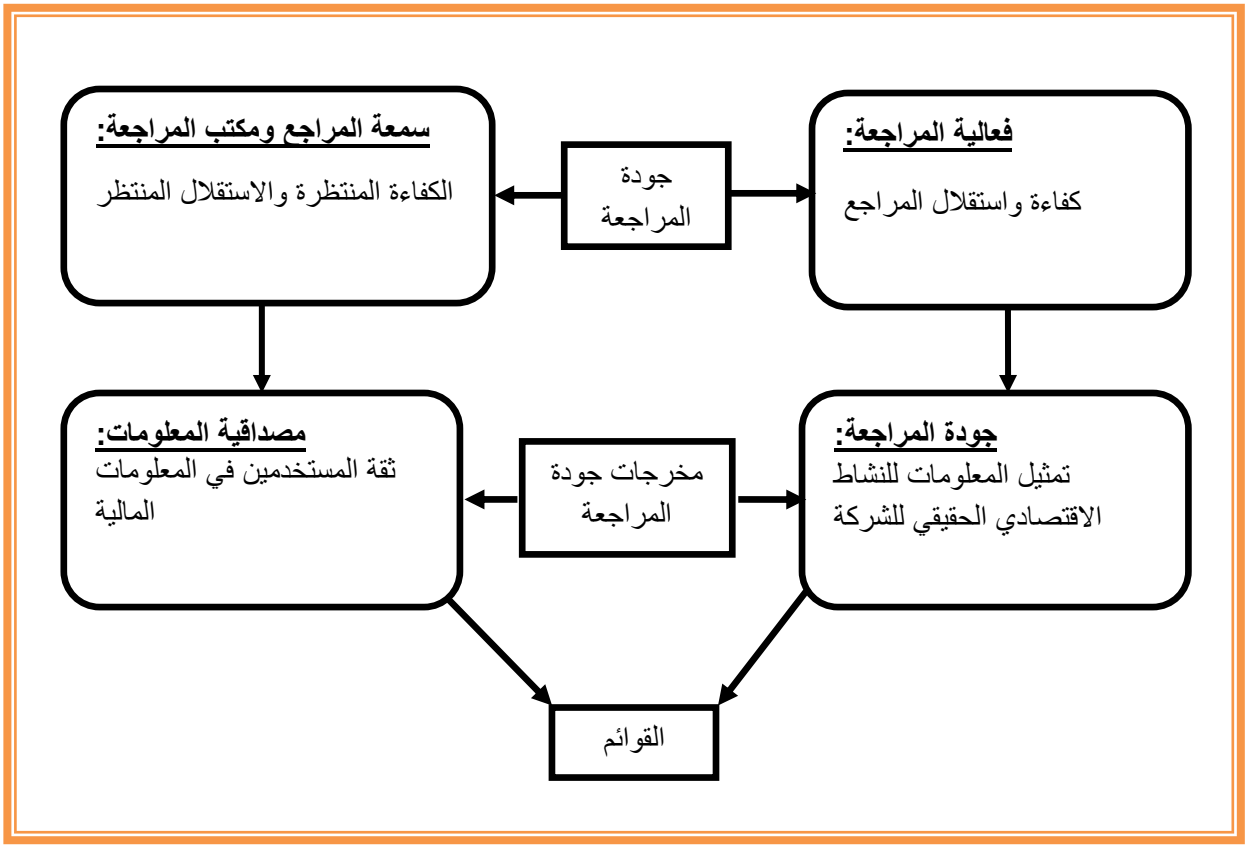

المصدر: رحماني موسى وفاتح سردوك، مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية للمراجعة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 45/34، 2014، ص 192.

ثانيا: أهمية جودة المراجعة الخارجية:[1]

يرتبط اعتماد مختلف الأطراف المستفيدة من القوائم المالية على محتويات تلك القوائم في اتخاذ قراراتها الاستثمارية أو التمويلية المرتبطة بالمنشأة على مدى الثقة في المعلومات المالية التي تتضمنها تلك القوائم، حيث إن القوائم المالية في حد ذاتها لا تمثل أهمية كبيرة لمستخدميها ما لم يتم إضفاء الثقة على محتوياتها، وتكمن أهمية جودة التدقيق الخارجي في الخدمات التي تقدمها هذه المهنة لأصحاب المصالح، في شكل تقرير يطمئنهم ويضمن لهم شرعية وصدق تلك القوائم، أي أنها أعدت وفق القواعد القانونية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأنها حالية من كل الأخطاء سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم على تلك القوائم، كما يلي:

[1] نبيل حمادي، **أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص ص55،56.

- **الملاك والمستثمرين:** من مصلحة الملاك والمستثمرين أن تتم عملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة، وذالك لضمان حماية أموالهم المستثمرة في المؤسسة من التلاعب، كما تمكنهم جودة التدقيق من اتخاذ القرارات المناسبة حول جدوى الاستثمار، أي هل يتم التوقف عن هذا الاستثمار، توسيعه أو الإبقاء على نفس المستوى الاستثمار أو تغييره.
- **إدارة الشركة:** تعتبر إدارة المؤسسة المسؤولية عن إعداد القوائم المالية، وبالتالي فإن تنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة يمكنها من معرفة أماكن القوة والضعف لديها، ويساعدها في وضع الخطط المستقبلية، ومن ناحية أخرى فإن تقرير المدقق حول القوائم المالية المسعرة في البورصة سيكون له ردود فعل، مما قد يؤثر على أسعار الأسهم الخاصة بهذه المؤسسة.
- **الدائنون:** تعتمد البنوك ومؤسسات التمويل بشكل كبير على القوائم المالية، وتشترط تأشيرة التدقيق عليها وخاصة في منح القروض والتسهيلات البنكية، ومما لاشك فيه أن جودة عملية التدقيق ستساد المقرضين على تفسير أكثر للوضعية المالية الحالية للشركة، وستحدد طبيعة القرارات التي يتخذها المقرضون بالتعامل مع الشركة أم لا.
- **الهيئات والأجهزة الحكومية:** تعتمد الأجهزة الحكومية على القوائم التي خضعت للتدقيق في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب، وتفيد جودة التدقيق هذه الهيئات غي التأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي تضمن لها صحة القرارات التي ستتخذها، فمثلا الإدارة الضريبية عند اقتناعها بمستوى جودة التدقيق المقدم من طرف محافظ الحسابات لمكلفها الضريبي، فإنها ستطمئن لقيمة الوعاء الضريبي، وبالتالي ستقلل من الرقابة الجنائية، وهذا يقلل من تكاليف الإدارة ومنازعاتها مع مكلفيها.

الفرع الثاني: خلق القيمة في المؤسسة

أولا: مفهوم خلق القيمة.

هناك اختلاف واضح بين التعارف المقدمة لخلق القيمة بين الباحثين ، كنها تنحصر في تصورين أساسين هما: التصور المالي الذي يرى في عملية خلق القيمة هي تحقيق الأرباح والثروة، والثاني هو التصور التنظيمي الذي يبحث في كيفية استغلال المواد الداخلية للوصول إلى أفضل النتائج بالنسبة للمؤسسة وكل الأطراف ذات العلاقة بها.[1]

لا يمكن أن نذكر القيمة على حدا من دون تناول موضوع خلق القيمة فهو مرتبط بمدى تعظيم ثروة المساهمين، وبالتالي هناك ارتباط وثيق بمدى قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها المالية وقدرتها على

[1] غضبان حسام الدين، روينه عبد السميع، **خلق القيمة في ظل المقاربة الإدراكية للحوكمة وإمكانية تطبيقها على المؤسسات الدينية، مجلةالدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد12، بسكرة، 2019، ص 43.

خلق فائض في القيمة ذالك لأن الكفاءة في تمويل الاحتياجات المالية مرتبطة بمدى تحول تلك الإمكانيات المالية إلى إيرادات مالية، تكون في الأخيرة ثروة للمؤسسة. وذالك بعد خصم التكاليف سواء تلك المتعلقة بالاستغلال، أو المتعلقة بتكلفة التمويل.[1]

ثانيا: أهداف خلق القيمة:

لخلق القيمة عدة أهداف يمكن إيجازها في ما يلي:

- ✓ يسعى المسيرون من وراء خلق القيمة إلى تعظيم ثروة الملاك والمساهمين في رأس مال المؤسسة المسعرة، كما يتطلب من المؤسسة تحقيق المستولى الأدنى للعائد المطلوب في السوق على الأموال الخاصة، الذي يسمح بتحقيق هدف المؤسسة التي تتبنى مسار خلق القيمة؛
- ✓ يسمح مفهوم خلق القيمة بإدراك تكلفة رأس المال، حيث لا تمثل الأموال الخاصة موردا مجانيا لأن الأسهم تشكل أصلا مخطرا، لهذا على المؤسسة تقدير عوائد رأس المال على الوجه الصحيح حتى تضمن معدل مردودية مرتفع للحائزين على أسهم.

إن روافع خلق القيمة متعددة، ثلاث أنواع ذات الجوهر الإستراتيجي هي مصدر خلق القيمة من قبل المؤسسة وهي:

- ✓ الروافع الإستراتيجية، التي تراعي قدرة الخيارات الإستراتيجية للشركة على خلق قيمة ينمكن من خلالها توليد أدائها، القرارات الإستراتيجية لها تأثير على الإنشاء. ذات قيمة من خلال منح المؤسسة ميزة تنافسية؛
- ✓ الروافع المالية التي تسمح بزيادة قيمة المساهمين، مثل إعادة شراء الأسهم في سوق الأوراق المالية إدارة مخاطر الأسعار؛
- ✓ روافع حوكمة المؤسسات، التي تشير إلى قدرة آليات الحوكمة (هيكل الملكية، مجلس الإدارة والتدقيق) لضمان أداء المؤسسة على المدى الطويل.

<u>الفرع الثالث: مساهمة نظريات الحوكمة في شرح خلق القيمة.</u>

أولا: نظرية الوكالة وخلق القيمة.

لقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف آدم سميث (Adam Smith) عند

[1] أمال العقون، د.أمان يوسفي، **خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA– دراسة حالة مؤسسة الأوراسي**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02 ، سطيف، 2019، ص 238.

مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم. وبعد ما يقارب قرن من الزمن قدم الباحثان بيرل ومينز (Berle and Means ,1932) واحد من أهم التفسيرات للعلاقة التي تربط المستثمر بالعلاقات المؤسسية، كما أشارا إلى انفصال ملكية الشركات عن إدارتها في البلدان الصناعية والتي تشهد أسواقها تطورا مستمرا، كما أن الفصل بين رأسمال المؤسسة وعمليات الرقابة والإشراف له أثاره على مستوى أداء الشركة، حيث أنه كل ما كان عمل الرقابة والإشراف جيدا فإن المؤسسة ستكون أكثر كفاءة والعكس صحيح.[1]

ويعد الباحثان جنس وميكلنغ (M.C.Jensen& W.H.Meckling) هما أول من عرضا نظرية الوكالة بصورة مفصلة سنة 1976، فهما يعتبران نظرية الوكالة تقوم على العلاقات القانونية التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل/الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذالك فإنه يمكن النظر إلى المؤسسة على أنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، علاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي، وبذالك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يقوم من خلاله شخص أو عدة أشخاص(الموكل) بتوكيل شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنه ويتضمن ذالك تخويله صلاحية اتخاذ القرارات.

تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وأن هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل.

وبرزت أهمية نظرية الوكالة وفي البحوث النظرية المحاسبة الإدارية نظرا لاحتمالات التعارض بين الوكلاء والأصلاء مما يؤدي إلى أن أصحاب رأس المال في حاجة إلى استعمال الوسائل التي تمكنهم من مراقبة ومتابعة مدى وفاء الإدارة بالتكليف المحدد في عقد الوكالة.[2]

تم استخدام نظرية الوكالة على نطاق واسع في الأدبيات للتحقيق في عدم تناسق المعلومات بين المديرين(المساهمين) والوكلاء(الإدارة).حيث أن نظرية الوكالة تفترض أن المديرين و الوكلاء يتصرفون بعقلانية ويستخدمون التعاقد لتعظيم ثرواتهم، نتيجة لذالك هي قضية الخطر الأخلاقي تنص على أن عمليات التدقيق تخدم غرضا أساسيا في تعزيز الثقة في المعلومات المالية كما هو موضح في نظرية الوكالة فإن العلاقة بين المدير والوكيل أمر حيوي لفهم كيفية تطور دور المدقق. يقوم المدراء بتعيين وكلاء وتفويض بعض سلطة اتخاذ القرار لهم وبذالك يثق المديرون في وكلائهم للعمل بما يخدم مصالحهم الفضلى، وقد يفتقر المديرون إلى الثقة في وكلائهم لذالك يحتاجون إلى وضع آليات مثل التدقيق لتعزيز هذه الثقة،

[1] إلهام سنوساوي، **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية–دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية–** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2026/2015، ص10.

[2] إلهام سنوساوي، مرجع يبق ذكره، 12.

بالتالي فإن نظرية الوكالة نظرية اقتصادية صحيحة للمسائلة مما يساعد على تفسير تطور جودة التدقيق بالتالي فإن التدقيق الخارجي يقع في صميم علاقة الوكالة ونحلل هذا اللجوء للمراجعة الخارجية للحد من احتمالات التلاعب المحاسبي من قبل المديرين.[1]

تشرح نظرية لوكالة العلاقة بين المدير(المساهمين) والوكيل(الإدارة).على الأقل هناك مشكلتان رئيسيتان في العلاقة، التعويض الإداري ومعلومات عدم التناسق، تظهر المشكلة الأولى لأن الإدارة ترغب في تعويض إداري أعلى في شكل مكافأة بينما يريد المساهمون أرباحا أعلى. تظهر مشكلة الوكالة الثانية حول معلومات عدم التماثل لأن الإدارة مطلعة على الداخل في حين المساهمين هم في الخارج ولا يعرفون سوى الوضع المالي للمؤسسة من التقارير المالية التي تعدها. من الممكن حل مشكلة الوكالة الأولى عن طريق التفاوض حول برنامج التعويض الإداري وملكية الأسهم التنفيذية. في الوقت نفسه من المتوقع حل مشكلة الوكالة الثانية من خلال دور المراجع الخارجي بحيث يجب على المدقق الخارجي (المستقل) تقديم خدمات التأكيد لحملة الأسهم بأن التقارير المالية التي تعدها الإدارة خالية من التحيز والتحريف الجوهري وفقا لمعايير المحاسبية.[2]

ثانيا:نظرية أصحاب المصلحة وخلق القيمة.

إن أبرز العلاقات التي ترتكز عليها النظرية هي تلك التي تربط ملاك المؤسسة بمسيريها والتي في غالب الأحيان تتميز بنوع من الصراع الهادف لتعظيم المنفعة الشخصية، هذا الصراع والتضارب في المصالح أدي إلى ظهور تكاليف لذالك أصبح من الضروري البحث عن الإجراءات والقواعد التي تقلل من قيمتها وتحد تأثيراتها وذالك لزيادة عوائد المساهمين.

قدم العديد من المفكرين تلميحات إلى مفهوم أصحاب الصالح بداية القرن العشرين وبعد فريمان (Freeman) رائد نظرية أصحاب المصالح ومطور أفكارها حيث قدم مفهوم يغطي المشاكل الإستراتيجية لمنظمات الأعمال، محاولا وضع إطار أكثر مرونة للتعامل مع التغيرات السريعة للبيئة التي تنشط فيها.[3]

وعرف أصحاب المصالح على أنهم مجموعة أو فرد يمكن له أن يتأثر/أو يؤثر في تحقيق أهداف المنظمة.[4]

[1] Michael Forzeh Fossung , Dongmo Kana valery verges **, External Audit quality and value création : whatRelationship in the cameroonian contextes**, open journal of accounting, vol .1, no.1,2022 , p 05.

[2] put Agus Ardiana , the role of external audit in improving firm's value ; case of Indonesia, the 5th intestinal conférence of the japanese accounting review, Rokkodai campus of kobe university in Japan, December 21,2014 , p3.

[3] Samuel Mercier**, L'apport de la théories des parties prenantes au Management stratégie : une synthèse de la littérature** .XI[e me] Conférence de l'Association de Management stratégique, université Laval, Canada, 13-14-15 juin 2001 , p4.

[4] Freeman, R. Edward and Mc vae, John**, A Stakeholder Approaeh to strategic Management**, Darden Business School Working paper N°. 01-02, University of virginia , USA , 2001, p 4.

كما يعتبر أيضا أن هناك من أصحاب المصالح من يمثلون أهمية بالغة في استمرار الشركة ونجاحها كالملاك، الموظفين، العملاء، الموردين والمجتمع المحلي وهو ما 'أصطلح عليه تسمية المفهوم الضيق لأصحاب المصلحة'.ويعرف أصحاب المصلحة كذالك على أنهم 'مجموعة الأفراد والمؤسسات التي تشارك بشكل إرادي وغير إرادي في خلق الثروة المؤسسية، وانجاز أنشطتها.[1]

تهدف نظرية أصحاب المصلحة التي تم تطويرها في شكلها الحالي بواسطة فرمان (1984)، إلى إعادة تركيز وجهات نظرها حول مجموعة الجهات الفاعلة التي تؤثر على الشركة وتأتي أهمية هذه النظرية هنا من حقيقة أنه بمجرد أن ينظر إلى الشركة على أنها منظمة متأثرة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فإن عملية الحوكمة لم تعد قادرة على ضمان السيطرة الكاملة، وفقا لذالك أُقر (sundaram & Inkpen,2004) بأن نظرية أصحاب المصلحة تحاول مخاطبة مجموعة أصحاب المصلحة التي تتطلب اهتمام الإدارة. طورت العديد من المؤسسات أعمالها أدارتها وفق شروط تتماشى إلى حد كبير مع نظرية أصحاب المصلحة، بحيث تقدم شركات مثل :AES و Lincoln Etectric و Google أمثلة مقنعة عن كيفية فهم Built to Last and Good المذكورة في المديرين للرؤى الأساسية لنظرية أصحاب المصلحة واستخدامها لإنشاء أعمال بارزة، يعطي أخذ أصحاب المصلحة في الاعتبار إشارة لتحسين وتقوية آليات التأديبية، وتعزيز التعاون بين جميع الشركاء وخلق القيمة.[2]

ونخلص مما سبق أن قيمة المؤسسة هي إدراك وتصور المستثمرين وأصحاب المصالح لمدى نجاح المؤسسة، والذي يرتبط وينعكس بدرجة كبيرة في أسعار الأسهم، حيث أن الشركة ذات أسعار الأسهم المرتفعة تكون قيمتها مرتفعة، لذالك يوجد اتفاق بين العديد من الدراسات على قياس قيمة المؤسسة من خلال نسبة إجمالي القيمة السوقية للمؤسسة إلى إجمالي القيمة الدفترية لأصولها، كما الباحثتين إلى أن تقدير القيمة الحقيقة للشركة يمثل تحديا للأكاديميين والممارسين وملاك الشركة والمديرين ومستشاري التقويم.

وبشأن أهمية قيمة المؤسسة لأصحاب المصالح يمكن القول أن تحديد قيمة الشركة له أهمية كبيرة لكل من الإدارة و أصحاب المصالح خاصة المستثمرين والمقترضين وكذالك للمجتمع ككل.

ثالثا:نظرية الثقة الملهمة وخلق القيمة.[3]

تنص نظرية الثقة الملهمة التي وضعها معهد لمبيرج في هولندا عام 1985، على أن المدقق بصفته وكيلا سريا يستمد وظيفته الواسعة في المجتمع من الحاجة إلى فحص خبير ومستقل والحاجة إلى حكم خبير مستقل يدعمه التحليلات. وبالتالي من المتوقع أن يعرف المحاسبون والمدققون ويدركون أن الجمهور يستمر

[1] مراد كواشي، **دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية، الملتقى العملي الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة**، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7،8 ديسمبر 2010،ص2.

[2] Michael Forzeh Fossung , Dongmo Kana valery verges, reference has mentioned before, p6

[3] Michael Forzeh Fossung , Dongmo Kana valery verges, reference has mentioned before , p7.

في توقع معدل منخفض من حالات فشل التدقيق، الأمر الذي يتطلب أن المدققين يجب أن يخططوا وينفذوا تدقيقهم بطريقة تقلل من مخاطر الأخطاء الجوهرية غير المكتشفة.المحاسب ملزم بأداء عمله حتى لا يخون الثقة.

تكمن أهمية نظرية الثقة الملهمة التي يأمر بها (Limperg et, al ,1985) أن واجبات ومسؤوليات المدققين تتبع من الثقة التي يمنحها الجمهور لنجاح عملية التدقيق والتأكيد الذي ينقله رأي المحاسب.نظرا لأن الثقة تحدد وجود العملية فإن خيانة هذه الثقة تعني منطقيا إنهاء العملية أو الوظيفة.

كارميل(2004) عند مناقشة الأهمية الاجتماعية للتدقيق، ذكر أنه عندما تكون ثقة المجتمع في فعالية عملية التدقيق وتقرير في غير محلها، فإن قيمة ملائمة هذا التدقيق تتلاشى، لذالك من المتوقع أن يحافظ المدققين على ضمان معقول الجودة لاسيما بالنظر إلى أن فشل التدقيق هو فعليا حدث ينهي حياتهم المهنية. كما أن التقارير المالية وحوكمة الشركات واللوائح تدعم الثقة في أسواق رأس المال.

رابعا:نظرية الإشراف وخلق القيمة.[1]

عرفت بعدة أسماء عند الكتاب "كنظرية متعهد الإدارة" و"نظرية رعاية العهدة"، تقوم هذه النظرية على جوانب متعلقة بعلم النفس وعلم الاجتماع، ومثلما هو الحال بالنسبة لنظرية الوكالة فنظرية الإشراف تظهر العلاقة بين مدراء المؤسسة وملاكها، غير أنها تقدم تفسيرات معاكسة لسابقتها فنظرية الوكالة تنظر إلى الأفراد على أنهم انتهازيون ويسعون فقط من أجل تعظيم منفعتهم الشخصية، أما نظرية الإشراف فإنها تقبل بأن الوكلاء انتهازيون ولكن الدوافع الذاتية هي أكبر من مجرد تحقيق للذات، وأن الرقابة والمتابعة التي تفترضها نظرية الوكالة تتداخل مع دوافع المتعهد بشكل يمكن أن يؤدي إلى التقليل من الإنتاجية والتحريض على السلوك الانتهازي، وأن هدف المدير في المقام الأول هو تحقيق أقص قدر من الأداء للمؤسسة، كما أنه لا يكون راضيا عن إنجازاته إلا إذا كان أداء المؤسسة جيد.

فمن هذا المنظور فإن المتعهدين هم المدراء التنفيذيون للشركة والمديرين الذين يعملون لصالح المساهمين ويجمعون حقوقهم، ويسعون من أجل تحقيق الأرباح لفائدتهم، وذالك من خلال دمج أهدافهم الشخصية كجزء من أهداف المنظمة ككل، كما تقر النظرية بضرورة منح المديرين أقصى قدر من الاستقلالية المبنية على أساس الثقة في إدارة شؤون الشركة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من تكاليف المتابعة والرقابة على سلوك المدراء.

[1] إلهام سنساوي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثاني: مسؤولية لجنة المراجعة على المراجعة الخارجية ورفعها لقيمة المؤسسة.

نتيجة لتنوع وضخامة الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة، تم تفويض لجان المراجعة بهدف للإيفاء بمسؤولية الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، والعمل مع المدقق الخارجي لتحقيق جودة القوائم المالية ورفع قيمة المؤسسة.

الفرع الأول: ماهية لجنة المراجعة.

أولا: مفهوم لجنة المراجعة.

لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الدائمة التي يشكلها مجلس الإدارة بناء على تعليمات الحوكمة المؤسسية، وقد أشار عبد الله (2016) إلى أن لجان المراجعة تعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية (بالإضافة إلى الإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي، المعايير المحاسبية).

قد تعددت التعاريف الخاصة بلجنة المراجعة والتي منها:[1]

عرفها (Arens, et .al, 2017): لجنة مكونة من عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء جلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المراجع عن الإدارة، وقد تتكون ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من غير المديرين.

كما عرفها (Andrew and Goggard, 2000): مجموعة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاث أعضاء على الأقل في الشركات العامة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضائها على الأقل لخلفية مالية أو محاسبية، يشكل مجلس الإدارة هذه اللجنة، ويحكم عملها ميثاق مكتوب يبين بوضوح مسئوليتها وطرق القيام بها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهماتها. وتقوم بمهام عديدة أهمها: مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، ومن المهمات الأخرى مراجعة: تعيين المراجع الخارجي، خطة المراجع الخارجي، نتائج عملية المراجعة ونظام الرقابة الداخلية.

عرفت لجنة الإدارة على أنها: هيئة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذالك لاختبار المدققين الخارجيين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية.[2]

---

[1] عصام عبد السلام الشمس، سمير البهلول بالحاج، **خصائص لجان المراجعة وأثرها على جودة التقارير المالية**، الجامعي–مجلة علمية محكمة–30–، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، عمان،ص173.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات معالجة الفساد المالي الإداري**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص12،13.

ثانيا: مهام التدقيق الخارجي اتجاه لجنة المراجعة.

أدى تزايد الانهيارات المالية في كبرى الشركات العالمية إلى البحث عن آليات جديدة للإشراف على الرقابة في المؤسسات، والعمل مع الآليات الخارجية قصد تحسين الرقابة والتأكد منها، وتعد لجنة المراجعة من بين الآليات التي تلعب دورا مهما في علاقتها مع التدقيق الخارجي، وتظهر العلاقة بين التدقيق الخارجي و لجنة المراجعة من خلال مسؤولية هذه الأخيرة اتجاه التدقيق الخارجي، إذ من بين مسؤولياتها في الإشراف على التدقيق الخارجي، حيث يجب أن تقرر ما إذا كان المدقيين الخارجيين عندهم القابلية والالتزام في تحديد الخطر الخاص بإعداد التقارير المالية، ومدى قدرة الاعتماد على المدققين الخارجين من خلال صدقها وصراحتها في تقدير العمليات التنظيمية والمهارات والمواقف المتعلقة بإعداد التقارير.

كما هناك مسؤوليات أخرى تجاه التدقيق الخارجي من طرف لجنة المراجعة لإتمام مهامه في أحسن الظروف، ومثال ذالك إذ يجب على هذه الهيئة تجاه التدقيق الخارجي ما يلي:

- ✓ الاجتماع بانتظام مع المدققين الخارجيين بدون حضور الإدارة، لمناقشة أي قضايا نزاع تنشأ مع الإدارة خلال سياق عملية التدقيق؛
- ✓ الاجتماع بانتظام مع المدققين الخارجيين يدون حضور الإدارة، لمناقشة أي قضايا نزاع تنشأ مع الإدارة خلال سير عملية التدقيق؛
- ✓ المطالبة بمراقبة نزاهة البيانات الخارجية ومراجعة أحكام إعداد التقارير المالية؛
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ التمييز بسوء التصرفات الذي ينجم ما بعد إعداد البيانات الخارجية.

إضافة إلى مسؤولية أخرى لمساعد لجنة المراجعة عاتق التدقيق الخارجي إذ تفرض عليه من قبل لجنة المراجعة، والمتمثلة في العمل على أن يكون التدقيق مستقلا، وبالمقابل تعمل لجنة المراجعة على حماية استقلالية المدقق الخارجي، وذالك لأن استقلالية ضرورية لنوعية البيانات المالية، ولأنه يقلل احتمال تأثير العوامل الخارجية على أحكام المدقق الخارجي التي تساعد لجنة المراجعة على تطبيق الحوكمة.

ثالثا: خصائص لجنة المراجعة.

تتمثل خصائص لجنة المراجعة في مايلي:

❖ **استقلالية أعضاء لجنة المراجعة:** [1]

[1] سعد مبارك حسين، د. بشير بكري عجيب، **أثر خصائص لجنة المراجعة على عدم تماثل المعلومات المحاسبية**، مجلة الفكر المحاسبي، العد 22، المجلد 3، جويلية 2018، ص9.

عرفت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE). واللجنة القومية للمتعاملين في الأوراق المالية (NASD)، عضو لجنة المراجعة المستقل بأنه الشخص الذي لا يتأثر عند إبداء رأيه أو انجاز مسؤولياته بأي علاقة مع مجلس الإدارة أو أي شخص أخر داخل المؤسسة التي يعمل فيها كعضو لجنة مراجعة، كما أن قواعد حوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة تعتمد على كفاءة ونشاط أعضاء لجنة المراجعة واستقلالهم، ويهتم المساهمين بكل من المستقل الحقيقي والمظهري (الشكلي) لأعضاء اللجنة، ويتمثل الاستقلال الحقيقي في أن تكون الآراء والأحكام الشخصية لعضو لجنة المراجعة غير متحيزة تجاه اهتمامات الإدارة أو حتى المراجع الخارجي، ويتمثل الاستقلال الشكلي لعضو لجنة المراجعة في أن تكون لديه المعرفة لأن يؤدي عمله بموضوعية كاملة.

❖ حجم لجنة المراجعة:[1]

يتمثل حجم لجنة المراجعة يتمثل في عدد أعضائها، وهو أحد العناصر الضرورية التي تساعد اللجنة في تحقيق أهدافها. وعادة ما تتحدد التشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات الحد الأدنى اللازم لتكوين لجنة المراجعة دون تحديد حدا أقصى، تاركة بذالك لكل مؤسسة أن تحدد هذا العدد في ضوء ظروفها ومدى لحاجتها لخدمات اللجنة وكمية الأنشطة التي تقوم بها اللجنة. على سبيل المثال فقد أوصلت لجنة The Blue Rhbbon Committee(BRC) بألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاث أعضاء على الأقل (BRC 1999).

❖ الكفاءة المالية والمحاسبية:[2]

إن تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية.والتدقيق والإدارة المالية. وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط المؤسسة.

❖ عدد اجتماعات لجنة المراجعة: [3]

بعد أن توافر للجنة المراجعة خصائص الاستقلالية والخبرة المالية أو المحاسبية وأصبح عدد أعضائها كافي، لابد أن تقوم اللجنة بعقد اجتماعات دورية عادة تكون أربعة اجتماعات خلال السنة لتتوافق مع إعداد القوائم المالية الدورية. ويكون إعداد الاجتماعات من مهمة أمانة اللجنة (وتكون ملحقة بأمانة مجلس الإدارة)

---

[1] حمادة عبد المجيد، **قياس أثر لجنة المراجعة على جودة الأرباح في الشركات السعودية**. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد4، السعودية، 2017، ص8.

[2] محي الدين مجمد إبراهيم عثمان النعيم، د. إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان آخرون، **أثر فاعلية لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد2، 2020، ص 436.

[3] حازم محفوظ نويجي، **أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2017، ص145.

وفقا لمهام اللجنة وتوزيعها الزمني واعتمادها من رئيس اللجنة. ويتم تكليف أمين السر للقيام بأعمال أمانة سر اللجنة ليثبت ما دار في اللجنة من مناقشات وما انتهت إليه من توصيات وما اتخذ من إجراءات ويجب جدولة تلك الاجتماعات بطريقة تسهل على أعضاء لجنة المراجعة والمدعوون للحضور سهولة التفاعل والمشاركة ويقترح في هذا الشأن توزع جدول الأعمال على أعضاء اللجنة قبل اجتماع اللجنة بوقت كافي بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون وقت الاجتماع كافي حتى يمكن النظر في كافة بنود جدوا الأعمال و إجراء مناقشات جيدة يمكن من خلالها إبداء توصيات واضحة ومحددة وكتابة تقرير دوري يعبر عن كل هذا.وعلى كل رئيس لجنة المراجعة التأكد من توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة لكل عضو للمشاركة بفاعلية في اجتماع اللجنة. و ينبغي حضور كلا من المراجع الداخلي ومراقب الحسابات اجتماعات اللجنة لمناقشتهما في المشاكل التي تواجه كلا منهما حالة الضرورة.إن لجان المراجعة التي لا تجتمع بصفة دورية ولا تعطي الوقت الكافي في اجتماعاتها وتستقي معظم معلوماتها من الإدارة أو مراقب الحسابات تقل كفاءتها وتفقد الهدف من تواجدها.

الفرع الثاني: علاقة لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة.[1]

أولا: استقلالية لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة.

فيما يتعلق بعلاقة لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة فقد اتفقت بعض الدراسات (kam & Li, 2008 ; Arioglu et. Al,2015 ; Chou and Buchadadi,2017) على أنه كلما زادت نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة كلما كان له أثر إيجابي على أسعار الأسهم وقيمة الشركة. كما وجدت دراسة (Amer et al ,2014) علاقة إيجابية لكنها غير معنوية بين استقلال لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة.

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (saibaba and Ansari,2014) أن أداء المؤسسات التي لديها لجنة مراجعة ومجلس إدارة مستقلين تكون أعلى وذالك من حيث تحقيق نسبة Tobin's مرتفعة كمقياس لقيمة الشركة.

ومن ناحية أخرى اتفق البعض(Al Mamun et al,2013 ;Gabriela ,2014) على أن إدراج أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في لجنة المراجعة يؤدي إلى ضعف أداء الشركة ويعود السبب في ذالك إلى عدم كفاية الخبرة والمعرفة الفنية لدى أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وبالتالي عدم تقديم توصية جديدة إلى مجلس الإدارة وأن إدراج المزيد من المديرين التنفيذيين للجنة يؤدي إلى فعالية أعلى وتحقيق نتائج أفضل من وجود أغلبية من المديرين المستقلين. كما لم تجد دراسة (Sunday,2008) أي تأثير معنوي لاستقلال لجنة المراجعة على أداء وقيمة المؤسسة.

[1] حازم محفوظ نويجي، المرجع نفسه، ص ص 150،151.

مما سبق نجد أن العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة محل جدل بين الدراسات السابقة، حيث تؤيد بعض الدراسات أن هناك علاقة سلبية بين استقلال لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة، في حين خلصت دراسات أخرى إلى أن العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة علاقة إيجابية. وبصرف النظر عن الجدل السابق نعتقد أن لجان المراجعة الأكثر استقلالا سوف تكون أكثر فاعلية وهو ما ينعكس ايجابيا على قيمة المؤسسة.

ثانيا: حجم لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة.[1]

بشأن العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة فقد اتفقت بعض الدراسات (Amer etal,2014 ; chou and Buchdadi,2017 ; Kam & Li,2008) على أن حجم لجنة المراجعة يؤثر سلبا على قيمة المؤسسة وقد فسرت دراسة (Kam & Li,2008) بأن المجلس الأصغر حجما يمكن من إتخاذ قرارات أكثر كفاءة وتمرير المعلومات على نحو أكثر فاعلية.

ومن ناحية أخرى اتفقت دراستا(Aldamen et al,2012 ; Gabrela,2014) على أن حجم لجنة المراجعة له تأثير إيجابي على قيمة المؤسسة مقاسة بنسبةTobin s Q حيث كلما زاد عدد أعضاء اللجنة كلما زاد تنوع المهارات والمعرفة الأمر الذي ينعكس إيجابيا على أداء المؤسسة وقيمتها في السوق.

خلصت دراسات أخرى إلى أن العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة علاقة إيجابية، حيث كلما زاد عدد أعضاء اللجنة كلما زاد تنوع المهارات والمعرفة الأمر الذي ينعكس ايجابيا على أداء المؤسسة وقيمتها في السوق.وبصرف النظر عن الجدل السابق نعتقد أن لجان المراجعة كبيرة الحجم سوف تكون أكثر فاعلية وهو ما ينعكس إيجابيا على قيمة المؤسسة.

ثالثا: الكفاءة المالية والمحاسبية وقيمة المؤسسة.

فيما يتعلق بالعلاقة بين الكفاءة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة وقيمة المؤسسة فقد اتفقت بعض الدراسات (AbdulRahman & Ali,2006 ; Amer et al, 2014) على وجود علاقة إيجابية بين الكفاءة المالية والمحاسبية وقيمة المؤسسة.

وقد أوضحت دراسة (Defond et al ,2005) أنه وفقا لمتطلبات قانون SOX فإنه يجب على المؤسسات العامة الإفصاح عن ما إذا كان أعضاء لجنة المراجعة لديهم خبرة مالية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود ردود فعل إيجابية داخل السوق نتيجة تعيين أعضاء داخل لجنة المراجعة من ذوي الخبرة في مجال المحاسبة المالية.

[1] حازم محفوظ نويجي، المرجع سبق ذكره، ص ص 150،151.

وأشار (Kam & Li, 2008) إلى ضرورة توافر خاصية الخبرة والمعرفة لأعضاء لجنة المراجعة إن لم يتوفر لها الخبرة اللازمة لأداء مهامها.

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (Aldamen et al ,2012) بأن المعرفة والخبرة المالية للجنة المراجعة تساهم في جودة التقارير المالية وتقييم المخاطر والرقابة عليها ورفع التقارير المالية بشكل أفضل، مما يؤدي إلى زيادة الأداء المالي للمؤسسات وزيادة قيمتها.

مما سبق نخلص إلى اتفاق غالبية الدراسات السابقة على العلاقة الإيجابية بين الكفاءة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة وقيمة المؤسسة.

رابعا: عدد أعضاء لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة.[1]

بشأن العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة فقد توصلت دراسة (Gabriela,2014) إلى أن اجتماعات لجنة المراجعة المتكررة تؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق المساهمين ROE فضلا عن Tobin s Q ، وهذا يتماشى مع نظرية الاعتماد على الموارد التي تتوقع أداء أعلى للمؤسسة مع تواتر أكبر لاجتماعات لجنة المراجعة. واتفقت معها دراسة (Amer et al ;2014) في أن اجتماعات لجنة المراجعة ترتبط إيجابيا مع العائد على حقوق المساهمين ROA، لكنها توصلت لقيم ضئيلة جدا مع العائد على الأصول ROA وTobin s Q، وأضافت دراسة (Kam & Li,2008) أن تواتر اجتماعات لجنة المراجعة يرتبط إيجابيا بإدارة المخاطر.

وفي ذات السياق أوضحت دراسة(Brick & Chadambaran , 2010) أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة وخبرتها يزيد من فعالية الرقابة وهو ما قد يساعد في تحسين الأداء الحالي وزيادة قيمة الفرص الاستثمارية وبالتالي زيادة قيمة المؤسسة.

مما سبق نجد أن هناك اتفاقلغالبية الدراسات السابقة على العلاقة الإيجابية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة.

<u>الفرع الثالث: العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة.</u>

تعد لجنة المراجعة من بين الآليات التي تلعب دورا مهما في علاقتها مع التدقيق الخارجي، وتظهر العلاقة بين التدقيق الخارجي و لجنة المراجعة من خلال مسؤولية هذه الأخيرة اتجاه التدقيق الخارجي، إذ من بين مسؤولياتها في الإشراف على التدقيق الخارجي، حيث يجب أن تقرر ما إذا كان المدققين الخارجيين عندهم القابلية والالتزام في تحديد الخطر الخاص بإعداد التقارير المالية، ومدى قدرة الاعتماد على المدققين

[1] د.حازم محفوظ نويجي، المرجع سبق ذكره، ص 152.

الخارجين من خلال صدقها وصراحتها في تقدير العمليات التنظيمية والمهارات والمواقف المتعلقة بإعداد التقارير. فعلاقة بين لجنة التدقيق الخارجية تكاملية، وذالك من خلال الاستفادة التي تحصل عليها لجنة المراجعة من المدقق الخارجي، وذالك حينما تكون قادرة على استخدام المعلومات التي تم جمعها عن طريق المدققين الخارجيين في تقييم ضوابط الرقابة الداخلية للمؤسسة، وأداء الإدارة، وفعالية المدقق الداخلي، وأثر كل ذالك على وجود إمكانية الاعتماد على القوائم المالية، إضافة إلى ذالك فإن التكامل بينهما يعني وجود نظام قوي للرقابة الداخلية.[1]

و مما سبق نجد أن غالبية الدراسات تتفق على العلاقة التكاملية بين المدقق الخارجي الذي يتولى مهة المراجعة الخارجية و لجنة المراجعة، كما اتفقت أغلب الدراسة أن العلاقة إيجابية بين خصائص لجنة المراجعة وقيمة المؤسسة، بالتالي فإن هذا التكامل مع لجنة المراجعة و المدقق الخارجي يؤدي إلى رفع قيمة المؤسسة.

المطلب الثالث: أثر خصائص المراجعة الخارجية على قيمة المؤسسة.

ترتبط أهمية المراجع الخارجي بنوعية الخدمات التي يقدمها لكافة مستخدمي القوائم المالية وذالك وفقا لمعايير المراجعة الخارجية، وبكافة المسؤوليات المتعلقة بمهامه، كما يتوقعون منه الكشف عن الأخطاء الجوهرية اكتشاف الغش في القوائم المالية بما يخدم أداء المؤسسة وقيمتها.

نوضح من خلال هذا المطلب أثر خصائص المراجع الخارجي على قيمة المؤسسة.

الفرع الأول: مدة التدقيق وقيمة المؤسسة.[2]

تشير مدة التدقيق إلى فترة التدقيق التي أمضى فيها المدقق الخارجي لتقديم خدمة التدقيق للعميل، يجادل عدد من الأكاديميين والممارسين بأنه كلما طالت مدة تقديم المدقق الخارجي الخدمة للعميل زادت تهديدات الاستقلال، في المقابل يجادل المعارضون بأن فترت التدقيق الأقصر تتطلب تكاليف أكبر لتطبيق إجراءات تدقيق معقدة في وقت محدود للغاية، لذالك فإن رسوم التدقيق ستكون أعلى.

يكشف Chen et al.(2008) أن الحكومة وهيئة وضع المعايير قلقون للغاية بشأن فترة المراجعة طويلة الأجل إلى علاقة وثيقة بين المدقق والإدارة (ما يسمى بتهديد الألفة)، لذالك من المحتمل أن تقلل فترة التدقيق طويلة الأجل من استقلالية المدقق مما يؤدي إلى انخفاض جودة التدقيق وقيمة العميل، في المقابل وجد كل من جونسون وكورانا ورينولدز(2002) تميل فترة التدقيق الأقصر إلى أن تؤدي إلى جودة تقرير مالي أسوء من فترة التدقيق الأطول.

---

[1] ليلى ريمة هيدوب، **المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات– دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار**–رسالة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2012/2011، ص 62.

[2] put Agus Ardiana , reference has mentioned before , p3.

كلما طالت مدة قيام المدقق الخارجي بتقديم خدمات التدقيق للعميل أو المؤسسة، انخفضت قيمة المؤسسة كما تنعكس في الاستجابة السلبية للسوق من المحتمل أن تؤدي فترة التدقيق طويلة الأجل إلى تغيير العلاقة بين المدقق والعميل من العلاقة المهنية إلى العلاقة الشبيهة بالأسرة . لاحقا سيهدد بشدة استقلالية المدقق على الرغم من أن التحليل الإحصائي يكشف أنه كلما طالت مدة التدقيق انخفضت قيمة العميل لا يتبع ذالك بالضرورة أن المدقق يمكنه فقط تقديم خدمة التدقيق للعميل في وقت واحد. تسمح اللوائح التنظيمية في أندونسيا صراحة لشركات التدقيق بتقديم خدمة التدقيق للعميل لمدة أقصاها ست سنوات متتالية. قد يصبح هذا التناوب الإلزامي حلا لضمان الحفاظ على العلاقة المهنية بين المدقق والعميل، وتنفيذ القانون هو مفتاح النجاح لتمكين هذه اللائحة تعمل بشكل صحيح.

الفرع الثاني: حجم شركة التدقيق وقيمة المؤسسة.[1]

يظهر عدد من الدراسات في جودة التدقيق وسمعة المدقق(تم تمثيلها من خلال حجم المدقق أو اسم العلامة التجارية للمراجع) أن مدققي العلامات التجارية يميلون إلى امتلاك قوة مراقبة أعلى تمكنهم من إنتاج معلومات بجودة ومصداقية أعلى ومع ذالك وجد Cheng و(2010) Richelet أن المستثمرين يستجيبون بشكل إيجابي لقرار المؤسسة بتغيير مدقق حساباتها من مؤسسة تدقيق كبيرة إلى مؤسسة تدقيق صغيرة.

يجادل كورانا ورامان (2004) بأن القدرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية هي وظيفة كفاءة المدقق في حين أن الميل إلى الكشف عن الأخطاء الجوهرية هو وظيفة استقلالية المدقق، يميل مستوى كفاءة المدققين إلى التباين حسب كل مؤسسة تدقيق، وتنفق العديد من مؤسسات التدقيق المزيد من المال والوقت للتدريب والتعليم الرسمي لمراجعيها بالتالي يتمتع المدققين بقدرات أكبر، وفي الوقت نفسه يختلف مستوى الاستقلال أيضا عبر مؤسسات التدقيق.يدعم De Angelo (1981) هذا الرأي ويجادل بأن المؤسسات غير الكبيرة لديها حوافز أكبر لعدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية من أجل الاحتفاظ بالعملاء والحفاظ على علاقة جيدة معهم، وشركات التدقيق الكبيرة لديها حوافز اقل لأن السمعة باهظة الثمن بحيث لا يمكن التضحية بها تميل شركات التدقيق الكبيرة غلى عدم الاعتماد حقا على عميل معين.

ولقد اختبر بيكر وآخرون الفرضية حول سمعة مؤسسة التدقيق الكبيرة ولقد اختبروا ما إذا كانوا عملاء سابقين لشركات تدقيق كبيرة يشاركون في ممارسات إدارة الأرباح أقل أم لا، وتم قياس إدارة الأرباح بواسطة نموذج جونز المقطعي 1991، باستخدام 10379عينة من من العملاء السابقين لمؤسسات مراجعة الحسابات الكبرى و 2179 عينة من العملاء السابقين لمؤسسات تدقيق غير الكبيرة في الولايات المتحدة وجدو أن متوسط الاستحقاقات التقديرية أقل بنسة 1.5 إلى 2.1 في المائة للعملاء السابقين لمؤسسات التدقيق الكبرى، تشير النتائج إلى أن شركات التدقيق الكبرى أكثر تحفظا، فرانسس وكريشان (1998)

[1] put Agus Ardiana , reference has mentioned before , p4.

يدعمان بيكر أن الزيادة في الإيرادات التراكمية تميل إلى أن تؤدي إلى مشاكل قانونية بحيث تميل مؤسسات التدقيق الكبرى إلى اختيار العملاء ذوي الإيرادات المتراكمة الأقل لتجنب المشاكل القانونية والسمعة السيئة.

تميل المؤسسات التي تخضع للتدقيق من قبل مؤسسات التدقيق الكبرى إلى إظهار قيمة أكبر، يرى السوق أن مؤسسات التدقيق الكبيرة تتمتع بقدرة و إمكانيات أكبر في زيادة موثوقية المعلومات الخاصة بالبيانات المالية للعميل، وبالتالي يستجيب السوق لهذا الأمر بشكل إيجابي وبالتالي يزيد من قيمة المؤسسة.

على الرغم من أن التحليل الإحصائي يظهر أن الشركات التي تخضع للتدقيق من قبل مؤسسات التدقيق الكبرى تميل إلى إظهار قيمة أكبر لأن مؤسسات التدقيق الكبيرة التي تميل إلى امتلاك قدرة كبيرة لزيادة موثوقية للمعلومات، إلا أنه لا يتبع ذالك بالضرورة أن مؤسسات التدقيق غير الكبيرة غير قادرة على إنتاج معلومات موثوقية على الإطلاق، ومع ذالك فإن تحسين صورتها وقدرتها وإمكانياتها من أجل زيادة مزاياها التنافسية حتى تتمكن من التنافس مع شركات تدقيق ذات الأسماء التجارية يعد تحديا كبيرا لشركات التدقيق غير الكبيرة.

الفرع الثالث: رأي المراجعة وقيمة المؤسسة.[1]

يشير رأي المراجعة إلى رأي مراجع الحسابات (الخارجي) حول عدالة البيانات المالية التي أعدتها الإدارة،الرأي الغير متحفظ هو الرأي الأكثر توقعا من قبل جميع العملاء لأن هذا الرأي يؤكد أن البيانات المالية التي أعدتها الإدارة لا تحتوي على الأخطاء جوهرية وتتوافق مع معايير المحاسبية.على النقيض من ذالك، لا يتم إبداء أي رأي من قبل المدقق عندما يقرر المدقق أنهم ليسوا مستقلين في مهمة المراجعة، وأن هناك تضاربا في المصالح بين المدقق والعميل، و قيود كبيرة في نطاق المراجعة، وكذلك قدر كبير من عدم اليقين وهناك شك كبير حول عمل العميل أو الاستمرارية.

تميل المؤسسات التي تتمتع بياناتها المالية المدققة برأي تدقيق غير متحفظ إلى أن يكون لها قيمة أكبر.وذالك لأن رأي التدقيق غير المشروط هو المستوى الأكثر إيجابية وأقوى لرأي التدقيق الذي يزيد من استجابة السوق والثقة فيه بحيث تكون قيمة المؤسسة إيجابيا أيضا حتى هذه اللحظة من الممكن للشركات المدرجة أن تحصل على رأي تدقيق بخلاف الرأي غير المتحفظ ، وهذا يعني أن هناك تسامحا مع وجود البيانات المالية المعدة من قبل إدارات الشركات المدرجة . من المتوقع في المستقبل أن تكون هناك لائحة صارمة ونافذة بشان معايير رأي المراجعة للإدراج المستمر في البورصة بمعنى آخر لا يوجد تسامح على الإطلاق مع المؤسسات التي لديها رأي تدقيق بخلاف الرأي غير المتحفظ لتكون قادرة على تداول أسهمها علنا في السوق، الغرض الرئيسي من هذه اللائحة المقترحة هو تعزيز الحوكمة الرشيدة التي يجب على الإدارات إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية.

[1] put Agus Ardiana , reference has mentioned before , p4,5.

خلاصة:

أهم ما تصبو إليه المؤسسة هو السعي وراء تعظيم قيمتها، والتي هي مرهونة بقدرتها على تحقيق تراكم الثروة الذي يقاس بمدى خلق القيمة، مما يحتم عليها ضرورة التقييم سواء للمؤسسة ككل أو لفروعها أو لوحداتها، حيث تأثر عملية المراجعة الخارجية ذات الجودة العالية على قيمة المؤسسة إذ يقوم المراجع الخارجي بمراجعة بنود هذه المعلومات أو القوائم وما تتضمنه من حسابات فحصا دقيقا وتحليلا موضوعيا مرفوقا بالبراهين والإثباتات المبررة من أجل إضفاء المصداقية عليها وهو ما يحدد مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة واستمرارها والطريق لتعظيم قيمتها.

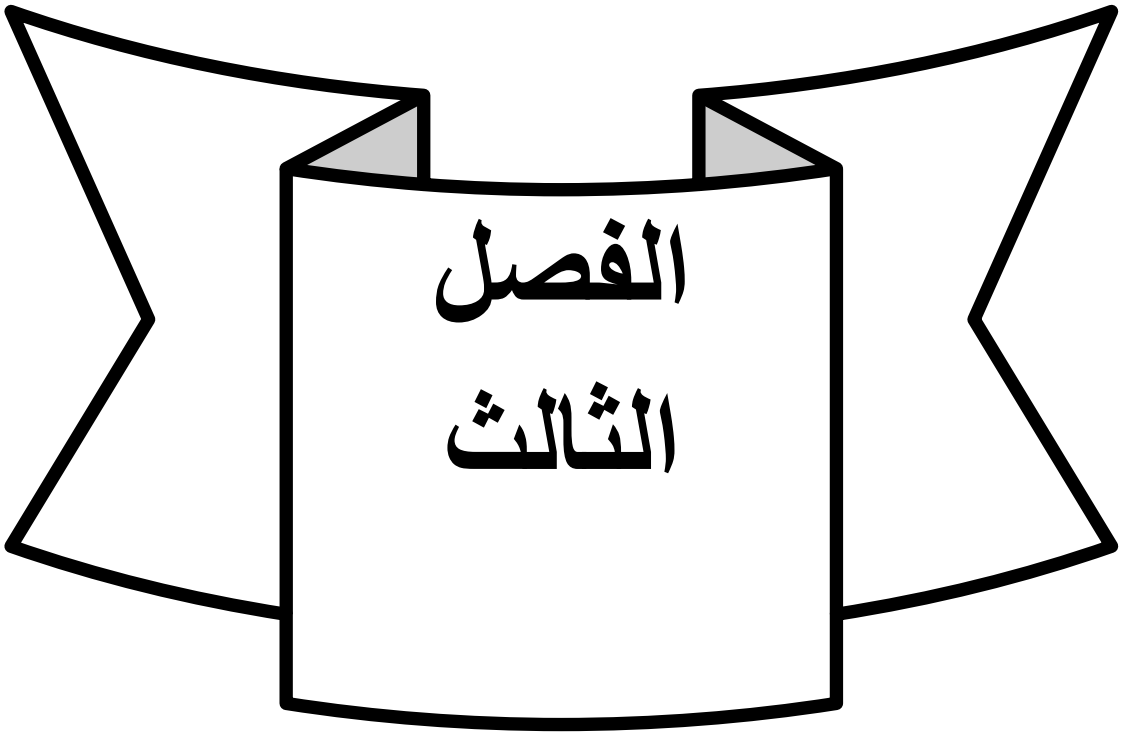
الفصل
الثالث

تمهيد:

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، حيث أن عملية التنظير قد عرفت تطورا كبير فإنه أصبح أكثر أهمية تطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها، لذلك فالهدف من الدراسة الميدانية التعرف على أثر المراجعة الخارجية على قيمة المؤسسة، من خلال توجيه الاستبيان نحوعينة الدراسة التي تتمثل في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين.

وسنتطرق فبي هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛**
- **المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات.**

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سيتم إيضاح الجانب التنظيمي للدراسة الميدانية، حيث يتم التطرق لتخطيط وتصميم أداة الدراسة،لننتقل بعدها لإبراز أساليب المعالجة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة وأخير إجراء إختبار لأداء الدراسة للتأكد من مدى صدقها وثباتها.

المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداة الدراسة

سنتطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة بالأضافة إلى نوع الأداة التي استخدمت في جمع البيانات وكذاالمحاور التي تغطيها.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

❖ **مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، الذين يشكلون أصحاب مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، حيث تم إدخال الخبراء المحاسبين كونهم يعدونبالضرورة محافظي حسابات، ونظرا لصغر حجم مجتع الدراسة في ولاية ميلة تم اللجوء إلى ولايات أخرى مجاورة، حتى تكون هذه الدراسة شاملة نوعا ما وذات مصداقية أكبر ويمكن الحكم من خلالها على موضوع الدراسة.

❖ **عينةالدراسة:**

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (67) استمارة لكن لم يتم استرجاع سوى (55) منها، وبذلك تشكلت عينة الدراسة من (55) محافظ حسابات وخبير محاسبي، والجدول الموالي يوضح الاستبيانات الموزعة عللى مجتمع الدراسة:

جدول رقم (03): الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الإستبانات المسترجعة	55	%82.09
الاستبانات غير مسترجعة	12	%17.91
الاستبانات الكلية	67	%100

المصدر: إعداد الطالبتين.

2- أداة الدراسة:

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العلمية ثم الاستعانة بالاستبانة **(انظر الملحق رقم1)** كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

- **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويشمل الجنس، العمر، الوظيفة، الخبرة المهنية والمؤهل العلمي.
- **القسم الثاني:** يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة، وتم تقسيمه لثلاث محاور كالتالي:

- **المحورالأول:** يناقش **الإطار النظري للمراجعة الخارجية** ويتكون من أربعة فروع و (24) فقرة.
- **المحور الثاني:** يناقش **الإطار النظري لقيمة المؤسسة** ويتكون من فرع واحد و(13) فقرة.

وقد صمم الإستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي والموزع درجاته كما يلي:

الجدول رقم(04) : توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها إجابات محددة.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة ثم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (STATISTICAL PACKAHGE FOR SOCIAL SCIENCES)، والذي يرمز له اختصارا(SPSS)، وهوبرنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات،المتوسطات والانحرافات المعيارية... الخ، وضمنالإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الإحادي...إلأخ. وفي إطار الدراسة كمنا باستخدام الأساليب (التقنيات) التالية:

1- المدى:قمنا بحساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت الخماسي (5-1=4)، حيث تمثل 5 عدد الفئات، ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

وهكذا يصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

طول الفئة = المدى / عدد الفئات

5/4=

0.8=

الجدول رقم(05): جدول التوزيع لسلم ليكارت

الفئة	]1.80-1]	]2.60-1.80]	]3.40-2.60]	]4.20-3.40]	]5-4.20]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفظ جدا	منخفظ	متوسط	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2- **النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي**:يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لاغراض مرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

3- **ألفا كرونباخ(Crambach Alpha)**:لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- **الإنحراف المعياري**: يعتبر من أكثر مقاييس التشتت أهمية لأنه مفهوم جبري محدد بدقة ومن أقواها حساسية أثرها شيوعا، والفكرة الأساسية له هي أنه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الإنحراف المتوسط نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية، وذلك بتربيع الإنحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\alpha = \sqrt{\frac{\sum ni(xi-x)^2}{N}}$$

5- **معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation Coeffient)**: لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، وتم استخدامه كذلك في حساب نماذج الانحدار.

6- **إختبار التوزيع الطبيعي**: لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أو لا.

المطلب الثالث: إختبار أداة الدراسة

سيتم دراسة الصدق الظاهري والبنائي لأداة الدراسة(الإستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

أولا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

يقصد بصدق أداة الدراسة "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

1-الصدق لظاهري للأداة (صدق المحكمين)

تم عرض الاستبيان على مجموعةمن المحكمين تألفت من (03) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير بجامعة عبد الحفيظ باالوصوف بميلة. وقد تم إجراء التصحيحات والتعديلات الازمة بناءا على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للإستبيان.

2-الصدق الداخلي لفقرت الإستبانة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأهداف الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة(67)، وقد قمن بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط **(انظر الملحق رقم 03)** بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له كالتالي:

1- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:الإطار النظري للمراجعة الخارجية

أ- الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط المراجعة)

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (06): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(قبول المهمة وتخطيط عممية المراجعة)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة	0.698	0.000
2	يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب.	0.737	0.000
3	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الأعمال السابقة.	0.716	0.000
4	يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام المؤسسة.	0.591	0.000
5	يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للمؤسسة.	0.556	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من االجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05،كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

ب- الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (07): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية .	0.619	0.000
2	يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.	0.652	0.000
3	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام.	0.640	0.000
4	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية.	0.761	0.000
5	المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية .	0.667	0.000
6	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.	0.667	0.000
7	المراجع الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.629	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (08): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة الحسابات .	0.572	0.000
2	يلجأ المراجع الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.	0.546	0.000
3	يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.	0.561	0.000
4	يقوم المراجع الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.	0.568	0.000
5	يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية.	0.539	0.000
6	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية.	0.494	0.000
7	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة الحسابية.	0.59	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثالث والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (09): الصدق الداخليي لفقرات الفرع الرابع (إعداد التقرير)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى توافق القوائم المالية محل المراجعة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0.623	0.000
2	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0.700	0.000
3	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بالإفصاح الكافي.	0.744	0.000
4	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بإبداء رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة.	0.733	0.000
5	يلتزم المراجع الخارجي في حالة امتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.	0.793	0.000

المصدر: منإعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثالث هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لجميع فروع المحور الأول:**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فرع من فروع المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (10): معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الأول والمعدل الكلي للفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة)	0.774	0.000
2	الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)	0.914	0.000
3	الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات)	0.917	0.000
4	الفرع الرابع (إعداد التقرير)	0.860	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدولأعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من 0.05، كما أن معاملات الإرتباط بين متوسط كل فرع والمتوسط الكلي للمحور هي قيم موجبة مما يدل على أن الفروع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الإطار النظري لقيمة المؤسسة**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم(11): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تملك مبيعات المؤسسة قدرة على توليد هامش ربح مرتفع.	0.644	0.000
2	تحقق المؤسسة دخل عالي على إجمالي الأصول المستثمرة.	0.755	0.000
3	تحقق المؤسسة أرباح من الأنشطة التي تمارسها.	0.467	0.000
4	تعتمد المؤسسة على معيار القيمة الاقتصادية المضافة	0.535	0.000
5	تحقق المؤسسة معدلات نمو في نسب السيولة	0.548	0.000
6	تحرص المؤسسة على الاهتمام بالعوامل التي تزيد من سيولتها	0.656	0.000
7	تملك المؤسسة قدرة كبيرة على تسديد التزاماتها عند الاستحقاق	0.700	0.000
8	تتميز التدفقات النقدية للمؤسسة بالتذبذب (الارتفاع والانخفاض)	0.609	0.000
9	تحقق المؤسسة تدفقات نقدية سريعة من أنشطتها	0.558	0.000
10	تسعى الإدارة إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق عوائد حقيقة	0.689	0.000
11	تسعى المؤسسة للموازنة بين العائد المالي وحدوث نتائج غير مرغوبة	0.668	0.000
12	تتخذ المؤسسة إجراءات فاعلة لتحقيق أعلى مستوى للقيمة المولدة من المستوى المتاح من الموارد	0.611	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لجميع محاور الدراسة:**

يعتبر الصدق الداخلي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس ظمدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة والجدول التالي يبين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقراتالاستبانة:

الجدول رقم (12): معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاورالدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

الرقم	المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المحور الأول	0.946	0
2	المحور الثاني	0.862	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من 0.05، كما أن معاملات الإرتباط بين كل محور والمعدل الكلي للإستبانة هي قيم موجبة مما يدل عى أن المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات الاستبيان تم قياس معامل "ألفا كرونباخ" **(انظرالملحق رقم4)** والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقترب من الصفر كان الثبات منخفضا، والنسبة المقبولة إحصائيا هي 0.6 ووضح الجدول الموالي معاملات الثبات:

الجدول (13): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

محاور الاستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	24	0.894
المحور الثاني	12	0.85
معدل الثبات العام	36	0.921

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.6، وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبانة، وبالتالي قابلة للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات

نرمي من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الخصائص الشخصية و الوظيفية ظلأفراد عينة الدراسة، وستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي يتم الوصول إليها من خلال تحليل فقراتها.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يتضمن القسم الأول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية، وسيتم التطرق لها وتحليلها.**(انظر الملحق رقم 5)**

أولا: الجنس

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس مع توضيح النسب المئوية:

الجدول رقم(14): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	31	56.4
أنثى	24	43.6
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائجSPSS.

الشكل رقم (02): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس

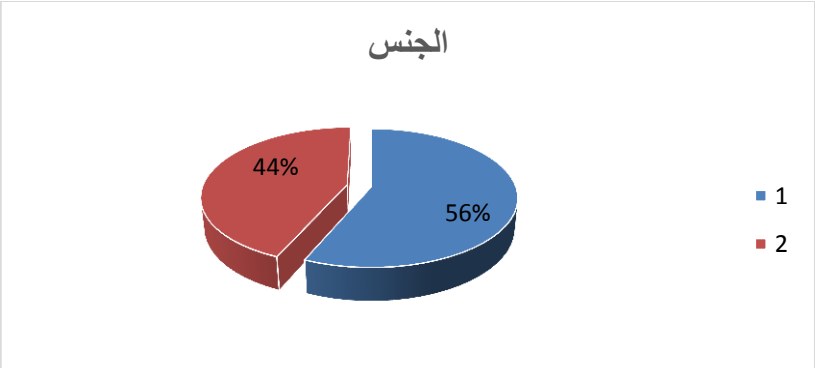

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 54.6% من عينة الدراسة جنسهم "ذكر" و43.6% من عينة الدراسة جنسهم "أنثى" مما يشير أن أغلبة المستجيبين على الاستبانة كلهم من جنس ذكر.

ثانيا: العمر

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات العمر مع توضيح النسب المئوية:

الجدول رقم(15): توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 35 سنة	6	10.9
من 35 إلى 40 سنة	9	16.4
من 40 إلى 45 سنة	18	32.7
اكبر من 45 سنة	22	40
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

الشكل(03): نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

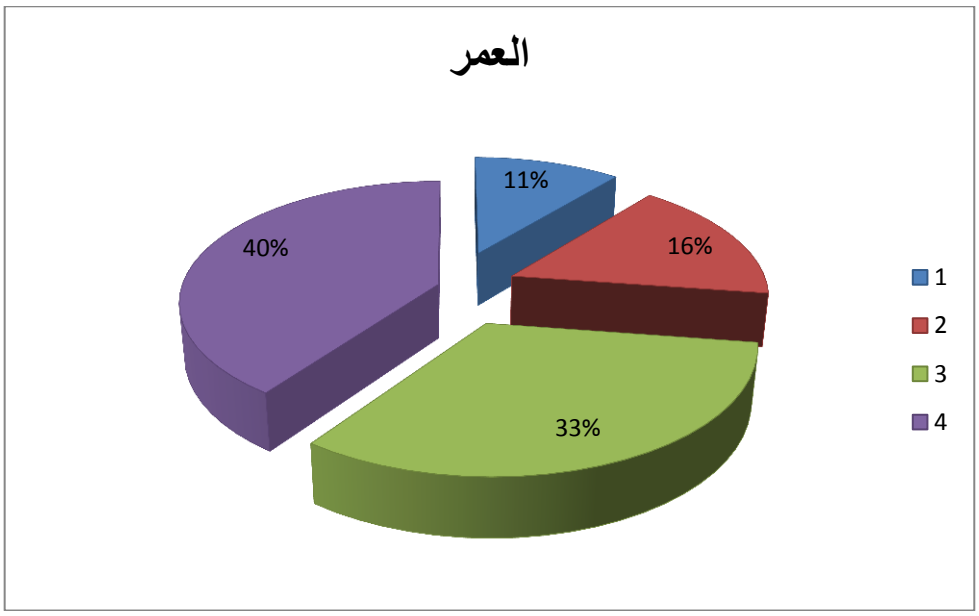

المصدر: منإعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج EXCEL.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر فئة عمرية لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين هي التي تنتمي إلى المجال من أكبر من 45 سنة، بتكرار مقداره 22 فردا وبنسبة مئوية 40% تليها الفئة التي تنتمي إلى المجال

من 40إلى45 سنة بتكرار مقداره 18 فردا ونسبة مئوية 32.7%، ثم الفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال من 35 إلى 40 سنة، بتكرارمقداره 09 فردا ونسبة مئوية 16.4%، آخر مرتبة كانت للفئة المرية أكبر من أقل من 35 سنة، بتكرار مقداره06 فردا ونسبة مئوية 10.9%

ثالثا: الوظيفة الحالية

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة مع توضيح النسب المئوية:

الجدول (16): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المؤوية
محافظ حسابات	22	40
خبير محاسبي	33	60
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

الشكل رقم(04): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

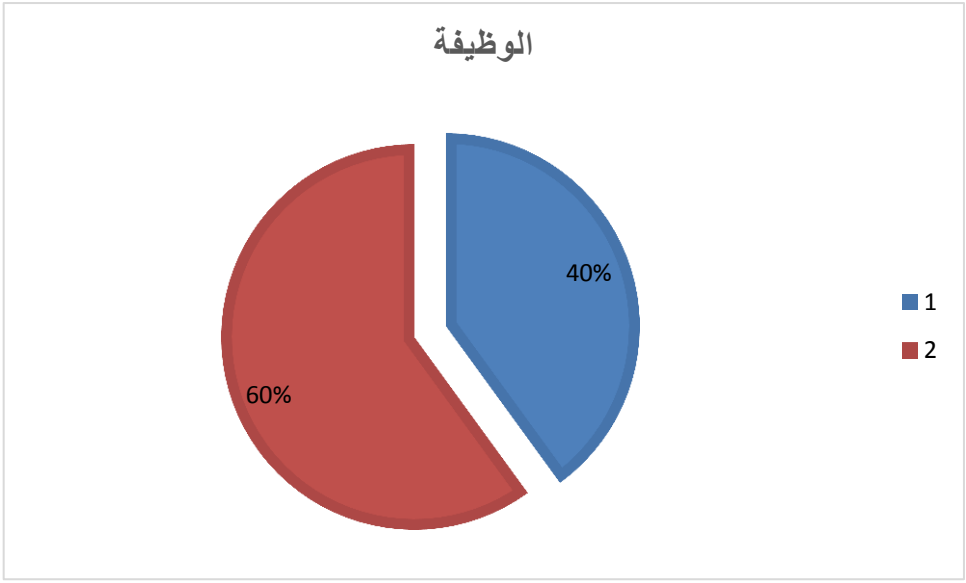

المصدر: من إعدادالطالبتين بالإعتماد على نتائج EXCEL.

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة يتمثلون في محافظي الحسابات إذ بلغ عددهم 22 فردا بنسبة مئوية 40%، ثم خبراء المحاسبة إذ بلغ عددهم 33 أفراد بنسبة مئوية60%.

رابعا: المؤهل العلمي

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي مع توضيح النسب المئوية:

الجدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المؤوية
ليسانس	15	27.3
ماستر	20	36.4
دكتوراه	5	9.1
شهادة مهنية	15	27.3
المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج EXCEl.

الشكل(05): نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

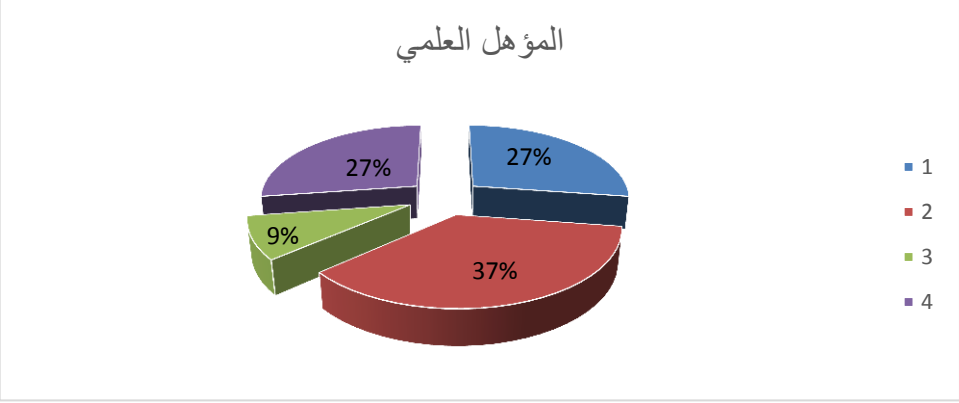

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج EXCEL.

يتضح من الجدول أعلاه ان أغلبية أفراد العينة حاصلين على شهادة الماستر إذ بلغ عددهم 20 فردا بنسبة36.4%، يليهم في المرتبة الثانية الحاصلين على شهادة ليسانس والشهادة المهنية إذ بلغ عددهم 15 فراد لكل مؤهلبنسبة 27.3%، ثم الحاصلين على شهادة دكتوراه إذ بلغ عددهم 05 أفراد بنسبة 9.1%.

خامسا: الخبرة المهنية

وتشمل على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية:

الجدول رقم (18): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المؤوية
اقل من 5 سنوات	0	0
من 5 الى 10 سنوات	13	23.6
من 10 الى 15 سنة	17	30.9
اكثر من 15 سنة	25	45.5
المجموع	55	100

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد علىنتائج SPSS

الشكل (06): نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

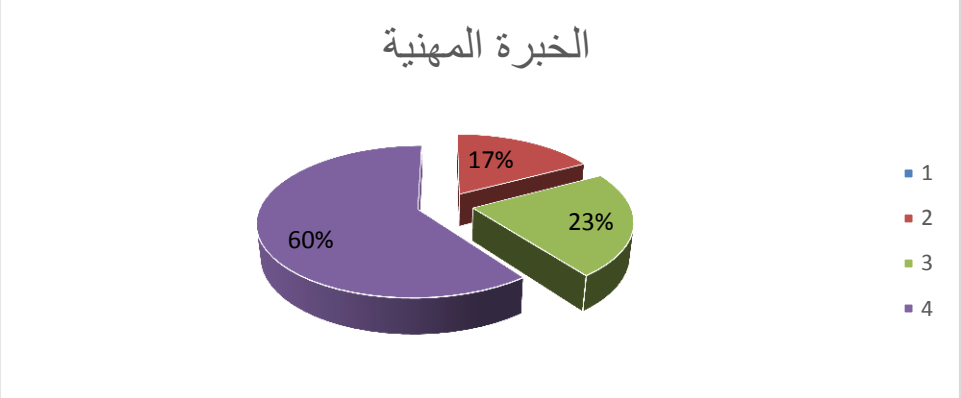

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج EXCEL.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة مدتهااكثر من 15 سنوات، بتكرار 25 فردا بنسبة مئوية45.5%، ثم نجد الفئة من 10 إلى 15 سنة بتكرار 17 أفراد بنسبة مئوية 30.9%، ثم نجد الفئة من 05 الى 10 سنوات بتكرار 13 فرادبنسبة مئوية 23.6%، بينما لم نسجل ولا فرد له اقل من 5 سنوات خبرة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

أولا: إختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كولمجروف 6 سمرنوف" sample k-s")

تشترط معظم الاختبارات العلمية أن يكون التوزيع طبيعيا للبيانات وسنستعرض (اختبار كولمجروف-سمرنوف) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا (انظر الملحق رقم 6)، وهذا من خلال التوزيع الطبيعي الخاص بعينة الدراسة، ويوضح الجدول الموالي نتائج الإختبار:

الجدول رقم (19):إختبار التوزيع الطبيعي

العنوان	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	0.149	0.2000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.2000، وهي أكبر من القيمة المقدرة إحصائيا والتي تساوي 0.05، وهذا يدل على أن البيانات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا.

1- تحليل فقرات المحور الأول: الإطار النظري للمراجعةالخارجية

أ- تحليل فقرات الفرع الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة

يوضح الجدول الموالي المتوسط الحسابي الخاص بفقرات الفرع الأول من المحور الأول من الإستبانة:

الجدول رقم (20): تحليل فقرات الفرع الأول من المحور الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة)

الرقم	العبارة	راف المعياري	متوس العبارة	أهمية العبارة
1	يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.	0.76189	4.2909	عالية جدا
2	يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب.	0.62925	4.2182	عالية جدا
3	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الأعمال السابقة.	0.66261	4.0727	عالية جدا
4	يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة.	0.62063	4.2000	عالية جدا
5	يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة.	0.54433	4.0000	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.2909، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5[أي يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.2182، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5[

أي يقوم المرجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزو مهامهم في الوقت المناسب.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0727، وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.2[أي يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام المحاسبي والإطلاع علىنتائج الأعمال السابقة.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4.20، وهي تنتمي إلى المجال [4.20–5[اي يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لممختلف فروع وأقسام الشركة.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4، وهي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة.

ب- تحليل فقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يوضح الجدول الموالي المتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثاني من المحور الأول من الإستبيانة:

الجدول رقم (21): تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الأول (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	متوسط العبارة	أهمية العبارة
1	يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.	0.62872	4.2909	عالية جدا
2	يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.	0.87502	3.8909	عالية
3	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام.	0.55838	4.0545	عالية
4	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب القائمة التدكيرية.	0.62118	4.1455	عالية
5	لمراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.65030	4.1455	عالية
6	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.	0.89028	3.8000	عالية
7	المراجع الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.81319	3.9273	عالية

المصدر: **من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.2909، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5[أي يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.8909، وهي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.

الفقرة رقم 03:قيمة المتوسط الحسابي تساوي4.0545، وهي التي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.1455، وهي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي المراجع الخارجي لا يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.1455، وهي تنمي إلى المجال [3.4–4.2[أي أن المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الفقرة رقم 06:قيمة المتوسط الحسابي تساوي3.80، وهي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي المراجع الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.

الفقرة رقم 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9273، وهي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي المراجع يستخدم قائمة الإستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ج- تحليل فقرات الفرع الثالث: جمع أدلة الإثبات

يوضح الجدول الموالي نتائج المتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثالث من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم(22): تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الأول (جمع أدلة الإثبات)

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	متوسط العبارة	أهمية العبارة
1	يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.	0.70687	4.0182	عالية
2	يلجأ المراجع الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.	0.55838	4.1455	عالية
3	يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.	0.76189	3.8909	عالية
4	يقوم المراجع الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.	0.69000	4.0727	عالية
5	يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية.	0.84487	3.9091	عالية
6	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية.	0.76893	3.7636	عالية
7	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة الحسابية.	0.91121	3.8545	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم1: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4.0182، وهي تنتمي إلى المجال[3.4−4.2[أي يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.

الفقرة رقم 02:قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.1455، وهي تنتمي إلى المجال [3.4−4.2[أي يلجأ المراجع الخارج إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.

الفقرة رقم 03:قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.8909، وهي تنتمي إلى المجال[3.4−4.2[أي يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0727، وهي تنتمي إلى المجال[3.4−4.2[أي يقوم المراجع الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.

الفقرة رقم 05:قيمة المتوسط الحسابي تساوي3.9091، وهي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة مع القيود الإفتتاحية للسنة الحالية.

الفقرة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7636، وهي تنتمي إلى المجال[3.4–4.2[أي يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية.

الفقرة رقم 07:قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.8545، وهي تنتمي إلى المجال[3.4–4.2[أي يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة الحسابية.

د- تحليل فقرات الفرع الرابع: إعداد التقرير.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار المتوسط الحسابي الخاصة الفرع الرابع من المحور الأول من الإستبانة:

الجدول رقم (23): تحليل فقرات الفرع الرابع من الأول (إعداد التقرير)

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	متوسط العبارة	أهمية العبارة
1	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى توافق القوائم المالية محل المراجعة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0.75567	4.0545	عالية
2	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0.82756	3.6182	عالية
3	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بالإفصاح الكافي.	0.70687	3.9818	عالية
4	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بإبداء رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة.	0.80904	3.7091	عالية
5	يلتزم المراجع الخارجي في حالة امتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.	0.91084	3.8000	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0545، وهي تنتمي إلى المجال[3.4–4.2[أي تقرير المراجع الخارجي قد يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.6182، وهي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي تقرير المراجع الخارجي على ملحقات كافية وكامل لإعلام المستخدم.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9818، وهي تنتمي إلى المجال [3.4–4.2[أي يحتوي تقريرالمراجع الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة واحدة.

الفقرة رقم 04:قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7091، وهي تنتمي إلى المجال[3.4–4.2[أي تتضمن تقارير المراجع الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق مبادئ المحاسبة.

الفقرة رقم 05:قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.8، وهي تنتمي إلى المجال[3.4–4.2[أييلتزم المراجع الخارجي في حالة امتناع عن إبداء الراي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الإسباب التي أدت الى ذلك.

2- تحليل فقرات المحور الثاني: قيمة المؤسسة.

يوضح الجدول الموالي نتائج إختبار المتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الثاني من الإستبانة:

الجدول رقم(24): تحليل فقرات المحور الثاني (قيمة المؤسسة)

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	متوسط العبارة	أهمية العبارة
1	تملك مبيعات المؤسسة قدرة على توليد هامش ربح مرتفع.	0.94031	3.3091	متوسط
2	تحقق المؤسسة دخل عالي على إجمالي الأصول المستثمرة.	0.74536	4.0000	عالية
3	تحقق المؤسسة أرباح من الأنشطة التي تمارسها.	0.68017	4.0182	عالية
4	تعتمد المؤسسة على معيار القيمة الاقتصادية المضافة	0.70113	4.0909	عالية
5	تحقق المؤسسة معدلات نمو في نسب السيولة	0.78410	3.6000	عالية
6	تحرص المؤسسة على الاهتمام بالعوامل التي تزيد من سيولتها	0.82143	3.6545	عالية
7	تملك المؤسسة قدرة كبيرة على تسديد التزاماتها عند الاستحقاق	.67420	3.9091	عالية
8	تتميز التدفقات النقدية للمؤسسة بالتذبذب (الارتفاع والانخفاض)	1.00838	3.7273	عالية
9	تحقق المؤسسة تدفقات نقدية سريعة من أنشطتها	0.97026	3.8545	عالية
10	تسعى الإدارة إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق عوائد حقيقة	0.75076	3.7455	عالية
11	تسعى المؤسسة للموازنة بين العائد المالي وحدوث نتائج غير مرغوبة	0.97787	3.4545	عالية
12	تتخذ المؤسسة إجراءات فاعلة لتحقيق أعلى مستوى للقيمة المولدة من المستوى المتاح من الموارد	0.80193	3.6364	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.3091، وهي تنتمي إلى المجال[3.4–2.6] أي تملك مبيعات المؤسسة قدرة على توليد هامش ربح مرتفع.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4، وهي تنتمي المجال [4.2–3.4] أي تحقق المؤسسة دخل عالي على إجمالي الأصول المستثمرة.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0182، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4] أي تحقق المؤسسة أرباح من الأنشطة التي تمارسها.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0909، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4] أي تعتمد المؤسسة على معيار القيمة المضافة.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.6، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4] أي تحقق المؤسسة معدلات نمو في نسب السيولة.

الفقرة 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.6545، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4] أي تحرص المؤسسة على العوامل التي تزيد من سيولتها.

الفقرة 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9091، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4] أي تملك المؤسسة قدرة كبيرة على سداد إلتزاماتها عند الإستحقاق.

الفقرة 08: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7273، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4] أي تتميز التدفقات النقدية للمؤسسة بالتذبذب (الإرتفاع والإنخفاظ).

الفقرة 09: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.8545، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4] أي تحقق المؤسسة تدفقات سريعة من أنشطتها.

الفقرة 10: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7455، وهي تنتمي إلى مجال [4.2–3.4] أي تسعى المؤسسسة إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق عوائد حقيقية.

الفقرة 11:قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.4545، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4 أي تسعى المؤسسة للموازنة بين العائد المالي و حدوث نتائج غير مرغوبة.

الفقرة 12: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.6364، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–3.4 أي تتخذ المؤسسة إجراءات فعالة لتحقيق أعلى مستوى للقيمة المولدة من المستوى المتاح من الموارد.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

نقوم بإخبار الفرضيات باستعمال اختبار الانحدار الخطي وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- ✓ H1: إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبار للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H1).
- ✓ H0: إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبار للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H0).

❖ **اختبار الفرضية الرئيسية:**

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة عند مستوى دلالة 0.05**

H1: توجد علاقة تاثير ذات دلالة إحصائية بين **المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة عند مستوى دلالة 0.05**

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى.

الجدول رقم (25) نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الأولى

المتغير	قيمةT	مستوى الدلالة
المحور الأول	6.225	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 6.255، وهي أكثر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1، : توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة عند مستوى دلالة 0.05**

ويمكن اختبارها في ما يلي:

-اختبارا لفرضية الفرعية الأولى

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة وقيمة المؤسسة.**

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة وقيمة المؤسسة.**

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول رقم (26): نتائج اختبار لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

البعد	قيمة T	مستوى الدلالة
قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة	2.968	0.04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 2.968،وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.04، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1، توجد علاقة تاثير ذات دلالة إحصائية بين **قبول المهمة وتخطيط عممية المراجعة وقيمة المؤسسة**.

-اختبار الفرضية الفرعية الثانية: ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **تقيم نظام الرقابة الداخلية وقيمة المؤسسة.**

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **تقيم نظام الرقابة الداخلية وقيمة المؤسسة.**

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار العينة للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

الجدول رقم (27): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

البعد	قيمة T	مستوى الدلالة
تقييم نظام الرقابة الداخلية	4.183	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 4.183، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1 : توجد علاقة تاثير ذات دلالة إحصائية بين **تقيم نظام الرقابة الداخلية وقيمة المؤسسة.**

-اختبار الفرضية الفرعية الثالث: ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين: **H0**: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **جمع أدلة الإثبات وقيمة المؤسسة.**

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **جمع أدلة الإثبات وقيمة المؤسسة.**

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

البعد	قيمة T	مستوى الدلالة
جمع أدلة الإثبات	7.618	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 7.618، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1، أي توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **جمع أدلة الإثبات وقيمة المؤسسة.**

-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون إعداد التقارير وفق المعايير المتعارف عليها.

H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **إعداد التقرير وقيمة المؤسسة**.

H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **إعداد التقرير وقيمة المؤسسة**.

يوضح الجدول الموالي نتائج الانحدار الخطي للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول رقم (29): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

البعد	قيمة T	مستوى الدلالة
إعداد التقرير	5.042	0.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 5.042، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1، أي أن: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **إعداد التقرير وقيمة المؤسسة**.

خلاصة:

يعد هذا الفصل تكميلا للفصل السابق من خلال التأكد من أن الجانب النظري يتم تطبيقه فعليا ميدانيا، إذ قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان على عينة من حافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وباستعمال البرنامج الإحصائي spss، باستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية تم تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات الموضوعة، حيث تم إثبات:

- ❖ مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة ملزمون بإجراءات المراجعة المقبولة قبولا عاما؛
- ❖ المراجعة الخارجية ترفع من قيمة المؤسسات في العينة محل الدراسية؛
- ❖ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

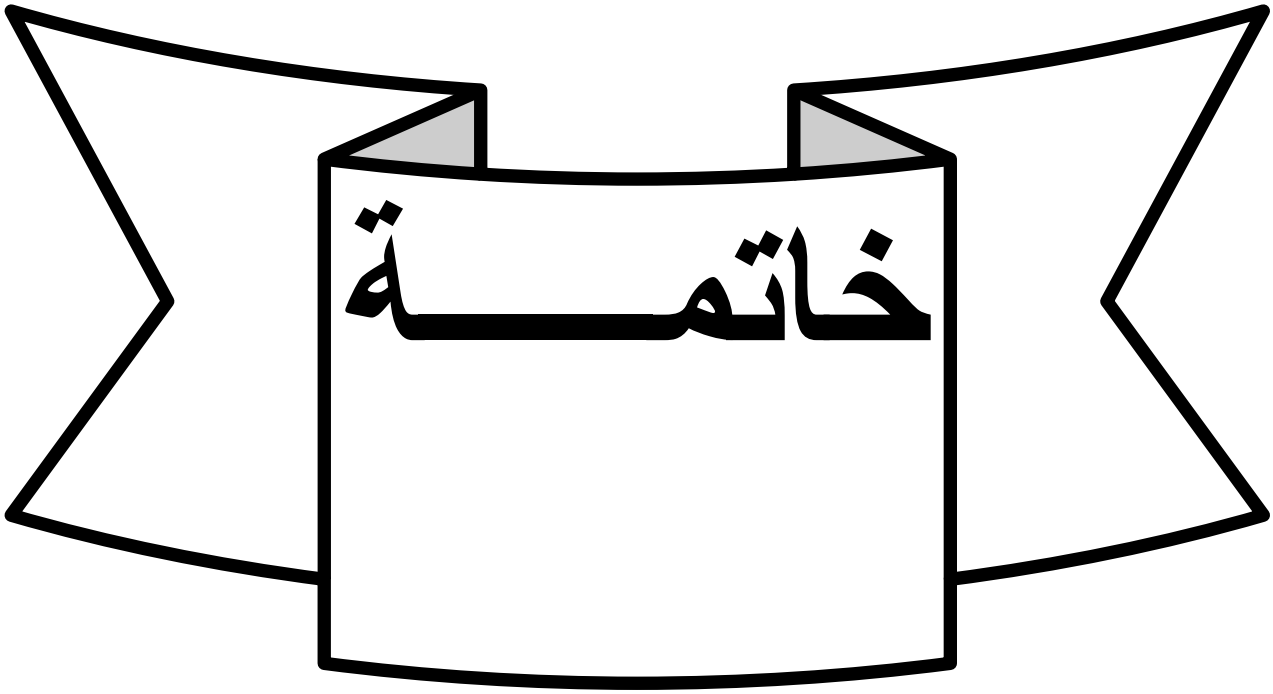
خاتمـــــة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أثر المراجعة الخارجية في رفع قيمة المؤسسة، حاولنا أن نبين إلى أي مدى أن تساهم المراجعة الخارجية في تقديم معلومات ذات مصداقية ومعبرة لوضعية الحقيقية للمؤسسة و الملائمة لاتخاذ القرارات، انطلاقا من الإشكالية المطروحة" أثر المراجعة الخارجية في رفع قيمة المؤسسة" وبعدما تم عرضه في الدراسة النظرية يمكن ذكر نتائج البحث واختبار الفرضيات والتوصيات كما يلي:

نتائج البحث:

1- النتائج النظرية:

- ✓ إن اعتماد نظام متكامل وفعال للرقابة الداخلية في المؤسسة شأنه أن يحمي هذه الأخيرة من الوقوع في الأخطاء؛
- ✓ ترتبط الأهداف المستوحاة من عملية المراجعة ارتباطا وثيقا بمدى قوة وتوفر الأدلة والبراهين للسجلات المحاسبية والوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ استقلالية المراجع الخارجي من العوامل المؤثرة على إيجابيا على جودة المراجعة الخارجية؛
- ✓ تقديم الآراء والاقتراحات من خلال تحليل الحسابات الختامية وتفسير مدلوليتها المالية تحقق مستوى أفضل من ناحية الربحية والسيولة لتحقيق أهداف المؤسسة وتعظيم قيمتها؛
- ✓ تعد لجنة المراجعة من بين الآليات التي تلعب دورا مهما في علاقتها مع التدقيق الخارجي؛
- ✓ العلاقة التكاملية بين المدقق الخارجي الذي يتولى مهمة المراجعة الخارجية و لجنة المراجعة؛
- ✓ مؤسسات التدقيق الكبيرة تتمتع بقدرة و إمكانيات أكبر في زيادة موثوقية المعلومات الخاصة بالبيانات المالية للعميل؛
- ✓ تميل المؤسسات التي تتمتع بياناتها المالية المدققة برأي تدقيق غير متحفظ إلى أن يكون لها قيمة أكبر.

2- النتائج التطبيقية:

- ✓ يقوم المرجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب؛
- ✓ يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام المؤسسة؛
- ✓ يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للمؤسسة؛
- ✓ يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ أي يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام؛
- ✓ المراجع الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي؛
- ✓ المراجع يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية؛

- ✓ يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة الحسابات؛
- ✓ يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات؛
- ✓ تقرير المراجع الخارجي قد يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية؛
- ✓ تتضمن تقارير المراجع الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق مبادئ المحاسبة؛
- ✓ يلتزم المراجع الخارجي في حالة امتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك؛
- ✓ تملك مبيعات المؤسسة قدرة على توليد هامش ربح مرتفع؛
- ✓ تحقق المؤسسة دخل عالي على إجمالي الأصول المستثمرة؛

3-نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وقيمة المؤسسة؛
- ✓ توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية بين قبول المراجع مهمة تخطيط عملية المراجعة و قيمة المؤسسة؛
- ✓ توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية وقيمة المؤسسة؛
- ✓ توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية لقيام المراجع بجمع الأدلة الإثبات وقيمة المؤسسة؛
- ✓ ا توجد علاقة تأثر ذات دلالة إحصائية لقيام المراجع بإعداد التقرير وقيمة المؤسسة.

التوصيات:

نقدم مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ✓ على المراجع الخارجي أن يتحلى بروح المسؤولية والقدرة على التحكم التي تسمح له باللجوء بكل حرية إلى كل الوسائل المتعلقة بالموضوع الذي هو محل المراجعة؛
- ✓ ينبغي أن يكون مراجع الحسابات الخارجي مستقلا تماما عن الجهات المعنية التي يتمكن من خلالها صياغة أحكامه بكل حرية؛
- ✓ يجب أن تكون المراجعة الخارجية شاملة لجميع الوظائف المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة الالتزام من قبل المراجعين الخارجيين بقواعد وأساسيات المهنة لتكون أساسا يتم الاسترشاد به عند إتمام عملية المراجعة الخارجية، ولتساعد على التقليل من المنافسة غيرا لمهنية مما يؤثر على جودة المراجعة الخارجية؛
- ✓ تشجيع الوعي المحاسبي لدى ملاك ومديري المؤسسة الاقتصادية لطبيعة الخدمات التي تمكن المراجع الخارجي من تقديمها.

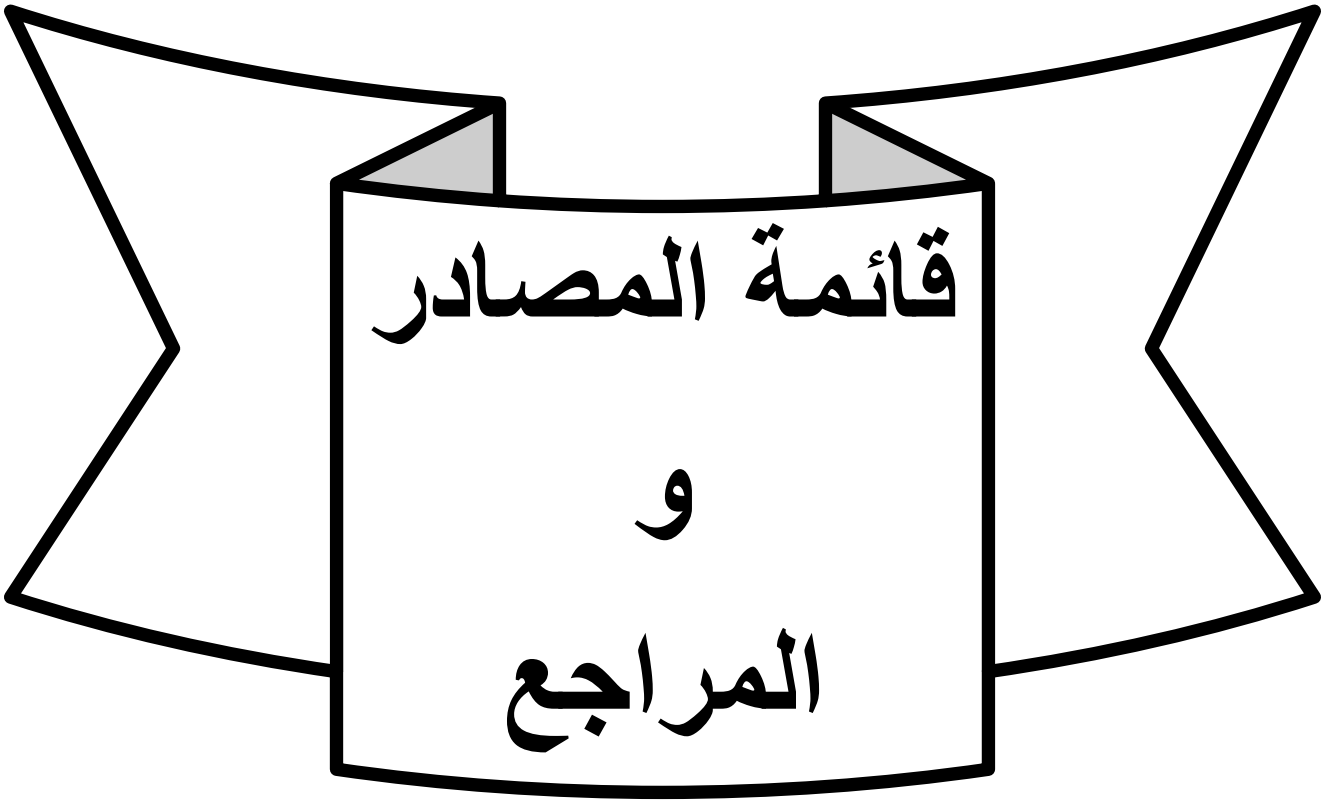
قائمة المصادر
و
المراجع

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أشواق بن قدور، تقييم المؤسسات وفقا لرأس المال غير المادي، (دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013).

2- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، ص287.محمود عزت اللحام وآخرون، الادارة المالية المعاصرة، (دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى2014).

3- منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، 2006، ص287.

4- محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية المتقدمة، (الأردن:اثراء للنشر والتنويع، الطبعة الأولى 2015).

5- محمد التهامي طواهر مسعود صديقيالمراجعة وتدقيق الحسابات، (ديون المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006).

6- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل،(المكتب الجامعي الحديث، 2007).

7- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من انظرية إلى التطبيق، (ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة).

8- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، (المكتب الجامعي الحديث، 2007).

9- محمود عزت اللحام وآخرون، الادارة المالية المعاصرة، (دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى2014).

10- محمد علي ابراهيم العامري، الادارة المالية المتقدمة، (الأردن:اثراء للنشر والتنويع، الطبعة الأولى 2015).

11- محمد التهامي طواهر مسعود صديقيالمراجعة وتدقيق الحسابات، (ديون المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006).

12- مروة مويسي، عجيلة محمد، ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،الجزائر، المجلدالثالث، العدد الأول، جوان 2018.

13- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، (المكتب الجامعي الحديث، 2007).

14- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من انظرية إلى التطبيق، (ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة).

15-سعود كايد، تدقيق الحسابات، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

16- خالد الخطيب، د.خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات،(دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2009م/1430م).

17- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى2006م، الطبعة الثانية2009م).

18- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، (عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى2015).

ثانيا: المذكرات والأطروحات

19-أرحاب هلال وسام، دورالادارة بالقيم في خلق القيمة بالمؤسسة الاقتصاديةدراسة عينة من المؤسسات في الفترة الممتدة ما بين 2015/2011، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،2016 /2017

20-إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية-دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2016/2015.

21-بوعبيدة محمد، دور المراجعة الخارجية في إضفاء المصداقية على المعلومة في ظل المعايير الجزائرية للمراجعة-دراسة حالة- أطروحة دكتوراه في علوم التسير، كلية العلوم الإقتصادبة و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2021/2020، ص 13.

22-بن سعد وسيلة، تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق ميزة تنافسية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي الياس، بسيدي بلعباس،2015 /2016.

23- بن زغيدة حبيبة، دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز استدامت نمو المؤسسات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف 1، 2018-2019.

24-بن حمو عصمت محمد، طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.

25-بكاري بلخير،أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. ، جامعة الجزائر3، 2010/2009

26- هواري سويسي، تقييم المؤسسة في اتخاذ القرار في إطار التحولاتالإقتصادية، أطروحة دكتوراه في، جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2008.

27-وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجيستير، كلية العلومالاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

27-كريمة زبادي، أثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونالغاز-أم البواقي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013/2012، ص 39.

28-ليلى ريمة هيدوب، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار-رسالة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2012/2011.

29-مفروم برودي، أثرالتفاعل بين جودة المراجعة الخارجية وآليات الحوكمة الداخلية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية غير المالية المدرجة في السوق المالي الفرنسي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017/2016،.

30-محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقهافيالجزائر، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010

عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الدلخلية والخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2009،2010.9/03.

31-نبيل حمادي، أثر تطبيق الحوكمة على ،جودة المراجعة المالية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.

32-فركوس يوسف الصديق،**دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2018/2017، ص11.

33-عائشة شباب،المراجعة الخارجية من منظور معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادين 2014/2013.

34-علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبوورصة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008 .

35-عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة،التكامل بين المراجعة الدلخلية والخارجية، رسالة ماجستير، كلية حسين سهام، يعقوب محمد، أهم سبل تفعيل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، مجلة المعيار،جامعة برج بوعريريج وجامعة معسكر،المجلد12، العدد2021،01.

36-رشيد عريوة، أساليب وطرق اندماج الشركات،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009 /2010.

37- ريمة بوقجان، واقع المراجعة الخارجية بين التشريع الجزائري والمعايير الدولية للمراجعة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

38-شريقي أحمد، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف2011،2012/1.

ثالثا: المجلات.

39- أمال العقون، د.امان يوسفي، خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA- دراسة حالة مؤسسة الأوراسي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02 ، سطيف، 2019.

40-بطرس ميالة، العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهةنظر المراجعالخارجي، كلية الاقتصاد-جامعة دمشق، العدد:2010،6.

41-بومزايد ابراهيم، رابحي رانية كوثر، مقاربة وطرق تقييم المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد: 6، العد:10، سبتمبر2018.

42- هشام طلعت عبد الحكيم،أنور مصطفى، تقييم الأسهم العادية باستخذام نموذج جوردن، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الكلية التقنية الادارية، العدد: الحادي والثمانون،مارس،2010.

43-هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظورخلق القيمة، مجلة الباحث، جمعة ورقلة، العدد:7، 2009-2010.

44-هى الكنيدري،مها الصانع، أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلوماتعلى عملية المراجعة الخارجية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز،المجلد:7، العدد:01،جوان 2020.

45-حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحسبية الدولية في الجزائر**،.رسالةماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-،2009/2008.

46-حسين سهام، يعقوب محمد، أهم سبل تفعيل عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، مجلة المعيار، جامعة برج بوعريريج وجامعة معسكر، المجلد12، العدد2021،01.

47-كنتور نعيمة، وآحرون، تقرير المدقق ومساهمته في تقييم الأداء المالي، مجلة الاقتصاد، علوم التسيير المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، العدد2021،4.

48-لويزة بهاز، وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظا الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية،جامعة غرداية (الجزائر)، المجلد01، العدد02،2019.

49-مسعود كسكس، وآخرون، تأثيرتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصاديةالجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018-، مجلة لإضافات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ، الجزائر،المجحلد:03، العدد:02، 2019.

50-مروة مويسي، عجيلة محمد، ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،الجزائر، المجلدالثالث، العدد الأول، جوان 2018.

52-مد الشريف الأمين، ستي سيد أحمد، أثر الحوكمة على الأداء المالي من منظور المردودية الإقتصادية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، الجزائر، 2021.

53-نجلاءإبراهيم عبد الرحمان، نوال محمد الجعيد، أثر الحوكمة على الأداء المالي، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2020.

54-سهى الكنيدري،مها الصانع، أثر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز،المجلد:7، العدد:01،جوان 2020.

55-علاء عبد الحسين صالح، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد، العدد: الخامس والعشرون، السنة الثامنة.

56-علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسةالاقتصادية المدرجة بالبوورصة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008.

57-رحماني موسى وفاتح سردوك، مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية للمراجعة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 45/34، 2014، ص 192.

58-رابحي رانية كوثر،تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي والمالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختارعنابة، الجزائر، المجلد: الثاني، العدد: الأول، فيفري،2022، ص167.

59-شريقي عمر، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكةالمغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01،العدد12،2012.

60-شنين عبد النور، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، العدد:01، 2015.

61-غضبان حسام الدين، روينة عبد السميع، خلق القيمة في ظل المقاربة الإدراكية للحوكمة وإمكانية تطبيقها على المؤسسات الدينية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد12، بسكرة، 2019.

62-شدري معمر سعاد، محاضرات في تقييم المؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2020/2019، ص27 28

63-خيضر خنفري، المراجعة الخارجية وفق المعايير الدولية للمراجعة، مجلة الدراسات العالمية والإقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي- الجزائر، العدد:10، 2017.

64-معاليم سعاد، انشاء القيمة في المؤسسة وفق الاقتصادية المضافة مؤشر القيمة EVA، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة(الجزائر)، العدد:30، سبتمبر 2017.

رابعا: الملتقيات.

65-مراد كواشي، دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية، الملتقلى العملي الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7،8 ديسمبر 2010.

I. مراجع باللغة الأجنبية:

66- Freeman, R. Edward and Mc vae, John, A Stakeholder Approaeh to strategic Management, Darden Business School Working paper N°. 01-02, University of virginia , USA , 2001.

67- Michael Forzeh Fossung , Dongmo Kana valery verges , External Audit quality and value création : what Relationship in the cameroonian contextes, open journal of accounting, vol .1, no.1,2022 .

68- put AgusArdiana , the role of external audit in improvingfirm's value ; case of Indonesia, the 5th intestinal conférence of the japaneseaccountingreview, Rokkodai campus of kobeuniversity in Japan, December 21,2014 .

69- Samuel Mercier, L'apport de la théories des parties prenantes au Management stratégie : une synthèse de la littérature .XI$^{e\ me}$ Conférence de l'Association de Management stratégique, université Laval, Canada, 13-14-15 juin 2001.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الإطار العام لجودة المراجعة الخارجية	49
02	نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس	79
03	نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	80
04	نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	81
05	نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	82
06	نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	83

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل التطور التاريخي للمراجعة الخارجية	04
02	الفروق بين أنواع المراجعة الخارجية	09
03	الإستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة	68
04	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	69
05	جدول التوزيع لسلم ليكارت	70
06	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول	72
07	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني	73
08	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث	74
09	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع	75
10	معامل الارتباط بين معدل معدل كل فرع من فروع المحور الأول والمعدل الكلي لفقرات المحور الأول	76
11	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	77
12	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	78
13	معامل ألفاكروباخ لقياس ثبات محاور الدراسة	78
14	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	79
15	توزيع أفراد العينة حسب العمر	80
16	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	81
17	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	82
18	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	83
19	اختبار التوزيع الطبيعي	84
20	توزيع فقرات الفرع الأول من المحور الأول	84
21	توزيع فقرات الفرع الثاني من المحور الأول	85

22	توزيع فقرات الفرع الرابع من المحور الأول	87
23	توزيع فقرات الفرع الرابع ممن المحور الأول	88
24	تحليل فقرات المحور الثاني	89
25	نتائج اختبار T- test لاختبار الفرضية الأولى	91
26	نتائج اختبار T- test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	91
27	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	92
28	نتائج اختبار T- test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	92
29	نتائج اختبار T- test لاختبار الفرضية الفرعيةالخامسة	93

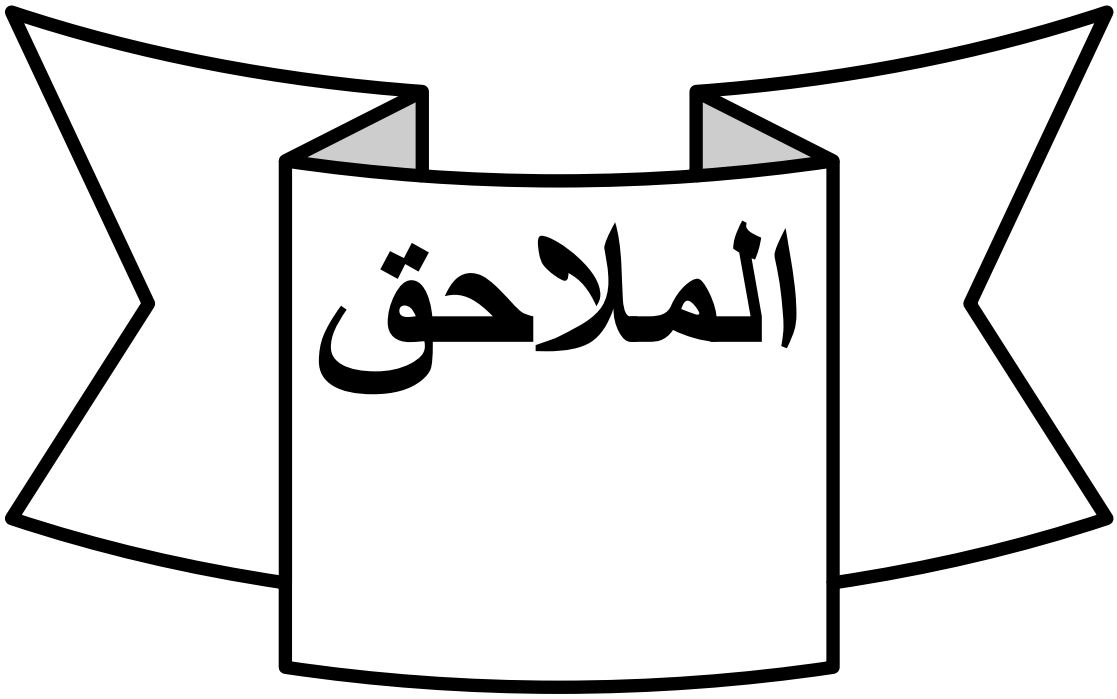
الملاحق

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

السنة: ثانية ماستر

التخصص: إدارة مالية

استبيان البحث

السادة: خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات

تحية طيبة وبعد ...

في إطار تحضير مذكرة ماستر حول موضوع "**أثر المراجعة الخارجية على قيمة المؤسسة**"،

نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، علما أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، مع العلم أن المعلومات التي نحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير...

حكم من طرف: بودياب مراد –هولي رشيد – ركيمة فارس

نرجو منكم الإجابة بوضع(X)علامة في الخانة المناسبة.

القسم الأول: معلومات عامة

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر: أقل من 35 سنة ☐ من 36 الى 40 ☐

من 41 الى 45 ☐ أكبر من 45 سنة ☐

3- الوظيفة: محافظ حسابات ☐ خبير محاسب ☐

4- الخبرة المهنية اقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5- المؤهل العلمي ليسانس ☐ ماستر ☐

دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول : الإطار النظري للمراجعة الخارجية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أولا- قبول المهمة وتخطيط عممية المراجعة.						
1	يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.					
2	يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزو مهاهم في الوقت المناسب.					
3	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الأعمال السابقة.					
4	يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة.					
5	يطلع المارجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة.					
ثانيا- تقيم نظام الرقابة الداخلية						
1	يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظامم الرقابة الداخلية.					
2	يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.					
3	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام.					
4	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية.					
5	المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
6	المراجع الخارجي يستخدم اسلوب فحص النظام المحاسبي.					
7	المراجع الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
ثالثا- جمع أدلة الإثبات						
1	يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.					
2	يلجأ المراجع الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.					
3	يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.					
4	يقوم المراجع الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.					
5	يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من مطابقة قيود الإقفال للسنة السابقة					

	مع القيود الافتتاحية للسنة الحالية.					
6	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية.					
7	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة الحسابية.					
رابعا– إعداد التقرير						
1	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى توافق القوائم المالية محل المراجعة مع لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
2	يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى مدى الثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
3	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بالإفصاح الكافي.					
4	يلتزم المراجع الخارجي في تقريره بإبداء رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة.					
5	يلتزم المراجع الخارجي في حالة امتناع عن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة بذكر الأسباب التي أدت إلى دلك.					

المحور الثاني: قيمة المؤسسة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تملك مبيعات المؤسسة قدرة على توليد هامش ربح مرتفع.					
2	تحقق المؤسسة دخل عالي على إجمالي الأصول المستثمرة.					
3	تحقق المؤسسة أرباح من الأنشطة التي تمارسها.					
4	تعتمد المؤسسة على معيار القيمة الاقتصادية المضافة					
5	تحقق المؤسسة معدلات نمو في نسب السيولة					
6	تحرص المؤسسة على الاهتمام بالعوامل التي تزيد من سيولتها					
7	تملك المؤسسة قدرة كبيرة على تسديد التزاماتها عند الاستحقاق					
8	تتميز التدفقات النقدية للمؤسسة بالتذبذب (الارتفاع والانخفاض)					
9	تحقق المؤسسة تدفقات نقدية سريعة من أنشطتها					
10	تسعى الإدارة إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق عوائد حقيقة					

11	تسعى المؤسسة للموازنة بين العائد المالي وحدوث نتائج غير مرغوبة					
12	تتخذ المؤسسة إجراءات فاعلة لتحقيق أعلى مستوى للقيمة المولدة من المستوى المتاح من الموارد					

الملحق 3

الصدق الداخلي للفقرات الفرع الأول (قبولا لمهمة)

Correlations

		قبول.المهمة1	قبول.المهمة2	قبول.المهمة3	قبول.المهمة4	قبول.المهمة5	قبول.المهمة
قبول.المهمة1	Pearson Correlation	1	.522**	.434**	.110	.089	.698**
	Sig. (2-tailed)		.000	.001	.425	.517	.000
	N	55	55	55	55	55	55
قبول.المهمة2	Pearson Correlation	.522**	1	.405**	.218	.270*	.737**
	Sig. (2-tailed)	.000		.002	.110	.046	.000
	N	55	55	55	55	55	55
قبول.المهمة3	Pearson Correlation	.434**	.405**	1	.279*	.205	.716**
	Sig. (2-tailed)	.001	.002		.039	.133	.000
	N	55	55	55	55	55	55
قبول.المهمة4	Pearson Correlation	.110	.218	.279*	1	.439**	.591**
	Sig. (2-tailed)	.425	.110	.039		.001	.000
	N	55	55	55	55	55	55
قبول.المهمة5	Pearson Correlation	.089	.270*	.205	.439**	1	.556**
	Sig. (2-tailed)	.517	.046	.133	.001		.000
	N	55	55	55	55	55	55
قبول.المهمة	Pearson Correlation	.698**	.737**	.716**	.591**	.556**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الصدق الداخلي للفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية):

Correlations

		تقيم.نظام1	تقيم.نظام2	تقيم.نظام3	تقيم.نظام4	تقيم.نظام5	تقيم.نظام6	تقيم.نظام7	تقيم.نظام
تقيم.نظام1	Pearson Correlation	1	.395**	.323*	.601**	.212	.172	.296*	.619**
	Sig. (2-tailed)		.003	.016	.000	.121	.209	.028	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
تقيم.نظام2	Pearson Correlation	.395**	1	.240	.439**	.289*	.281*	.249	.652**
	Sig. (2-tailed)	.003		.078	.001	.033	.038	.067	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
تقيم.نظام3	Pearson Correlation	.323*	.240	1	.564**	.437**	.358**	.254	.640**
	Sig. (2-tailed)	.016	.078		.000	.001	.007	.062	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
تقيم.نظام4	Pearson Correlation	.601**	.439**	.564**	1	.405**	.254	.425**	.761**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000		.002	.061	.001	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
تقيم.نظام5	Pearson Correlation	.212	.289*	.437**	.405**	1	.531**	.266	.667**
	Sig. (2-tailed)	.121	.033	.001	.002		.000	.050	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
تقيم.نظام6	Pearson Correlation	.172	.281*	.358**	.254	.531**	1	.338*	.667**
	Sig. (2-tailed)	.209	.038	.007	.061	.000		.012	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
تقيم.نظام7	Pearson Correlation	.296*	.249	.254	.425**	.266	.338*	1	.629**
	Sig. (2-tailed)	.028	.067	.062	.001	.050	.012		.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
تقيم.نظام	Pearson Correlation	.619**	.652**	.640**	.761**	.667**	.667**	.629**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	55	55	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الجدول رقم (08) الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات)

Correlations

		جمع.أدلة1	جمع.أدلة2	جمع.أدلة3	جمع.أدلة4	جمع.أدلة5	جمع.أدلة6	جمع.أدلة7	جمع.ادلة
جمع.أدلة1	Pearson Correlation	1	.228	.244	.225	.034	.178	.349**	.572**
	Sig. (2-tailed)		.094	.072	.099	.806	.193	.009	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
جمع.أدلة2	Pearson Correlation	.228	1	.386**	.260	.146	.168	.152	.546**
	Sig. (2-tailed)	.094		.004	.055	.286	.221	.269	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
جمع.أدلة3	Pearson Correlation	.244	.386**	1	.156	.330*	.082	.030	.561**
	Sig. (2-tailed)	.072	.004		.255	.014	.554	.827	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
جمع.أدلة4	Pearson Correlation	.225	.260	.156	1	.170	.068	.371**	.568**
	Sig. (2-tailed)	.099	.055	.255		.214	.622	.005	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
جمع.أدلة5	Pearson Correlation	.034	.146	.330*	.170	1	.223	.079	.539**
	Sig. (2-tailed)	.806	.286	.014	.214		.102	.568	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
جمع.أدلة6	Pearson Correlation	.178	.168	.082	.068	.223	1	.161	.494**
	Sig. (2-tailed)	.193	.221	.554	.622	.102		.239	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
جمع.أدلة7	Pearson Correlation	.349**	.152	.030	.371**	.079	.161	1	.590**
	Sig. (2-tailed)	.009	.269	.827	.005	.568	.239		.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55
جمع.ادلة	Pearson Correlation	.572**	.546**	.561**	.568**	.539**	.494**	.590**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	55	55	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ج-صدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع (إعداد التقرير):

Correlations

		إعداد.التقرير1	إعداد.التقرير2	إعداد.التقرير3	إعداد.التقرير4	إعداد.التقرير5	إعداد.التقرير
إعداد.التقرير1	Pearson Correlation	1	.241	.418**	.299*	.339*	.623**
	Sig. (2-tailed)		.076	.001	.027	.011	.000
	N	55	55	55	55	55	55
إعداد.التقرير2	Pearson Correlation	.241	1	.368**	.412**	.462**	.700**
	Sig. (2-tailed)	.076		.006	.002	.000	.000
	N	55	55	55	55	55	55
إعداد.التقرير3	Pearson Correlation	.418**	.368**	1	.444**	.512**	.744**
	Sig. (2-tailed)	.001	.006		.001	.000	.000
	N	55	55	55	55	55	55
إعداد.التقرير4	Pearson Correlation	.299*	.412**	.444**	1	.472**	.733**
	Sig. (2-tailed)	.027	.002	.001		.000	.000
	N	55	55	55	55	55	55
إعداد.التقرير5	Pearson Correlation	.339*	.462**	.512**	.472**	1	.793**
	Sig. (2-tailed)	.011	.000	.000	.000		.000
	N	55	55	55	55	55	55
اعداد.التقرير	Pearson Correlation	.623**	.700**	.744**	.733**	.793**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الجدول رقم (10) معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الأول والمعدل الكلي للفقرات المحور الأول

Correlations

		متوسط.قبول.المهمة	متوسط.تقيم.نظام	متوسط.جمع.ادلة	متوسط.اعداد.التقرير	متوسط.قيمة.المراجعة.الخارجية
متوسط.قبول.المهمة	Pearson Correlation	1	.710**	.417**	.583**	.774**
	Sig. (2-tailed)		.000	.002	.000	.000
	N	55	55	55	55	55
متوسط.تقيم.نظام	Pearson Correlation	.710**	1	.661**	.680**	.914**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	55	55	55	55	55
متوسط.جمع.ادلة	Pearson Correlation	.417**	.661**	1	.625**	.817**
	Sig. (2-tailed)	.002	.000		.000	.000
	N	55	55	55	55	55
متوسط.اعداد.التقرير	Pearson Correlation	.583**	.680**	.625**	1	.860**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	55	55	55	55	55
متوسط.قيمة.المراجعة.الخارجية	Pearson Correlation	.774**	.914**	.817**	.860**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

.

الجدول رقم(11): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

Correlations

		قيمة.المؤسسة1	قيمة.المؤسسة2	قيمة.المؤسسة3	قيمة.المؤسسة4	قيمة.المؤسسة5	قيمة.المؤسسة6	قيمة.المؤسسة7	قيمة.المؤسسة8	قيمة.المؤسسة9	قيمة.المؤسسة10	قيمة.المؤسسة11	قيمة.المؤسسة12	قيمة.المؤسسة
قيمة.المؤسسة1	Pearson Correlation	1	.396**	.136	.125	.422**	.309*	.425**	.286*	.233	.428**	.569**	.324*	.644**
	Sig. (2-tailed)		.003	.323	.363	.001	.022	.001	.034	.087	.001	.000	.016	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة2	Pearson Correlation	.396**	1	.621**	.567**	.380**	.484**	.516**	.345**	.333*	.463**	.356**	.341*	.755**
	Sig. (2-tailed)	.003		.000	.000	.004	.000	.000	.010	.013	.000	.008	.011	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة3	Pearson Correlation	.136	.621**	1	.424**	.257	.277*	.327*	.304*	.144	.045	.015	.182	.467**
	Sig. (2-tailed)	.323	.000		.001	.058	.041	.015	.024	.293	.742	.912	.183	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة4	Pearson Correlation	.125	.567**	.424**	1	.269*	.409**	.370**	.193	.047	.256	.236	.356**	.535**
	Sig. (2-tailed)	.363	.000	.001		.047	.002	.005	.158	.733	.059	.083	.008	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55

قيمة.المؤسسة5	Pearson Correlation	.422**	.380**	.257	.269*	1	.184	.315*	.117	.019	.359**	.555**	.265	.548**
	Sig. (2-tailed)	.001	.004	.058	.047		.179	.019	.395	.888	.007	.000	.051	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة6	Pearson Correlation	.309*	.484**	.277*	.409**	.184	1	.410**	.354**	.284*	.335*	.522**	.312*	.656**
	Sig. (2-tailed)	.022	.000	.041	.002	.179		.002	.008	.035	.012	.000	.020	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة7	Pearson Correlation	.425**	.516**	.327*	.370**	.315*	.410**	1	.426**	.376**	.466**	.260	.451**	.700**
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.015	.005	.019	.002		.001	.005	.000	.055	.001	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة8	Pearson Correlation	.286*	.345**	.304*	.193	.117	.354**	.426**	1	.508**	.396**	.166	.287*	.609**
	Sig. (2-tailed)	.034	.010	.024	.158	.395	.008	.001		.000	.003	.227	.033	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة9	Pearson Correlation	.233	.333*	.144	.047	.019	.284*	.376**	.508**	1	.457**	.247	.312*	.558**
	Sig. (2-tailed)	.087	.013	.293	.733	.888	.035	.005	.000		.000	.069	.021	.000

	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة10	Pearson Correlation	.428**	.463**	.045	.256	.359**	.335*	.466**	.396**	.457**	1	.514**	.366**	.689**
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.742	.059	.007	.012	.000	.003	.000		.000	.006	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة11	Pearson Correlation	.569**	.356**	.015	.236	.555**	.522**	.260	.166	.247	.514**	1	.380**	.668**
	Sig. (2-tailed)	.000	.008	.912	.083	.000	.000	.055	.227	.069	.000		.004	.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة12	Pearson Correlation	.324*	.341*	.182	.356**	.265	.312*	.451**	.287*	.312*	.366**	.380**	1	.611**
	Sig. (2-tailed)	.016	.011	.183	.008	.051	.020	.001	.033	.021	.006	.004		.000
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55
قيمة.المؤسسة	Pearson Correlation	.644**	.755**	.467**	.535**	.548**	.656**	.700**	.609**	.558**	.689**	.668**	.611**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الجدول رقم (12):معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاورالدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

Correlations

		متوسط.قيمة.المراجعة.الخارجية	متوسط.قيمة.المؤسسة	متوسط.مراجعة.قيمة.المؤسسة
متوسط.قيمة.المراجعة.الخارجية	Pearson Correlation	1	.650**	.946**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	55	55	55
متوسط.قيمة.المؤسسة	Pearson Correlation	.650**	1	.862**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	55	55	55
متوسط.مراجعة.قيمة.المؤسسة	Pearson Correlation	.946**	.862**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	55	55	55

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجدول (13): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

المراجعة الخارجية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.894	24

قيمة المؤسسة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.850	12

المراجعة الخارجية و قيمة المؤسسة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.921	36

الجدول رقم(14): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	31	56.4	56.4	56.4
	أنثى	24	43.6	43.6	100.0
	Total	55	100.0	100.0	

الجدول رقم(15): توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 35 سنة	6	10.9	10.9	10.9
	من 35 الى 40	9	16.4	16.4	27.3
	من 41 الى 45	18	32.7	32.7	60.0
	أكبر من 45	22	40.0	40.0	100.0
	Total	55	100.0	100.0	

الجدول (16): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محافظ حسابات	22	40.0	40.0	40.0
	خبير محاسب	33	60.0	60.0	100.0
	Total	55	100.0	100.0	

الجدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل.العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	15	27.3	27.3	27.3
	ماستر	20	36.4	36.4	63.6
	دكتوراه	5	9.1	9.1	72.7
	شهادة مهنية	15	27.3	27.3	100.0
	Total	55	100.0	100.0	

الجدول رقم (18):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

الخبرة.المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 5 إلى 10 سنوات	13	23.6	23.6	23.6
	من 11 إلى 15 سنوات	17	30.9	30.9	54.5
	أكثر من 15 سنة	25	45.5	45.5	100.0
	Total	55	100.0	100.0	

الجدول رقم (19) اختبار التوزيع الطبيعي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		متوسط.مراجعة.قيمة. المؤسسة
N		55
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.9126
	Std. Deviation	.39748
Most Extreme Differences	Absolute	.149
	Positive	.149
	Negative	-.092
Test Statistic		.149
Asymp. Sig. (2-tailed)		.083[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.